

Distr.: General  
20 December 2000  
Arabic  
Original: English



### مذكرة من رئيس مجلس الأمن

قدم التقرير المرفق لفريق الخبراء المعين بموجب القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠) إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) فيما يتعلق بسيراليون، وفقاً للفقرة ١٩ من الفرع باء من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠). ويجري تعميم هذا التقرير على أعضاء الأمم المتحدة للعلم. وقد بدأ النظر فيه داخل لجنة الجزاءات (القرار ١١٣٢ (١٩٩٧))، وبعد ذلك ستقوم اللجنة رسمياً بتقديم هذا التقرير إلى مجلس الأمن.

## المرفق

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) فيما يتعلق بسيراليون

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) فيما يتعلق بسيراليون، وبموجب الفقرة ١٩ من الفرع بء من القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، وبموجب ما اتفقت عليه اللجنة في جلستها التاسعة عشرة المعقودة اليوم، يشرفني أن أحيل إليكم تقرير فريق الخبراء بخصوص جمع المعلومات عن الانتهاكات المحتملة للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨)، والعلاقة بين تجارة الماس وتجارة الأسلحة والعتاد ذي الصلة، وكذلك مدى كفاية نظم مراقبة الحركة الجوية في المنطقة.

وفي هذا الصدد، ستغدو اللجنة ممتنة إذا تكرمتم بلفت انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وضميمتها وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أنوار الكريم شودري  
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة  
عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧)  
فيما يتعلق بسيراليون

## ضميمة

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) فيما يتعلق بسيراليون، من رئيس وأعضاء فريق الخبراء المعني بالماس السيرياليوني والأسلحة السيريالية والمعين بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) فيما يتعلق بسيراليون

باسم أعضاء فريق الخبراء المعني بالماس السيرياليوني والأسلحة السيريالية يشرفني أن أرفق إليكم التقرير المعد بموجب الفقرة ١٩ من الفرع باء من قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠).

(توقيع) مارتن شونغونغ أيافور  
رئيس فريق الخبراء المعني بالماس والأسلحة السيريالية  
والمنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)

(توقيع) أتابو بوديان

(توقيع) يوهان ييليمان

(توقيع) هارجيت سينغ ساندو

(توقيع) إيان سميلي

تقرير فريق الخبراء المعين عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)،  
الفقرة ١٩، فيما يتعلق بسيراليون  
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠

## المحتويات

| الصفحة | الفقرات |                                                                     |
|--------|---------|---------------------------------------------------------------------|
| ٨      | ٥٠-١    | ملخص تنفيذي                                                         |
| ١٩     | ٥٠-١    | مقدمة                                                               |
| ١٩     | ٥٧-٥١   | ألف - نظرة عامة                                                     |
| ٢٠     | ٦٢-٥٨   | باء - أعمال الفريق                                                  |
| ٢١     | ٦٣      | جيم - معايير التحقق                                                 |
| ٢٢     | ٦٤      | دال - تذكير                                                         |
| ٢٣     |         | الجزء الأول: الماس                                                  |
| ٢٣     | ١١١-٦٥  | أولا - الماس السيراليوني                                            |
| ٢٣     | ٦٦-٦٥   | ألف - معلومات أساسية                                                |
| ٢٣     | ٧٧-٦٧   | باء - دور الماس في الجبهة المتحدة الثورية                           |
| ٢٦     | ٨٠-٧٨   | جيم - تقديرات كمية الماس الذي تستخرجه الجبهة                        |
| ٢٧     | ٨٩-٨١   | دال - طريقة نقل الجبهة للماس إلى خارج سيراليون                      |
| ٢٩     | ٩٨-٩٠   | هاء - اتجار فودي سنكوح بالماس في فترة ما بعد اتفاق لومي             |
| ٣١     | ١٠٩-٩٩  | واو - النظام الجديد لإصدار شهادات الماس في سيراليون                 |
| ٣٤     | ١١١-١١٠ | زاي - استنتاجات بشأن الماس السيراليوني                              |
| ٣٥     | ١٤٣-١١٢ | ثانيا - الإحصاءات الدولية المتعلقة بالماس وبلدان العبور             |
| ٣٥     | ١١٤-١١٢ | ألف - نظرة عامة                                                     |
| ٣٨     | ١٢١-١١٥ | باء - المصدر والمنشأ                                                |
| ٣٩     | ١٤٠-١٢٢ | جيم - دراسات حالة: ليبيريا وغامبيا وغينيا وكوت ديفوار               |
| ٤٤     | ١٤٣-١٤١ | دال - الاستنتاجات المتعلقة بالإحصاءات وبلدان المرور العابر          |
| ٤٥     | ١٥٠-١٤٤ | ثالثا - الماس "التراع" والماس "غير المشروع"                         |
| ٤٥     | ١٤٩-١٤٤ | ألف - طرح المسألة                                                   |
| ٤٧     | ١٥٠     | باء - الاستنتاجات المتعلقة بماس التراع بالمقارنة بالماس غير المشروع |
| ٤٧     | ١٥٤-١٥١ | رابعا - ملاحظة أخيرة بشأن الماس                                     |
| ٤٧     | ١٥٢-١٥١ | ألف - بعض التوصيات من سيراليون                                      |

|    |         |                                                                                |                       |
|----|---------|--------------------------------------------------------------------------------|-----------------------|
| ٤٨ | ١٥٤-١٥٣ | ..... وجوب إجراء مزيد من البحوث                                                | باء -                 |
| ٤٩ | ١٦٦-١٥٥ | ..... التوصيات المتعلقة بالملاس                                                | خامسا -               |
| ٥٢ |         |                                                                                | الجزء الثاني: الأسلحة |
| ٥٢ | ١٧٩-١٦٧ | ..... الأسلحة والجبهة المتحدة الثورية                                          | أولا -                |
| ٥٢ | ١٧٦-١٦٧ | ..... معلومات أساسية                                                           | ألف -                 |
| ٥٤ | ١٧٩-١٧٧ | ..... مصادر أسلحة الجبهة المتحدة الثورية داخل سيراليون                         | باء -                 |
| ٥٥ | ١٩٣-١٨٠ | ..... الدعم الليبري المقدم إلى الجبهة المتحدة الثورية                          | ثانيا -               |
| ٥٥ | ١٨٢-١٨٠ | ..... عام                                                                      | ألف -                 |
| ٥٦ | ١٩١-١٨٣ | ..... التدريب                                                                  | باء -                 |
| ٥٨ | ١٩٢     | ..... المأوى الآمن                                                             | جيم -                 |
| ٥٩ | ١٩٣     | ..... الأسلحة والعتاد ذو الصلة                                                 | دال -                 |
| ٥٩ | ١٩٧-١٩٤ | ..... دور البلدان الأخرى                                                       | ثالثا -               |
| ٦٠ | ٢١٧-١٩٨ | ..... دور الطائرات في إمداد الجبهة                                             | رابعا -               |
| ٦٠ | ٢٠١-١٩٨ | ..... الرحلات المباشرة إلى الأراضي الخاضعة للجبهة                              | ألف -                 |
| ٦١ | ٢١١-٢٠٢ | ..... نقل الأسلحة جوا إلى ليبيريا                                              | باء -                 |
| ٦٣ | ٢١٧-٢١٢ | ..... الدائرة الداخلية لنظام تايلور                                            | جيم -                 |
| ٦٤ | ٢٣٦-٢١٨ | ..... ليبيريا وشبكات النقل الدولي                                              | خامسا -               |
| ٦٤ | ٢٢٠-٢١٨ | ..... نظرة عامة                                                                | ألف -                 |
| ٦٥ | ٢٢٣-٢٢١ | ..... الطائرات المسجلة في ليبيريا                                              | باء -                 |
| ٦٦ | ٢٣٤-٢٢٤ | ..... الأشخاص الرئيسيون في سجل الطيران بلييريا                                 | جيم -                 |
| ٦٩ | ٢٣٦-٢٣٥ | ..... المكاتب في الإمارات العربية المتحدة                                      | دال -                 |
| ٧٠ | ٢٥١-٢٣٧ | ..... المسائل الأخرى                                                           | سادسا -               |
| ٧٠ | ٢٣٩-٢٣٧ | ..... دور الجمارك في البلدان المصدرة وبلدان المرور العابر                      | ألف -                 |
| ٧١ | ٢٤٢-٢٤٠ | ..... دور السلطات والمفتشين في المطارات                                        | باء -                 |
| ٧١ | ٢٤٥-٢٤٣ | ..... عدم احترام وقف تصدير الأسلحة وعدم احترام الحظر المفروض عليها             | جيم -                 |
| ٧٢ | ٢٥١-٢٤٦ | ..... وجوب إجراء مزيد من البحوث                                                | دال -                 |
| ٧٤ | ٢٥٤-٢٥٢ | ..... النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالأسلحة والجبهة المتحدة الثورية | سابعا -               |

|    |         |                                                                         |
|----|---------|-------------------------------------------------------------------------|
| ٧٥ | ٢٦٩-٢٥٥ | ..... توصيات بشأن الأسلحة، والنقل، ومراقبة الحركة الجوية                |
| ٧٨ | ٢٧٣-٢٧٠ | ..... التوصيات الختامية                                                 |
| ٧٩ |         | الجزء الثالث: مذكرة تقنية بشأن نُظم مراقبة الحركة الجوية في غرب أفريقيا |
| ٧٩ | ٢٧٧-٢٧٤ | ..... معلومات أساسية                                                    |
| ٨٠ | ٢٩٤-٢٧٨ | ..... نُظم مراقبة الحركة الجوية في غرب أفريقيا                          |
| ٨٠ | ٢٨٠-٢٧٨ | ..... ألف - إدارة الحركة الجوية                                         |
| ٨٠ | ٢٨٥-٢٨١ | ..... باء - الاتصالات                                                   |
| ٨١ | ٢٨٧-٢٨٦ | ..... جيم - الملاحظة                                                    |
| ٨٢ | ٢٩٤-٢٨٨ | ..... دال - المراقبة                                                    |
| ٨٣ | ٣١٣-٢٩٥ | ..... ثالثا - منطقة روبرتس لمعلومات الطيران                             |
| ٨٣ | ٣٠٣-٢٩٥ | ..... ألف - نظرة عامة                                                   |
| ٨٤ | ٣٠٨-٣٠٤ | ..... باء - غينيا                                                       |
| ٨٥ | ٣١٠-٣٠٩ | ..... جيم - سيراليون                                                    |
| ٨٦ | ٣١٣-٣١١ | ..... دال - ليبيريا                                                     |
| ٨٦ | ٣١٥-٣١٤ | ..... رابعا - الاستنتاجات                                               |

#### المرفقات

|     |       |                                                               |
|-----|-------|---------------------------------------------------------------|
| ٨٧  | ..... | ١ - رسالة بتعيين فريق الخبراء                                 |
| ٨٨  | ..... | ٢ - الاجتماعات والمشاورات                                     |
| ١٠٠ | ..... | ٣ - الشخصيات الرئيسية في الجبهة المتحدة الثورية               |
| ١٠١ | ..... | ٤ - عينة من رسالة عن طائرات من غينيا                          |
| ١٠٣ | ..... | ٥ - قائمة بالمشاكل والتوصيات المقدمة من مصلحة مطارات سيراليون |

## ملخص تنفيذي

### ألف - الماس

١ - أصبح الماس موردا هاما للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون يمكنها من مواصلة وتنفيذ مطامحها العسكرية. وتختلف التقديرات لحجم تجارة الماس لدى الجبهة اختلافا كبيرا من مبلغ أدنى قدره ٢٥ مليون دولار في السنة إلى مبلغ يصل حتى ١٢٥ مليون دولار. ومهما كان الإجمالي الحقيقي، فإنه يمثل مصدر دخل أساسيا كبيرا للجبهة فهو أكثر من كاف لمواصلتها لأنشطتها العسكرية.

٢ - ويتم الاتجار بقدر معين من ماس الجبهة في كينيا وفي مناطق أخرى من سيراليون. ويرجح أن هذا الماس يهرب إلى خارج البلاد. كذلك يجري الاتجار ببعض ماس الجبهة ولو بصورة غير رسمية في غينيا. غير أن القسط الأكبر من ماس الجبهة يغادر سيراليون عن طريق ليبيريا. ويقوم بنقل الماس قادة من الجبهة فضلا عن عدد من السعاة الليبريين الموثوق بهم وذلك إلى فويا - كاما أو إلى فوينجاما ومن ثم إلى منروفيا. ولا يمكن أن تجري هذه التجارة بدون موافقة بل وتورط مسؤولين في حكومة ليبيريا على أعلى مستوى. فواقع الحال هو أن قليلا جدا من التجارة الليبرية، سواء الرسمية أو غير الرسمية، يجري بدون موافقة ومشاركة مسؤولين رئيسيين في الحكومة. ويصدق هذا الواقع على جميع الواردات، كما يصدق فيما يتعلق بالصادرات وخصوصا صادرات الماس.

٣ - وكان اتفاق لومي للسلام قد عين فودي سنكوح رئيسا للجنة إدارة الموارد المعدنية الاستراتيجية. غير أن اللجنة لم تعمل أبدا خلال الفترة الممتدة بين عودة السيد سنكوح إلى سيراليون عام ١٩٩٩ واستئناف القتال في أيار/مايو ٢٠٠٠. وقد كان ينفق الأموال الطائلة بسخاء دون أن يكون لديه مصدر واضح للدخل. والواقع أن سنكوح كان يشجع مجموعة واسعة من المستثمرين الأجانب المحتملين وكثير منهم كان يعتقد أنه سيجني فوائد خالصة من أمور مماثلة. وقد اتضحت صورة سنكوح كزعيم مزدوج التعامل يتصيد الفرص المالية لتحقيق مراح شخصية وسياسية خارج الأطر الحكومية التي كان يعمل داخلها ظاهرا. ومعظم هذا يتصل بتجارة الماس.

٤ - ويتناول التقرير موضوع إنشاء نظام جديد لإصدار الشهادات في سيراليون. وفيما يتعلق بماس النزاع لدى الجبهة، فإن نظام التصدير المشروع لا أهمية له أساسا. وطالما أنه لا يوجد أية ضوابط في البلدان المجاورة فإن الجبهة ستواصل نقل الماس دون عقاب. ولهذا السبب فإنه يتعين البدء في أسرع وقت ممكن بتنفيذ نظام للشهادات يكون موحدا وعالميا.

٥ - وتكمن الصعوبة الأساسية في اقتفاء حركة الماس الخام، سواء أكان هناك نزاع أو لم يكن، في الأسلوب غير المتسق الذي تسجل به حكومات المراكز التجارية الرئيسية الواردات والصادرات من الماس. وتتصل إحدى المسائل بالتوفر العام للإحصاءات. بينما تتصل مسألة أخرى بالتمييز بين "بلد المنشأ" و "بلد المصدر". فبلد المصدر يعني البلد الذي استورد الماس منه آخر مرة. أما بلد المنشأ فيعني البلد الذي استخرج فيه الماس. وحتى الآونة الأخيرة لم يوجه أي اهتمام جاد لمسألة المكان الذي استخرج فيه الماس فعلا. وينتج عن هذا أن هناك عدد كبير من الحالات الشاذة. من ذلك مثلاً أن ٤١ في المائة من واردات الماس الخام البريطانية عام ١٩٩٩ نشأت كما قيل في سويسرا، بينما لا تكاد سويسرا تستورد أي ماس خام رسمياً. وقد نتج هذا الوضع لأن الماس يمر عبر مناطق التجارة الحرة السويسرية، وحتى وقت قريب دون أي تسجيل ودون أية مراقبة حكومية جادة.

٦ - وقد اكتشف الفريق في بحثه عن ماس التزاع القادم من سيراليون أن حجم الماس "غير المشروع" هو أكبر بكثير من ماس التزاع وأن التمييز بين الاثنين صعب للغاية. فكثير من الماس الذي يدخل أوروبا يتخفى كماس من منشأ ليبيري أو غيني أو غامبي وذلك بهدف تفادي الضرائب وبهدف غسيل الأموال. ويورد التقرير أمثلة فاضحة عن الإبلاغ التجاري الاحتيالي في بلجيكا. فبلد مثل ليبيريا التي يستخدم اسمها في الاتجار غير المشروع، سواء بعلمها أو بدونه، يمكنه أن يخفي تجاره الواقعي والحقيقي بالماس غير المشروع وبماس التزاع خلف عمليات كبرى غير مشروعة يرتكبها آخرون.

## باء - توصيات بشأن الماس

٧ - بغية التوصل إلى تنظيم رقابي أفضل لتدفق الماس الخام من البلدان المنتجة، فإن من المحتم اعتماد نظام عالمي لإصدار الشهادات يستند إلى النظام المعمول به حالياً في سيراليون. ومن شأن تأييد مجلس الأمن لفكرة النظام العالمي أن يدفع قدماً بالمناقشات حول هذا الموضوع.

٨ - وعلى المدى القصير ونظراً لعدم وجود نظام عالمي، يوصى بفرض نظم إصدار اذلشهادات مماثلة لتلك المعتمدة لدى سيراليون على جميع البلدان المصدرة للماس في غرب أفريقيا، مع الإشارة بصورة خاصة وفورية إلى غينيا وكوت ديفوار، وذلك كتدبير وقائي يحمي صناعات الماس الوطنية ويمنع تعريضها لماس التزاع. وإذا لم يكتمل هذا خلال فترة ستة أشهر فإن على مجلس الأمن أن يفرض حظراً دولياً على الماس الآتي من تلك البلدان.

٩ - علاوة على ذلك يوصى الفريق بفرض حظر كامل على جميع الماس القادم من ليبيريا إلى أن تدلل ليبيريا بصورة مقنعة على أنها لم تعد متورطة في تهريب الأسلحة إلى سيراليون

أو تهريب الماس من سيراليون. وينبغي ألا يرفع الحظر إلا إذا استوفي هذا الشرط وكذلك إلا إذا شاركت ليبيريا في نظام لإصدار الشهادات المقترح الموحد.

١٠ - وينبغي لمجلس الأمن أن يفرض حظرا فوريا على تجارة ما يسمى بالماس الغامبي إلى أن يتم التوفيق بين صادرات غامبيا ووارداتها من الماس.

١١ - وقد سمت حكومة بلجيكا بعض البلدان الأخرى المصدرة للماس في المنطقة باعتبارها من البلدان "الحساسة" التي يتعين فيها توجيه اهتمام خاص للواردات. وبالإضافة إلى البلدان الثلاثة التي تعاني مباشرة من ماس النزاع وتلك التي ذكرت أعلاه، يدخل في عداد هذه البلدان كل من أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغانا وناميبيا وكونغو (برازافيل) ومالي وزامبيا وبوركينا فاسو. وتركز هذه القائمة لدى البلدان المستوردة الرئيسية الأخرى بما في ذلك سويسرا وجنوب أفريقيا والهند وإسرائيل والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ويتعين أن تفحص بعناية الفواتير القادمة من هذه البلدان وأن يتم احتجاز الطرود، في حالة الشك في المصدر أو المنشأ، إلى أن تتمكن السلطات من تفحص الوقائع المتصلة بالأمر. ومن شأن التأخر في تجهيز المعاملات أن يرفع تكاليف التعامل وأن يشجع على تحسين الإجراءات المستندية. كما أن من شأن خسران السلع المصنفة بصورة غير سليمة أن يجبط من هذه العادة بصورة حاسمة<sup>(١)</sup>.

١٢ - ويتعين توجيه الانتباه بصورة عاجلة لتطبيق نظام لإصدار الشهادات مماثل للنظام المتبع في سيراليون على هذه البلدان بأسرع وقت ممكن.

١٣ - ويتعين على الأمم المتحدة ومجلس الماس العالمي وسلطات الرقابة على الاستيراد في جميع البلدان المستوردة للماس الخام أن تكون يقظة فيما يتعلق ببلدان مصدرة أخرى أو أية بلدان أخرى في المستقبل لا تتصل بتجارة الماس فيها بالإنتاج المحلي أو بالتجارة المشروعة.

١٤ - وهناك مسألة أساسية ملحة تتمثل في وجوب توصل بلدان التجارة الرئيسية (بلجيكا والمملكة المتحدة وسويسرا وجنوب أفريقيا والهند والولايات المتحدة وإسرائيل) إلى اتفاق مشترك حول تسجيل واردات الماس الخام وتوثيقها العمومي، على أن يكون هذا التسجيل متسقا بين البلدان ومحددا بوضوح بلد المنشأ بالإضافة إلى بلد المصدر.

(١) لا يستخدم تعبير "البلد الحساس" في هذا التقرير بمعنى سوء التصرف. وقد أخذ التعبير من تقرير للحكومة البلجيكية يهدف إلى حماية هذه البلدان وبلجيكا نفسها وصناعة الماس من المشاكل التي تتأثر هذه البلدان جميعا بها بوضوح. من ذلك مثلا أن ناميبيا تعتبر أحد أهم البلدان الرائدة في مجال مكافحة ماس النزاع.

١٥ - وينبغي وضع تقرير إحصائي سنوي للإنتاج في كل بلد مصدر ومن ثم يجمع في تقرير سنوي مركزي لدى مجلس الماس العالمي و/أو هيئة إصدار الشهادات التي ينتظر أن تنبثق عن "عملية كيمبرلي" للمفاوضات الحكومية الدولية. ويجب تمييز بلدان المنشأ عن بلدان المصدر.

١٦ - وفي حال الخلط بين الماس و/أو إعادة إصدار فواتيره في إحدى مناطق التجارة الحرة، فإن من المحتمل أن تتحمل حكومة ذلك البلد مسؤولية التحقق في مصداقية الماس قبل إعادة تصديره. ولهذا أهميته فيما يتعلق بسويسرا بشكل خاص نظرا للحجم الكبير الذي يمر عبر منطقة تجارها الحرة حيث يفقد الماس هويته في هذه العملية. ويصدق الأمر نفسه على الإمارات العربية المتحدة. وبعبارة أخرى يتعين على جميع البلدان التي تستورد الماس الخام أن تصبح جزءا من النظام المنتظر "لضوابط الماس الخام".

١٧ - وقد هال الفريق طوال عمله الانتشار الواسع لانتهاك العقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سواء على الأسلحة أو على الماس. وإذا كان للعقوبات الحالية أو التي ستفرض مستقبلا أن تكون فعالة فإن مجلس الأمن بحاجة إلى قدرة مستمرة على رصد الامتثال للعقوبات وإجراء البحوث الخاصة بها. وفيما يتعلق بالماس فإن هناك ثلاثة أفرقة من الخبراء تدرس كثيرا من المسائل المتماثلة في وقت واحد. وعلى الرغم من وجود تعاون مثمر فقد كان هناك الكثير من التداخل والازدواج. ونظرا لتعدد مسألة ماس النزاع وطبيعتها المتغيرة، يوصي الفريق بأن مما يخدم أهداف مجلس الأمن بصورة أفضل أن يكون هناك نقطة تنسيق مستمرة داخل الأمم المتحدة لرصد الامتثال للعقوبات فضلا عن رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المعلنة في قرار الجمعية العامة المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بخصوص ماس النزاع.

١٨ - ويلفت انتباه مجلس الأمن وحكومة سيراليون والوكالات المانحة وغيرها من الأطراف المهمة إلى الملاحظات الواردة في التقرير بخصوص الحاجة إلى النزاهة والشفافية. فبدون إصلاح جاد وبدون المشاورة الواجبة داخل الحكومة والوكالات الحكومية في سيراليون فإن الجهود الدولية الرامية للمساعدة ستكون قد ذهبت سدى.

## جيم - الأسلحة ومراقبة الحركة الجوية

١٩ - على الرغم مما فرضته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من وقف لشحن الأسلحة إلى غرب أفريقيا، فإن المنطقة تغمرها الأسلحة الصغيرة. إذ تتلقى جيوش حرب العصابات الأسلحة عن طريق شبكات مترابطة تجمع بين التجار والجرمين والمتمردين الذين يتحركون عبر الحدود. ولا توجد معلومات منتظمة عن تهريب الأسلحة في المنطقة، بينما

لا تتوفر بصفة عامة أية معلومات يمكن استعمالها لمكافحة المشكلة على نطاق إقليمي، بواسطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو بواسطة المبادلات الثنائية. ويمكن القول إنه ليست هناك دول في المنطقة تملك الموارد أو الهياكل الأساسية اللازمة للتصدي للتهريب.

٢٠ - وفي سيراليون، تعتمد الجبهة المتحدة الثورية على الأسلحة الخفيفة وحدها تقريبا، رغم أنها تملك فعلا إمكانية الحصول على معدات أكثر تقدما. إذ أنها غنمت العديد من الأسلحة خلال المواجهات مع القوات التابعة لجيش سيراليون، وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. إلا أن فريق الخبراء وجد أدلة تقطع على نحو لا لبس فيه بأن ليبريا ما برحت تساند الجبهة المتحدة الثورية على جميع المستويات، بتوفير التدريب والأسلحة وما يتصل بها من عتاد، ودعم تشغيلي، وتوفير منطلق للهجمات وملاذ آمن للانسحاب والتقاط الأنفاس، ولأنشطة العلاقات العامة.

٢١ - وهناك أيضا أدلة قاطعة على وجود خطوط إمداد تصل إلى ليبريا عبر بوركينافاسو. وما برحت الأسلحة الموردة إلى بوركينافاسو من قبل الحكومات أو تجار الأسلحة المنتمين للقطاع الخاص تحول بشكل منتظم عن مسارها لكي تستعمل في الصراع الناشب في سيراليون. وعلى سبيل المثال، وصلت شحنة مؤلفة من ٦٨ طنا من الأسلحة إلى أوغادوغو في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩. وجرى تفريغها مؤقتا في أوغادوغو ثم نُقل بعضها بالشاحنات إلى بوبو ديولاسو. وبعدئذ أعيد شحن معظمها إلى ليبريا في غضون أيام. وقد شحن معظمها جوا على متن طائرة من طراز باك - ١١١ (BAC-111) يملكها ليونيد مينين، وهو رجل أعمال إسرائيلي من أصل أوكراني. وترد في هذا التقرير تفاصيل الرحلات الجوية وتواريخها.

٢٢ - ويعد دور الطائرات في سلسلة إمداد الجبهة المتحدة الثورية حيويا، لا سيما على مدى السنتين الماضيتين نظرا لاتساع مجال نفوذ الجبهة في سيراليون. ومعروف أن الجبهة كانت تمون بالهليكوبتر على نحو متقطع قبل سنة ١٩٩٧، ثم على نحو منتظم منذ ذلك العام. وتُهبط طائرات الهليكوبتر المنطلقة من ليبريا في مهابط موجودة في بويدو، وكايلاهون، وماكين، وينغما، وتمبودو، وفي أماكن أخرى. بمحافضة كونو.

٢٣ - ويسهم الرئيس تشارلز تاييلور بنشاط في تأجيج العنف في سيراليون، بينما يعمل على نطاق دولي العديد من رجال الأعمال الوثيقي الصلة بالدائرة الضيقة المحيطة به، إذ يجلبون أسلحتهم من أوروبا الشرقية أساسا. وهناك شخص هام في هذا الصدد، وهو رجل أعمال لبناني ثري يدعى طلال الندين. والندين هذا هو 'أمر الصرف' في تلك الحلقة الداخلية. وهو شخصا يدفع لليبريين الذين يقاتلون في سيراليون إلى جانب الجبهة المتحدة الثورية ولمن

يجلبون الماس من سيراليون. وهو يدفع أيضا لطيارى وأفراد طواقم الطائرات المستعملة في عمليات الشحن السرية التي تنتهي في ليبيريا أو تبدأ فيها.

٢٤ - وتعتبر قدرات المراقبة الجوية الإقليمية ضعيفة أو غير كافية بالمرّة فيما يختص باكتشاف تجار الأسلحة الموردين لليبيريا وللجبهة المتحدة الثورية أو في القيام بدور رادع لهؤلاء التجار. ويخلق ضعف الرقابة على المجال الجوي للمنطقة بصفة عامة، والممارسات المخالفة المتعلقة بتسجيل الطائرات، مناخا يسمح لممارسي تجارة السلاح المحرمة بأن يؤدوا أعمالهم دون عقاب.

٢٥ - وقد ظلت ليبيريا طوال سنوات عديدة توفر علم الملازمة لصناعة الشحن الجوي الهامشي، وذلك بسبب رخاوة قوانينها المتعلقة بالتراخيص والضرائب. ولدى ليبيريا أيضا قوانين رخوة للنقل البحري والطيران تتيح لأصحاب السفن والطائرات أقصى قدر من الحذر والستر، بينما لا تتيح إلا أدنى حد من التدخل الرقابي. ولم يدرج في جدول الطائرات المسجلة في ليبيريا الذي قدمته الحكومة إلى الفريق سوى سبع طائرات، بينما لم تتح أية وثائق بشأن أكثر من ١٥ طائرة أخرى حددها الفريق. ولذلك، يبدو أن الكثير من الطائرات التي ترفع العلم الليبري مجهول لدى السلطات الليبرية، ولم يحجر تفتيشه أو رؤيته في البلد على الإطلاق.

٢٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أذن وزير النقل الليبري لمواطن كيني يدعى سانجيفان روبراه بأن يعمل كـ "وكيل عام للطيران المدني على الصعيد العالمي" يمثل هيئة التنظيم الرقابي للطيران المدني الليبرية، وبأن "يحقق ما يختص بسجل الطيران المدني الليبري ويقوم بتسويته". وقد سأل الفريق خلال زيارته لليبيريا وزارة النقل ووزارة العدل وسلطات الشرطة عن روبراه وما يقوم به من عمل، ولكن قيل له إن تلك السلطات لا تعرف شيئا عنه. والواقع أن روبراه تاجر سلاح معروف. وهو يسافر مستخدما جواز سفر دبلوماسي ليبري باسم سمير م. نصر، ويحمل تفويضا إضافيا من السجل الليبري للسفن والشركات الدولية.

٢٧ - أما فيكتور باوت فهو مورد معروف يعمل لحساب الفعاليات المفروضة عليها حظرا ولا تمثل الدولة - في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأماكن أخرى. وهو يشرف على شبكة معقدة مؤلفة من أكثر من ٥٠ طائرة وعديد من شركات الشحن الجوي بالطائرات المستأجرة وشركات التخليص على البضائع، وكثير منها متورط في نقل البضائع غير المشروعة. ويستخدم باوت سجل الطيران الليبري على نطاق واسع، وهو يمارس عمله انطلاقا من الإمارات العربية المتحدة أساسا. ويستخدم مطار الشارقة كـ 'مطار ملائمة'

للطائرات المسجلة في بلدان أخرى عديدة. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٠ استخدمت إحدى طائرات باوت، وهي من طراز إليوشين ٧٦، لتوصيل أسلحة من أوروبا الشرقية إلى ليبيا. وسلمت هذه الطائرة وطائرة أخرى، من طراز أنطونوف، أربع شحنات في ٤ و ٢٧ تموز/يوليه و ١ و ٢٣ آب/أغسطس سنة ٢٠٠٠. وشملت الشحنة طائرات هليكوبتر عسكرية، ومراوح هليكوبتر احتياطية، ومنظومات مضادة للدبابات ومضادة للطائرات، وقذائف، وعربات مدرعة، ورشاشات ثقيلة، وذخائر.

٢٨ - ومن الصعب إخفاء شيء بحجم طائرة مي - ١٧ (Mi-17) الهليكوبتر العسكرية، كما أن إمداد ليبيا بأصناف من هذا القبيل لا يمكن أن تكتشفه سلطات الجمارك في بلدان المنشأ ما لم تكن هناك خطط طيران مزورة وشهادات مستعمل نهائي مزورة، أو ما لم يكن مسؤولو الجمارك في نقاط الخروج قد دفعت لهم الرشاوى ليتغاضوا عن ذلك. وما يوحى بالاحتمال الأخير هو استمرار إسهام طائرات باوت في شحن الأسلحة من أوروبا الشرقية إلى مناطق الحرب في أفريقيا.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك بضع حالات ذات مغزى أرغمت فيها طائرات محملة بالأسلحة على الهبوط في نقاط هامة للتموين بالوقود مثل القاهرة أو نيروبي أو عنيتي أو أماكن أخرى في غرب أفريقيا. ورغم أن بعض البلدان قد أوقفت مؤقتاً أو بصفة دائمة دخول الطائرات المسجلة في ليبيا إلى مجالها الجوي، لا يزال السجل الليبي يستعمل بصورة احتيالية. ومن الواضح أن هذه الممارسة تنظم من ليبيا بالتعاون مع رجال الأعمال الدهاء الموجودين في الخارج، وأن الطائرات المسجلة في ليبيا لا تزال ظاهرة للعيان في عديد من البلدان الأفريقية، لا سيما البلدان التي في حالة حرب.

٣٠ - وموجز القول إن ليبيا ناشطة في حرق قرارات الحظر التي فرضها مجلس الأمن بشأن استيراد الأسلحة إلى إقليمها وإلى سيراليون. وتساعد بوركينافاسو في ذلك مساعدة نشطة. وتساعد في صمت البلدان التي تسمح بمرور الأسلحة عبر إقليمها أو فوقه دون أن تطرح أسئلة، والبلدان التي تمنح القواعد للطائرات المستخدمة في هذه العمليات.

٣١ - ويجيء في ختام التقرير تقرير فني واف عن كفاءة نظم مراقبة الحركة الجوية ورقابتها داخل المنطقة.

## دال - توصيات بشأن الأسلحة ومراقبة الحركة الجوية

٣٢ - يوصي فريق الخبراء بشدة بأن تمنع من الطيران فوراً، وريثماً تُلبى الأحكام الواردة في التوصية التالية، جميع الطائرات التي تعمل برقم تسجيل يضم حرفي EL وتتخذ قواعد لها في

مطارات بخلاف المطارات الكائنة في ليبيريا. وهذه الطائرات تشمل الطائرات التي تتخذ قواعد لها في الشارقة وغيرها من مطارات الإمارات العربية المتحدة، وفي الكونغو (برازافيل)، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغابون، وأنغولا، ورواندا، وكينيا. وينبغي إبلاغ سلطات المطارات ومشغلي الطائرات المسجلة في ليبيريا على مدى السنوات الخمس السابقة بضرورة الاحتفاظ بكافة وثائقها، ودفاتر تحركاتها، وتراخيص تشغيلها، وبيانات شحنها، وبيانات بضائعها، لكي يتسنى تفتيشها.

٣٣ - ويوصى كذلك بمطالبة جميع مشغلي الطائرات المدرجة في السجل الليبيري، حيثما اتخذت هذه الطائرات قواعد لها، بتقديم تراخيص صلاحيتها للطيران وتراخيص تشغيلها ووثائق التأمين عليها إلى مقر منظمة الطيران المدني الدولي في مونتريال، بكندا، بما في ذلك الوثائق المتعلقة بعمليات التفتيش التي جرت خلال السنوات الخمس الماضية. وينبغي منع طائرات جميع المشغلين الذين لا يفعلون ذلك من التحليق منعا دائما. وينبغي منع الطائرات التي لا تفي بمعايير منظمة الطيران المدني الدولي من الطيران منعا دائما.

٣٤ - وينبغي لمجلس الأمن أن ينشئ، من خلال منظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوي الدولي ومنظمة الجمارك العالمية، نشرة معلومات مركزية تعرف جميع مطارات العالم بقائمة الطائرات الليبرية الممنوعة من الطيران.

٣٥ - وقد أوصت بوركينافاسو مؤخرا بأن يشرف مجلس الأمن في الأمم المتحدة على آلية مقترحة ترصد جميع واردات الأسلحة الآتية إلى إقليمها وترصد استعمال تلك الأسلحة، وذلك لمدة ثلاث سنوات. ويؤيد الفريق هذا الاقتراح. كما يوصي الفريق بالتحقيق، من خلال مثل هذه الآلية، في جميع ما استوردته بوركينافاسو من أسلحة وعتاد متصل بها على مدى السنوات الخمس الماضية. كذلك يوصي الفريق بأن تجري أي دولة صدّرت خلال هذه الفترة أسلحة إلى بوركينافاسو تحقيقا بشأن الاستعمال النهائي الفعلي لهذه الأسلحة، وأن تبلغ استنتاجاتها إلى مجلس الأمن وإلى برنامج التنسيق والمساعدة لأغراض الأمن والتنمية المنشأ في إطار الوقف المفروض على شحن الأسلحة من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣٦ - ونظرا لحالات خرق العقوبات التي حقق فيها الفريق وللمعلومات المجموعة في المنطقة، يوصى بأن يشجع مجلس الأمن على تعزيز برنامج الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتنسيق والمساعدة لأغراض الأمن والتنمية، وذلك بدعم من الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية. وينبغي أن تتوافر لدى البرنامج المذكور قدرة فعالة

لرصد الامتثال لقرارات حظر توريد الأسلحة ورصد تداول الأسلحة غير المشروعة في المنطقة.

٣٧ - وينبغي لمجلس الأمن أن يشجع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على الدخول في ترتيبات ثنائية ملزمة فيما بين الدول ذات المناطق الحدودية المشتركة، وعلى إنشاء نظام رقابة فعال مشترك متفق عليه دوليا يشمل تسجيل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإصدار تراخيصها وجمعها وتدميرها. ويمكن تشجيع هذه الترتيبات الثنائية وتيسيرها بواسطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبواسطة برنامج التنسيق والمساعدة لأغراض الأمن والتنمية. ويمكن أن تستحدث الإنتربول معيارا مشتركا وأن تدير قاعدة بيانات بشأن ما هو هام من حالات التهريب وخرق العقوبات في المنطقة. وتوصلا إلى منشأ الأسلحة، يمكن أن تستعمل كافة الدول والأمم المتحدة برنامج النظام الدولي لتعقب الأسلحة والمتفجرات، التابع للإنتربول.

٣٨ - وقد حدد الفريق في تقريره أسماء سماسرة أسلحة ووسطاء معينين مسؤولين عن إمداد الجبهة المتحدة الثورية بالأسلحة. وينبغي وضع مشروع، بالتعاون مع الإنتربول، للتعريف بمؤلاء السماسرة. وبالمثل ينبغي، نظرا لأهمية النقل الجوي في خرق العقوبات، إعداد قوائم بأسماء شركات الشحن الرئيسية المشاركة في هذه الممارسات، وذلك بهدف استكشاف السبل والوسائل المفضية إلى موالاة تعزيز تنفيذ العقوبات.

٣٩ - وتقع المسؤولية عن غمر غرب أفريقيا بالأسلحة على عاتق البلدان المنتجة، وعاتق من ينقلون هذه الأسلحة من واسطة نقل إلى أخرى، وعاتق من يستعملونها. وينبغي أن يجد مجلس الأمن سبلا لتقييد تصدير الأسلحة، لا سيما من أوروبا الشرقية، إلى مناطق الصراع التي فرضت عليها قرارات حظر إقليمية أو صادرة عن الأمم المتحدة. و"فضح الاسماء والتجريس" هو خطوة أولى، ولكن يمكن النظر في فرض حظر على تصدير الأسلحة من بلدان منتجة معينة، على غرار فرض الحظر على تصدير الماس من بلدان منتجة، وذلك ريثما توضع نظم مقبولة دوليا فيما يختص بإصدار الشهادات.

٤٠ - وينبغي، بالتعاون مع الإنتربول ونظامها الدولي لتعقب الأسلحة والمتفجرات، إجراء تحليل للأسلحة النارية المستعادة من المتمردين. وهذا من شأنه أن يساعد على زيادة التعرف على هويات المشتركين في تشغيل خط إمداد الجبهة المتحدة الثورية.

٤١ - وينبغي أن يُطلب إلى منظمة الجمارك العالمية أن تشاطر مجلس الأمن في آرائها بشأن استحداث تدابير مناسبة لتحسين رصد واكتشاف الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة متجهة إلى الفعاليات التي لا تمثل دولا أو إلى البلدان الخاضعة لحظر توريد الأسلحة.

٤٢ - كما أن القرارات الجارية التي فرض مجلس الأمن بمقتضاها حظرا على توريد الأسلحة، ينبغي أن تعدل لتشمل حظرا صريحا على توفير التدريب العسكري وشبه العسكري.

٤٣ - وينبغي تشجيع بلدان غرب أفريقيا التي لم توقع اتفاقية الأمم المتحدة المبرمة سنة ١٩٨٩ بشأن تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتدريبهم وتمويلهم على أن تفعل ذلك.

٤٤ - وينبغي إيلاء النظر إلى استحداث برامج تدريب خاصة للأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ القانون وإقرار الأمن، فضلا عن موظفي المطارات والجمارك، في غرب أفريقيا، تتعلق برصد العقوبات؛ كما ينبغي استحداث دليل، أو أدلة، بشأن رصد العقوبات في المطارات لكي تستعمله، أو تستعملها، على الصعيد العالمي سلطات المطارات وهيئات إنفاذ القانون.

٤٥ - وينبغي النظر في مسألة وضع مراقبين متخصصين تابعين للأمم المتحدة بالمطارات الرئيسية في المنطقة (بل ربما فيما هو أبعد من ذلك)، بحيث يركزون على المجالات الحساسة وينسقون مع المطارات الأخرى بشأن ما يتوصلون اليه. وهذا يجعل من الممكن التعرف بشكل أفضل على الطائرات المشبوهة. ومن شأنه أيضا أن يوجد رادعا يحول دون الاتجار غير المشروع، وأن يولد المعلومات اللازمة للتعرف على الطائرات التي تنتهك عقوبات الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بحظر توريد الأسلحة وللتعرف على مالكي تلك الطائرات ومشغليها.

٤٦ - وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في السبل التي يمكن استخدامها لتحسين مراقبة الحركة الجوية والرقابة في غرب أفريقيا، بهدف الحد من انتقال الأسلحة غير المشروع. وتشمل الإمكانيات ما يلي:

- تشجيع تركيب رادار رئيسي في جميع المطارات الرئيسية بغرب أفريقيا، وتأمين الدعم المالي اللازم. وذلك الرادار هو الذي يستطيع بمفرده كشف تحركات الطائرات؛

- يمكن أن يكون "الرادار الكاذب" بديلا، فهو يُنشئ بيئة رادارية باستخدام وسائل قوية لنقل البيانات بين الأرض والجو بواسطة الساتل؛

- اقتضاء استعمال نظام عالمي لتحديد المواقع في المنطقة الإقليمية، واشتراط تزويد الطائرات بالكترونيات الطيران المناسبة، على أن يقترن بذلك وجود معدات مناظرة على الأرض. وهذا يتطلب اشتراط تزود الطائرات التي تحلق في غرب أفريقيا بالكترونيات طيران توجد على متنها أو تزودها بالكترونيات طيران تمكن المراقبين

الجويين الموجودين على الارض من التعرف على أي حركة جوية، أينما حدثت وكلمما حدثت في قطاعهم؛

- تشجيع منظمة الطيران المدني الدولي وغيرها من الوكالات المهمة بالأمر على مساعدة الدول على تعزيز الاستقلال المالي للهيئات المنشأة لإدارة خدمات الملاحة الجوية.

### توصيات أخرى

٤٧ - يقدم الفريق في هذا التقرير طائفة متنوعة من التوصيات المعينة التي تتناول الماس، والأسلحة، واستعمال الطائرات لخرق العقوبات، وانتقال الأسلحة غير المشروعة. ويتصل العديد من هذه التوصيات ومن المشكلات التي تعالجها بليريا، التي تعتبر الداعم الرئيسي للجهة المتحدة الثورية، وبرئيس ذلك البلد وحكومته وبالأفراد والشركات الذين تتعامل ليريا معهم. ويلاحظ الفريق بقلق أن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالماس والأسلحة يجري انتهاكها بلا عقاب. وبالإضافة إلى ما سبق، يعرض الفريق التوصيات التالية بهدف زيادة وضوح الرسالة المستهدفة من هذا التقرير، وضمان وجود متابعة أفضل في المستقبل لقرارات مجلس الأمن.

٤٨ - ينبغي النظر في فرض حظر على السفر يماثل الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة فعلا على سفر كبار مسؤولي ليريا ودبلوماسيها، وذلك لكي تطبقه جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ريثما ينتهي بصورة قاطعة دعم ليريا للجهة المتحدة الثورية وينتهي خرقها لعقوبات الأمم المتحدة الأخرى.

٤٩ - وتشارك الفعاليات الرئيسية في صناعة الأخشاب في ليريا في طائفة متنوعة من الأنشطة غير المشروعة، بينما تستخدم مبالغ كبيرة من عائدات تلك الصناعة في دفع الأموال اللازمة لأنشطة خارجة عن الميزانية، تشمل اقتناء الأسلحة. وينبغي إيلاء النظر لمسألة فرض حظر مؤقت على صادرات الأخشاب الليبرية، إلى أن تظهر ليريا بصورة مقنعة أنها لم تعد تشارك في الاتجار المحرم بالأسلحة الموردة إلى سيراليون أو بالماس المستورد من ذلك البلد.

٥٠ - وينبغي النظر في إنشاء قدرة داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة تكلف بالرصد المستمر للعقوبات وإجراءات الحظر المفروضة من قبل مجلس الأمن. وهذا أمر لا غنى عنه لبناء قاعدة معارف داخلية بشأن المسائل الجارية، من قبيل ماس النزاع، وذلك على النحو المبين في الفقرة ١٧ أعلاه، وإن كان الأهم من ذلك أن يُهيأ المزيد من الوعي بالمشكلات التي لا يرجح أن تحل في المستقبل القريب، ومنها مثلاً الاتجار غير المشروع بالأسلحة وما يتصل بها من عتاد، وأن تُنشأ القدرة الكفيلة بمعالجة المشكلات.

## مقدمة

## ألف - نظرة عامة

٥١ - في ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠ عين الأمين العام، بالإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) المتعلق بسيراليون والمعتمد في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، فريقاً من الخبراء لجمع معلومات بشأن ما يحتمل وقوعه من انتهاكات للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨) وبشأن الصلة بين تجارة الماس وتجارة السلاح وما يتصل بها من عتاد، وللنظر في مدى كفاية نظم مراقبة الحركة الجوية في المنطقة.

٥٢ - وقد جاء في الفقرة ٢ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨) ما يلي:

”إن مجلس الأمن... يقرر أيضاً، بغية حظر بيع وتوريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى القوات غير الحكومية في سيراليون، أن تمنع جميع الدول أن يجري، من جانب مواطنيها أو من أراضيها أو باستخدام سفن أو طائرات تحمل علمها، بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها إلى سيراليون، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار الخاصة بما سبق ذكره، إلا لحكومة سيراليون ومن خلال نقاط الدخول المسماة في قائمة ستقدمها تلك الحكومة إلى الأمين العام، الذي سيقوم على وجه السرعة بإبلاغ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتلك القائمة“.

٥٣ - وقد أحاط الفريق علماً، بصدد هذا القرار، بما جاء في الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٧٨٨ (١٩٩٢)، الذي لا يزال سارياً؛ وهي تنص على ما يلي:

”إن مجلس الأمن... يقرر، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن تقوم جميع الدول على الفور، لأغراض إقرار السلم والاستقرار في ليبيريا، بتنفيذ حظر عام وكامل على جميع شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيريا إلى أن يقرر المجلس غير ذلك“.

٥٤ - كما أحاط الفريق علماً بالفقرات ١ إلى ٧ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، التي تناولت قضية ماس سيراليون، وقرر فيها المجلس أن تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لحظر الاستيراد المباشر أو غير المباشر لكل أصناف الماس الخام من سيراليون إلى أراضيها“.

٥٥ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أخطر رئيس لجنة العقوبات المعنية بسيراليون رئيس مجلس الأمن بأن لجنته قد وافقت على أن تعفي ما يصدر من ماس خاضع لرقابة

حكومة سيراليون، بفضل نظام جديد لشهادات المنشأ، من التدابير التي تفرضها الفقرة الأولى من ذلك القرار.

٥٦ - وقد تألف فريق الخبراء من السيد مارتن تشونغونغ أيافور (الكاميرون - الرئيس)، والسيد أتابو بوديان (السنغال - خبير من منظمة الطيران المدني الدولي)، والسيد يوهان بيليمان (بلجيكا - خبير أسلحة ونقل)، والسيد هارجيت س. ساندو (الهند - خبير من الانتربول)، والسيد إيان سميلي (كندا - خبير في الماس). وترد في المرفق الأول رسالة تعيين الفريق.

٥٧ - وقد اجتمع الفريق للمرة الأولى في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢١ آب/أغسطس، وبعدئذ تم الاتفاق مع لجنة عقوبات مجلس الأمن المعنية بسيراليون على تقديم تقريره في ٨ كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠٠٠. وبعد ذلك تم الاتفاق على تغيير هذا الموعد ليصبح منتصف كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠٠٠.

## باء - أعمال الفريق

٥٨ - تلقى الفريق قدرا كبيرا من الدعم التشغيلي والمعنوي من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومن منسقي الأمم المتحدة المقيمين ومسؤولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كل بلد تقريبا من البلدان التي زارها. وقدمت حكومات عديدة العون، في صورة معلومات تفصيلية ومشورة؛ وقدم أفراد عديدون وشركات عديدة في صناعة الماس معلومات مفيدة. كما أن جلسات الاستماع الاستكشافية التي عقدها مجلس الأمن في نيويورك يومي ٣١ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ بشأن ماس سيراليون كانت مفيدة كل الفائدة في إعداد المسرح لعمل الفريق.

٥٩ - وتمكن الفريق من تنسيق بعض أعماله مع الفريق المعني بأنغولا الذي يؤدي أعماله في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، تسنى لأعضاء الفريق حضور مؤتمر حكومي دولي هام عقد في بريتوريا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وعني بمسألة استخدام الماس في تمويل الصراعات.

٦٠ - وقد قطع الفريق أشواطاً طويلة في زيارته للبلدان المشاركة في تجارة الماس، وإلى البلدان المشاركة أو التي يقال إنها مشاركة في الاتجار الحرم بالأسلحة وما يتصل به من أعتدة موروثة إلى سيراليون انتهاكا لقرارات الحظر الصادرة عن مجلس الأمن. وزار الفريق بأسره سيراليون مرتين، بينما زارها بعض أعضائه ثلاث مرات. وبالإضافة إلى زيارة فريتاون، كانت هناك زيارات إلى دارو وإلى كينيما التي تعتبر مركزا لتجارة الماس. وفي غينيا، زار أعضاء الفريق كوناكري ونزيريكوري. كما زار الفريق بأسره ليبيريا، وجنوب أفريقيا، ومقر الأمم المتحدة في نيويورك. وزار عضو أو أكثر من أعضاء الفريق إسبانيا، وإسرائيل،

والإمارات العربية المتحدة، وأوكرانيا، وبلجيكا، وبوركينا فاسو، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، وكندا، ومالي، والمملكة المتحدة، والنيجر، ونيجيريا، والهند، والولايات المتحدة. وجرى زيارة أبيدجان في أثناء التوقف بين رحلتين، ولكن لم يتسن سوى إجراء عدد محدود من المحادثات الهاتفية نظرا لإجراء الانتخابات ولما تلاها من اضطرابات أهلية.

٦١ - والتقى أعضاء الفريق في كل بلد بالسلطات الحكومية، ومضى كان مناسبا التقوا بالبعثات الدبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات المعونة وشركات القطاع الخاص والصحفيين. وتمكن الفريق من الاطلاع على طائفة كبيرة من المعلومات المشاعة والسرية المقدمة من مصادر رسمية، من بينها هيئات إنفاذ القوانين وهيئات المخابرات. كما اتصل الفريق بعدد من الأفراد المهمين والمخبرين الذين أصبحت أسماءهم موضع اهتمام وجدال في الشهور الأخيرة بصدد أزمة سيراليون. وترد في المرفق الثاني قائمة كاملة بأسماء من جرى الاتصال بهم. إلا أنه نظرا لحساسية المواضيع التي حقق فيها الفريق ينبغي للمرء أن يلاحظ أن أفرادا عديدين قد تكلموا بشرط الحفاظ على السرية. وبذلك، لم يُشر إلى العديد من الاجتماعات المعقودة في بلدان شتى.

٦٢ - وفي آب/أغسطس سنة ٢٠٠٠، طلب الفريق إحصائيات تفصيلية يرجع عهدها إلى ١٩٨٧ وتتعلق بالماس المصدر من البلدان المنتجة الرئيسية وبالماس المستورد إلى البلدان ذات النشاط الملموس في مجالات الاتجار بالماس وصناعة قطعه وصناعة صقله. والداعي للعودة إلى سنة ١٩٨٧ هو تحديد الاتجاهات التي ربما سادت قبل نشوب الحرب في كل من سيراليون وليبيريا. وفي أيلول/سبتمبر، أرسل الفريق رسائل تذكيرية إلى كافة الحكومات التي لم تكن قد قدمت بعد ما طلب من إحصائيات. وفي نهاية الأمر، قدمت معظم الحكومات معظم البيانات المطلوبة. إلا أنه على الرغم من رسائل التذكير هناك ثلاث استثناءات بارزة، هي غامبيا وكوت ديفوار والإمارات العربية المتحدة التي لم تقدم أي إحصائيات.

## جيم - معايير التحقق

٦٣ - اتفق الفريق عند بدء أعماله على أن يستعمل في تحقيقاته معايير تتطلب توافر قدر كبير من الأدلة. وهذا يقتضي توافر ما لا يقل عن مصدري معلومات موثوقين مستقلين للتصديق على أية نتيجة يُتوصل إليها. كما اتفق الفريق على أن يقدم، كلما كان ممكنا، كافة الادعاءات إلى من يعينهم الأمر كي يتيح لهم حق الرد. وفي الماضي، كان النفي هو الرد على الادعاءات الموجهة ضد مختلف الأطراف في الصراع الناشب في سيراليون، وذلك بالتساؤل عما إذا كانت هناك أدلة. وثمة مثال على ذلك، هو الرد المعتاد على الاتهامات القائلة بأن الأسلحة توجه إلى ليبيريا عبر بوركينا فاسو. وفي التقرير التالي تناولنا بالتفصيل

هذا الادعاء المحدد. إلا أنه لا يزال من الممكن التساؤل عما إذا كانت هناك أدلة. وفيما يختص بهذه التهمة وغيرها، لن يُكشف النقاب عن كل التفاصيل المتعلقة بالمصادر، ولكن الأدلة لا تقبل الجدل. وقد فحص الفريق ما يوجد بمكاتب منطقة روبرتس لمعلومات الطيران في كوناكري من سجلات طيران تتعلق بكافة تحركات الطائرات في غرب أفريقيا خلال الفترة قيد البحث. وشاهد الفريق صوراً ضوئية تبين طائرات يجري شحنها في بوركينافاسو. كما درس خطط الطيران. وتكلم مع شهود عيان شهدوا على تحرك الطائرات في بوركينافاسو وليبيريا، وتكلم مع أفراد كانوا على متن الطائرات المقصودة بالذكر. وبالإضافة إلى ما قام به الفريق من تحقق تفصيلي، فقد تلقى معلومات مؤيدة لذلك وردت من وكالات المخابرات الدولية ومصادر الشرطة العاملة على الصعيد الدولي فضلاً عن الصعيد الوطني. كما حصل الفريق على مساعدات أخصائيي الإنترنت متى لزمّت تلك المساعدات. وهذا مثال على واحدة من أصعب القضايا التي بحثها الفريق. وقد استُعمل المعيار نفسه للبت في كافة القضايا وتسجيلها تقريرياً.

## دال - تذكير

٦٤ - يبين الفرع ألف أعلاه ولاية الفريق. إلا أن الفريق جرى تذكيره، بالمعلومات الأساسية التي تستند إليها ولايته خلال زيارته إلى سيراليون. فهناك يواجه آلاف المدنيين، وكثير منهم أطفال عوملوا بوحشية تفوق الوصف، المستقبل بلا أيدي أو أقدام. وقد فقد الآلاف من أبناء سيراليون أرواحهم، وأصبح نصف مليون نسمة لاجئين، بينما شرد أناس يبلغ عددهم ثلاثة أمثال أو أربعة أمثال عدد اللاجئين. وعندما اختتم الفريق تقريره كان جزء كبير من سيراليون لا يزال في أيدي المتمردين، حيث يعيش الناس محرومين من إمكانية الحصول على المساعدات الطبية أو التعليم أو وسائل العيش المضمون. وقد ظل الفريق مدركاً، في كل ما قام به من أعمال، لدوره ومسؤوليته بصدد المساعدة على إنهاء معاناة شعب سيراليون، ومدركاً لهذه المأساة القائمة منذ عقد من الزمن.

## الجزء الأول: الماس

### أولا - الماس السيراليوني

#### ألف - معلومات أساسية

٦٥ - يستخرج في كل عام ما يزيد على ٢٥٠ مليون قيراط من الماس في جميع أنحاء العالم. ولم تنتج سيراليون قط أكثر من مليوني قيراط سنويا حتى في سنوات ذروة إنتاجها خلال الستينات، ولكن نسبة كبيرة من الماس السيراليوني هي أحجار كريمة رفيعة جدا من حيث النوعية والقيمة ومرغوب فيها كثيرا. وخلال السبعينات والثمانينات وقعت صناعة الماس في سيراليون فريسة للفساد وسوء الإدارة حيث تم تصدير الكثير من الماس بصورة غير مشروعة. وبين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦، كان متوسط الصادرات السنوية دون ٢٠٠ ٠٠٠ قيراط وكانت قيمة القيراط الواحد أقل بكثير من القيمة المعروفة للماس المستخرج من المنجم في ذلك البلد. ويجري حاليا تهريب معظم ماس البلد إلى الخارج، والأكثر من ذلك أن التهريب يركز، فيما يبدو، على الماس الأعلى قيمة.

٦٦ - وبين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩ تردت الحالة بسبب الحرب. ففي تلك السنوات كان مجموع الصادرات الرسمية ٣٦ ٣٨٤ قيراطا فحسب.

#### باء - دور الماس في الجبهة المتحدة الثورية

٦٧ - شنت الجبهة المتحدة الثورية الحرب في عام ١٩٩١. وحتى عام ١٩٩٥، يعتقد أن عمليات الحفر لاستخراج الماس كانت متفرقة وعلى أساس فردي. بيد أنه بحلول عام ١٩٩٥، أصبح واضحا أن مطامع الجبهة وأنصارها في حقول الماس بمحافظة كونو آخذة في التزايد، مما استلزم في ذلك الوقت قيام الشركة العسكرية الخاصة Executive Outcomes بإخراجهم منها عنوة. ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت مطامع الجبهة في الماس أكثر تركيزا، وخاصة بعد سجن فودي سنكوح في نيجيريا في عام ١٩٩٧. وخلال فترة سجنه وما بعدها، أصبحت مناطق الماس في كونو وتونغو فيلد محط التركيز العسكري الأساسي للجبهة، وأصبح استخراج الماس من العمليات الرئيسية لجمع الأموال.

٦٨ - ومما يؤكد هذا الاستنتاج تشبث الجبهة بالسيطرة العسكرية على محافظة كونو وتونغو فيلد، وهما أكثر مناطق الماس قيمة في سيراليون. وتثبت أيضا الشهادات الخطية والشفوية لقادة الجبهة الحاليين والسابقين. كما تدعمه شهادة أعيان وشيوخ من محافظة كونو لهم اتصالات يومية مع المسافرين في مناطقهم. وتؤكد ذلك تقارير خطية قدمها القادة الميدانيون

للجبهة إلى فودي سنكوح. وتثبتته الاتصالات الداخلية الجارية حاليا فيما بين قادة الجبهة داخل سيراليون، وبين قادتها في سيراليون وقادتها في ليبيريا.

٦٩ - وفي البداية، كان مقاتلو الجبهة يستخرجون الماس بأنفسهم أو يستخدمون السخرة. ومنذ عهد قريب استنبطوا فكرة تعديل شكل السخرة، فأصبحوا يسمحون للحفارين المحليين باستبقاء قدر معين مما يعثرون عليه. ويتمثل أحد النظم في جعل مجموعة من الحفارين تعمل لفائدة الجبهة طيلة أربعة أيام، وتعمل لفائدتها الخاصة طيلة يومين، مع الحصول على يوم اجازة واحد. ومن الأساليب الأكثر شيوعا ما يعرف باسم "نظام الكومتين" وفي هذا النظام يكسح الحفارون كومة من متيرة الماس لفائدة الجبهة وكومة أخرى لفائدتهم هم. وطرح فكرة أن الحفارين يمكن أن يحتفظوا بما يعثرون عليه في كومتهم الخاصة، بالرغم من أن عملية الغسل تتم تحت المراقبة، وأن الجبهة تأخذ أي أحجار ماس ذات حجم ملحوظ يُعثر عليها في كومة الحفار.

٧٠ - وعندما أمنت الجبهة حقول الماس في كونو، أنشأت وحدة تعدين يشرف عليها المقدم كينيدي. ومنذ ذلك الحين نظمت الجبهة ما يشار إليه اليوم باسم شركة التعدين المحدودة التابعة لحزب الجبهة الثورية المتحدة. واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أصبح المقدم عبد الرزاق رئيس هذه الشركة والمقدم فيكتور نائبا لرئيسها.

٧١ - ويشكل الماس مصدرا للإيراد، ولكنه أيضا مصدر للشجار والفوضى المستمرين داخل الجبهة. ففي عام ١٩٩٩، قدم سام 'موسكيتو' بوكاري وهو حفار سابق للماس أصبح "قائد مجموعة قتال" و "قائد أعلى" في الجبهة، شكوى إلى فودي سنكوح مفادها أن دينيس مينغو (العقيد سوبرمان) باع الماسة إلى رجل أعمال لبناني خلال فترة التقارب بين المجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة في عام ١٩٩٧<sup>(٢)</sup> واستلمت حكومة المجلس الثوري للقوات المسلحة حصة من العائدات، وتقرر أن يكون المبلغ المتبقي وهو ٩ ملايين ليون من نصيب الجبهة؛ ولكن، حسب أقوال بوكاري، استولى سوبرمان على الأموال بدلا من تسليمها للجبهة. (ترد في المرفق الثالث قائمة بأسماء قادة الجبهة وأسمائهم المستعارة)

٧٢ - وفي أواخر عام ١٩٩٨، بعد أن أجبر فريق المراقبين العسكريين المجلس الثوري على مغادرة فريتاون، قامت قوات الجبهة بقيادة عيسى سيساي وبناء على أوامر من سام

(٢) عقب انقلاب وقع في أيار/مايو ١٩٩٧، استولى على السلطة المجلس الثوري للقوات المسلحة، برئاسة جوني بول كوروما. ودعا المجلس الجبهة إلى تقاسم السلطة معه. وأعقبت ذلك فترة عنف وفوضى. وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، أزاح فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهو قوة حفظ السلام لغرب أفريقيا، المجلس من السلطة وأعاد تيجان كباح إلى الرئاسة.

بوكاري (الذي كان يعرف آنذاك بقائد أركان الدفاع لكل من الجبهة والمجلس الثوري)، بعملية لنقل رئيس المجلس السابق، جوني بول كوروما، إلى مكان آمن في مقر الجبهة في بويدو. وأثناء وجود القوات هناك، اكتشف سياسي أن بحوزة كوروما كمية من الماس، وأنه كان يخطط للهروب إلى غانا بصحبة أسرته. ودخل سياسي والعميد مايك لامين في مواجهة مع كوروما، إذ اغتازا من أنه في الوقت الذي كانا فيه يحاولان إعادة تجميع القوات، كان كوروما يحتفظ بالماس لنفسه ويفر، تاركا إياهما أمام مشكلة هو سببها. وفيما بعد سُلّم الماس إلى قيادة الجبهة. وتفيد تقارير داخلية للجبهة، بأن الماس سُلّم فيما بعد إلى إبراهيم باه و "الأخت ميمونه" اللذين سلماه بدورهما إلى الرئيس الليبري تشارلز تايلور.

٧٣ - واسم "إبراهيم باه" اسم يتردد ذكره في حكاية الجبهة والماس. ويقال إنه ضابط عسكري من بوركينافاسو. وهو يعرف أيضا باسم ابراهيم بالدي وبالدي ابراهيم. وكان من العناصر الأساسية في محور الجبهة - المجلس الثوري للقوات المسلحة، وأدى دورا حاسما في نقل الماس الذي تستخرجه الجبهة من سيراليون إلى ليبيريا ومن هناك إلى بوركينافاسو.

٧٤ - أما عيسى سياسي، القائد الحالي للجبهة، فلديه مشاكله الخاصة مع الماس. ففي أواخر عام ١٩٩٨، جلب النقيب مايكل كومبير الذي يعمل في وحدة التعدين التابعة للجبهة كمية من الماس من كونو إلى مقر الجبهة في بويدو. وسلم سام بوكاري الماس إلى سياسي الذي أخذه إلى ليبيريا حيث كان مقررا أن يلتقي بإبراهيم باه. كما كان مقررا أن يلتقي الاثنان بشريك تجاري لفودي سنكوح لوضع ترتيبات لشراء معدات عسكرية. غير أن سياسي أضع الماس في مكان ما داخل ليبيريا، مدعيا أن العلبة سقطت منه عرضا في الوحل. وأدى هذا إلى خلاف كبير بين سياسي وبوكاري، وإن كان خطأ سياسي قد غفر له في نهاية المطاف.

٧٥ - وأما دينيس "سوبرمان" مينغو، الذي لا يزال يئن تحت وطأة الادعاء بأنه استولى على ٩ ملايين ليون من صفقة بيع الماس في عام ١٩٩٧، فقد هُوّل من شأن الخسارة التي تسبب فيها سياسي، وبذلك أجمعت الفتنة داخل صفوف الجبهة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، كتب رسالة إلى فودي سنكوح من ليبيريا، يحذره من أن سام بوكاري غير حدير بالثقة وأن حياة سنكوح في خطر. وذكر أيضا أن بوكاري ورجاله يهدرون الأموال الآتية من مبيعات الماس وأن بوكاري اشترى منزلا في ليبيريا وآخر في فرنسا.

٧٦ - وبعد ذلك بفترة وجيزة، حدثت مواجهة عسكرية بين القوات الموالية لفودي سنكوح والقوات الموالية لسام بوكاري، ذهب ضحيتها عدة مقاتلين. وفيما بعد انتقل سام بوكاري إلى المنفى في ليبيريا، حيث لا يزال مقربا إلى الرئيس شارل تايلور.

٧٧ - ولا يزال الماس يتسبب في المصادمات. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نشأت منازعة بين المقدم فيكتور، نائب رئيس شركة التعدين المحدودة التابعة لحزب الجبهة، والبعض من مساعديه وهم: الرائد بوب فاندي، ونقيب الأركان كوروما، والرائد موري جيارو. واضطلع عبد الرزاق، رئيس الشركة، بتحقيق كشف عن عمليات اختلاس للماس من جانب "النقيب برينس خان" وآخرين كانوا في صراع مع نائب الرئيس، منهم المقدم مصطفى شريف. وأدى هذا الأمر بدوره إلى إثارة قلق عيسى سيساي، الذي كان في ذلك الوقت يجري تحقيقا أوسع نطاقا في جميع الشؤون المالية للجبهة في ليبيريا.

### جيم - تقديرات كمية الماس الذي تستخرجه الجبهة

٧٨ - تقديرات كمية الماس الذي تستخرجه الجبهة متفاوتة بدرجة كبيرة، فهي تتراوح من مبلغ ضئيل قدره ٢٥ مليون دولار سنويا إلى ١٢٥ مليون دولار. وقدرت شركة دي بيرز أن المجموع المرجح هو ٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٩. ويعزى جانب من الصعوبة في تقدير ما هو متاح للجبهة إلى أن السنوات الكثيرة التي ظل فيها الماس يستخرج ويصدر بشكل غير مشروع تسببت في انخفاض جميع الأرقام الرسمية للإنتاج على امتداد تلك الفترة، وبذلك لا توجد طيلة عقدين على الأقل إحصاءات موثوق بها عن الكميات المستخرجة فعلا في سيراليون. وفي أواخر الستينات، كانت سيراليون تصدر مليوني قيراط سنويا. وتسيطر الجبهة على أغنى مناطق الماس في البلد. وإذا كان إنتاج الجبهة لعام ١٩٩٩ بنسبة تُمن إنتاج سيراليون في أفضل عام (أي ٢٥٠.٠٠٠ قيراط، فإن القيمة ستكون أكثر من ٥٠ مليون دولار. أما إذا كان ذلك الإنتاج نصف متوسط الصادرات الرسمية في بداية التسعينات (أي ١٠٠.٠٠٠ قيراط)، فإن القيمة ستكون زهاء ٢٠ مليون دولار.

٧٩ - وهناك ما يدعو إلى وضع تقديرات أقل: فالجبهة لا تملك معدات ثقيلة وبالتالي فهي تقتصر على الوسائل الحرفية لاستخراج الماس؛ وكثير من مقاتلي الجبهة السابقين يعيشون الآن حياة متواضعة جدا ويفيدون بأنهم لم يروا الماس قط. غير أن هناك من الحجج ما يؤيد وضع تقديرات أعلى. فالجبهة كانت قادرة على الإنفاق على ٣٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ من المقاتلين المسلحين وعدد مماثل من الأشخاص الذين يرافقونهم في المعسكرات طيلة عدة سنوات، وتشير الاتصالات الداخلية للجبهة باستمرار إلى أهمية الماس. ويعتقد بعض صاغة الماس من ذوي الدراية أن نسبة كبيرة جدا من الماس المصدر من غامبيا (التي لا يوجد فيها

مناجم للماس) إنما تأتي من سيراليون، وأن جزءاً من تلك النسبة يصل إلى غامبيا عن طريق بلد ثالث مثل ليبيريا. وبين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ كان متوسط الواردات من الماس الخام 'الغامبي' إلى بلجيكا يزيد على ١٠٠ مليون دولار سنوياً.

٨٠ - ومع أن مجموع الماس الذي تستخرجه الجبهة، سواء كانت قيمته ٢٥ مليون دولار أو ٧٠ مليون دولار أو ١٢٥ مليون دولار هو حصة صغيرة بالقياس إلى ناتج الماس العالمي السنوي، فهو يمثل مصدراً رئيسياً وأساسياً للدخل بالنسبة للجبهة، وهو أكثر من كاف لتمويل جهدها العسكري.

## دال - طريقة نقل الجبهة للماس إلى خارج سيراليون

٨١ - تهريب الماس إلى خارج سيراليون ممارسة معتادة، ويتم معظمها عن طريق ليبيريا، وهذه حقيقة تاريخية لا جدال فيها. وهناك عدة أسباب للتهريب منها: تجنب الضرائب؛ وتجنب تكلفة الرشوة التي تكون أعلى في بلد ما منها في بلد آخر؛ والحصول على العملة الصعبة؛ وغسل الأموال. تشكل ليبيريا تاريخياً أفضل طريق، ويعزى ذلك أساساً إلى استخدامها لدولارات الولايات المتحدة كعملة رسمية. وكانت كميات أخرى من الماس تُحد طريقها إلى غينيا حيث يرجح أنها كانت تقايض بالأرز وغيره من الأغذية. كما يقطع الماس مسافات أبعد من ذلك إلى بلدان أخرى في المنطقة، يحمله التجار الماديغو والسنگاليون الذين يعرفون باسم "ماراكاس".

٨٢ - وتم الاتجار بجزء من ماس الجبهة في غينيا. وهناك تقارير عن صفقات متميزة قام فيها قادة الجبهة بمقايضة الماس بإمدادات، وأحياناً بأسلحة، وتعاملوا فيها مع ضباط عسكريين غينيين من المستوى المتوسط كانوا يعملون بشكل فردي لحسابهم الخاص. ويقال إن أحد هذه الترتيبات عقد في منتصف عام ٢٠٠٠ وكانت نهايته سيئة، مما أفضى إلى قيام الجبهة بشن هجوم على مدينة باميلاب على الحدود الغينية عندما لم تستلم الإمدادات الغينية التي وُعدت بها. بيد أنه لا يوجد أي دليل عن تواطؤ غيني رسمي في هذه التجارة.

٨٣ - ويجري الاتجار بقدر معين من الماس الذي تستخرجه الجبهة في كينيا وغيرها من مناطق سيراليون. ولا يخفى على أحد أن تجار الجبهة يجلبون بانتظام الماس إلى كينيا من تونغو فيلد التي لا تبعد إلا ٢٨ ميلاً، ويقايضونه بالأغذية وغيرها من اللوازم. ولهذا السبب لا يزال يوجد في كينيا أكثر من ٤٠ من تجار الماس، كثير منهم لبنانيون، بالرغم من أن مصدرهم الرئيسي للإمداد قد قطع رسمياً طيلة عدة سنوات. ويمكن لهذا الماس أن يدخل دورة التصدير الرسمي إذا انعدمت الاستقامة واليقظة في المكتب الحكومي للذهب والماس ووزارة الموارد المعدنية وفروعها.

٨٤ - ومن الأرجح أن هذا الماس يُهرَّب إلى البلدان المجاورة. فكثير من تجار الماس في سيراليون هم أيضا من كبار مستوردي الأغذية والسلع الاستهلاكية. والزيادة الحادة المضافة على أسعار هذه السلع تعود بأرباح طائلة تستلزم توافر العملة الصعبة أو ما يعادلها لإخراجها من البلاد، والماس يحقق هذا الغرض. كما أن الكثير من مصدري سيراليون البارزين هم أيضا مصدرون للماس من غامبيا، وهي بلد لا ينتج الماس إطلاقا.

٨٥ - وعلى النحو المشار إليه في الفقرات ٦٧ إلى ٧٧، يغادر معظم الماس الذي تتاجر به الجبهة سيراليون عن طريق ليبيريا. وينقل قادة الجبهة هذا الماس ويسلمونه إلى سعاة ليبيريين ينقلونه إلى فويا - كاما أو فوينجاما، ثم إلى منروفيا.

٨٦ - ويقال إن شخصا من ليبيريا هو ممثل للرئيس تايلور في كونو قد أنيطت به ولاية الإشراف على عمليات الماس. ومن جانب الجبهة، كان دينيس "سوبرمان" مينغو مسؤولا على عمليات الماس في كونو خلال جزء كبير من عام ١٩٩٨. وكان يجلب الماس بانتظام إلى مقر الجبهة في بويدو ثم يتم نقله من هناك إلى ليبيريا. وفي عدة مرات، قام بنقل الماس إلى مونروفيا كل من إيدي كانيه وسام بوكاري وعيسى سيساي. وعلى النحو المشار إليه في الفقرات ٧٢ إلى ٧٨، حدثت منازعات متكررة بشأن الماس، وكان سعاة الجبهة يسافرون وهم خائفون من التعرض إلى السرقة من جانب مقاتلي الجبهة الوطنية القومية الليبرية الخارجين على القانون. وفي مقر الجبهة في بويدو، كانت تنشأ أحيانا مخاوف من أن الماس الذي يقال إن الرئيس تايلور يحتفظ به في مكان آمن قد يكون بيع بالفعل. وفي إحدى المناسبات في عام ١٩٩٨، ذهب سام بوكاري إلى مونروفيا للتحديث إلى تايلور بشأن هذه المخاوف، وعندما عاد أفاد بأنه قد رأى الماس.

٨٧ - ونظرا لضيق الوقت، تعذر على الفريق دراسة تفاصيل السبل والوسائل التي ينقل بها ماس الجبهة إلى خارج ليبيريا، بيد أن هناك ما يكفي من الأدلة على أن هذه التجارة لا يمكن أن تتم في ليبيريا بدون أن يأذن بها المسؤولون الحكوميون على أعلى مستوى ويكون لهم ضلع فيها. وتشيع في ليبيريا أخبار غير مدعومة بأدلة عن وسطاء رفيعي المستوى وأشخاص من كبار المسؤولين الحكوميين ومعاملات مالية في بور كينا فاسو وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة ولبنان. (سيجري تناول هذا الموضوع من زاوية مختلفة في دراسة الحالة المتعلقة بليبيريا، أدناه).

٨٨ - ويستغل المسؤولون الليبريون لحسابهم ما يعرف به بلدهم من إدارة ضعيفة وهياكل أساسية معطلة وحدود غير حصينة. فما من نشاط تجاري، سواء رسمي أو غير رسمي يتم دون علم المسؤولين الحكوميين الرئيسيين ودون أن يكون لهم ضلع فيه. وينطبق ذلك على

جميع الواردات، وحيثما تعلق الأمر بالصادرات، فإنه ينطبق بصورة خاصة على الماس والأخشاب. ويقال إن صادرات الماس الرسمية الخاصة بليريا كانت ٨ ٥٠٠ قيراط فقط في عام ١٩٩٩، بقيمة ٩٠٠ ٠٠٠ دولار<sup>(٣)</sup> ويقدر وزير الأراضي والمناجم والطاقة في ليريا أن هذا الرقم لا يمثل إلا ٢٠ في المائة من الكميات التي تغادر البلد بالفعل، وتشير وزارة الإيرادات إلى أن هذا الرقم قد لا يكون إلا ١٠ في المائة من المجموع.

٨٩ - وفي بلد مثل ليريا، حيث معظم تجار الماس أحانب وحيث يخضع تنقل الأجانب والأموال واللوازم لمراقبة دقيقة، ليس من المعقول ألا تكون الحكومة على دراية بهذا القدر الكبير من إنتاج الماس الخاص بليريا. وليس من المعقول أيضا أن تنتقل عبر ليريا كميات أكبر من ذلك بكثير من الماس السيراليوني القيم جدا دون أن تكشف عنها الحكومة.

#### هاء - اتجار فودي سنكوح بالماس في فترة ما بعد اتفاق لومي

٩٠ - عيّن اتفاق لومي للسلام فودي سنكوح رئيسا للجنة إدارة الموارد المعدنية الاستراتيجية. وفي الفترة ما بين عودة فودي سنكوح إلى سيراليون في أواخر عام ١٩٩٩ واستئناف أعمال القتال في أيار/مايو ٢٠٠٠، لم يعقد أعضاء اللجنة أي اجتماع فعلي، ولم تؤد اللجنة وظائفها. وكان فودي سنكوح، طيلة وجوده في فريتاون، يسرف في الإنفاق بالرغم من أنه لا يملك مصدر دخل واضح. فقد استورد مركبات وأجهزة هاتف ساتلية ومعدات أخرى باهظة.

٩١ - وفي عام ١٩٩٩، قبل ظهور فودي سنكوح في فريتاون، كتب سام بوكاري رسالة "إلى من يهمه الأمر" على ورق بترويسة الجبهة، عيّن فيها محمد حجازي، الذي مارس طويلا استخراج الماس وتجارته، وكيلا للجبهة "للتفاوض مع أي شخص أو شركة داخل سيراليون أو خارجها من أجل التنقيب على الماس واستخراجه وشراؤه وبيعه".

٩٢ - وبعد أن وصل فودي سنكوح إلى فريتاون، وقّع اتفاقات متعددة مع شركات تجارية دولية والتمس امتيازات مالية من أطراف أخرى وأجرى استعلامات باسمه الخاص وباسم اللجنة وباسم الجبهة. وتتضمن ملفاته التجارية الخاصة، التي عُثِر عليها في مكتبه بعد استئناف أعمال القتال في أيار/مايو ٢٠٠٠، على مراسلات تتعلق بفرص تجارية كان يسعى جاهدا إلى تحقيقها.

(٣) تتراوح قدرة الإنتاج التقديرية لليريا بين ١٠٠ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ قيراط سنويا. وفي عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩، صدرت ليريا رسميا زهاء ١٥٠ ٠٠٠ قيراط بقيمة متوسطة ٨,٧ ملايين دولار سنويا.

٩٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، على سبيل المثال، تلقى فودي سنكوح زيارة من شودي ايزيغبو رئيس مجموعة الشركات المتكاملة (Integrated Group of Companies) الموجودة في ماكلين، فيرجينيا، وقد استأجر ايزيغبو طائرة أقلته من أبيدجان إلى فريتاون وناقش مع سنكوح عددا كبيرا من إمكانيات الاستثمار لفائدة المجموعة المتكاملة، التي تضم شركة تدعى شركة التعدين المتكاملة (Integrated Mining) مسجلة في جزر كايمان. وناقشا إمكانية توظيف استثمارات في خدمات الطائرات المدنية، وواردات النفط، واستثمار رئيسي في كميرليت الماس المستخرج في كوادو. وفيما بعد، تبادل ايزيغبو وسنكوح الرسائل بشأن "المفاوضات والمناقشات الجارية لفائدة حزب الجبهة الثورية المتحدة". وتبادلا رسائل اختبارية مكتوبة بشفرة تمكنهما من إخفاء ألفاظ مثل "الماس" و "الذهب"، وعبارات من قبيل "كل شيء على ما يرام" و "الأمر لا تسير على ما يرام". وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، قدم سنكوح إلى ايزيغبو طلبا لشراء ١٤ مركبة مرسوم على جانب كل منها شعار حزب الجبهة.

٩٤ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٠، قام بزيارة سنكوح داميان غانيون من شركة لازار كابلان الدولية في الولايات المتحدة، وفي رسالة لاحقة إلى سنكوح، ذكر موريس تمبيلسمان رئيس هذه الشركة أن غانيون أفاد بوجود "توافق في وجهات النظر بينكم وبين هذه الشركة بشأن إمكانيات عودتها إلى تجارة الماس السيراليوني بطريقة تعود بالفائدة على شعب ذلك البلد بأكمله وعلى شركتنا".

٩٥ - ويشير معظم الرسائل إلى أن سنكوح كان يشجع مجموعة كبيرة ومتنوعة من المستثمرين المحتملين، وكثير منهم كانوا يعتقدون أنهم سيجنون أرباحا استثنائية من الأشياء نفسها. وهناك رسالة عممت على نطاق واسع كانت وجهت في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ من "ميشيل" إلى "القائد" تتناول كيف أنه ينبغي لسنكوح محاولة الاستحواذ على كل الماس المستخرج في كونو بدلا من ١٠ في المائة - وهي النسبة التي ذكر صاحب الرسالة أن سنكوح يحصل عليها، أما النسبة المتبقية فيتم تهريبها إلى ليبيريا. واقترح "ميشيل" أن باستطاعة شريكه البلجيكي "شارل" استئجار طائرة خاصة لنقل الماس مباشرة من كونو، وبذلك يتجنب "اللبنانيين" ومونروفيا، مبررا ذلك بقوله: "لا نستطيع أن نشق هؤلاء الأشخاص".

٩٦ - وخلال صيف عام ١٩٩٩، أجرى ميشيل ديسادير، وهو بلجيكي يعمل لحسابه الخاص ومستقر في الولايات المتحدة، اتصالات مع الجبهة في توغو حيث كان يقوم بمعاملات تجارية مع ابن الرئيس أيديما. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، توصل هو وجون

كالدويل، رئيس شركة التجارة والاستثمار الأمريكية الموجودة في واشنطن، إلى وضع ترتيب مع فودي سنكوح يخول لهم حقوق الوساطة بالنسبة لكل موارد الماس والذهب لسيراليون لمدة سبع سنوات. وبالرغم من أن سفارة سيراليون في الولايات المتحدة رفضت منح تأشيرة لكالدويل وديسادلير فقد سافرا إلى سيراليون وليبريا، ووقعا الاتفاق بين شركة ديسادلير التي تدعى BECA وبين الجبهة (وليس مع حكومة سيراليون أو لجنة إدارة الموارد المعدنية الاستراتيجية). وأثناء وجودهما في ليبيريا، تسلم ديسادلير الماس من إبراهيم باه (المعروف أيضا باسم ابراهيم بالدي)، وفيما بعد، في أنتويرب تفتن ديسادلير إلى أن ذلك الماس أقل قيمة بكثير مما أُبلغ به. وادعى أيضا أن فاتو، زوجة سنكوح، أطلعتة على "ما قد يصل إلى مئات" من أحجار الماس أثناء اجتماع عقد في نيويورك في عام ١٩٩٩.

٩٧ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٠، سافر فودي سنكوح وزوجته ومسؤولون آخرون من الجبهة إلى جنوب أفريقيا. وكان سنكوح مخالفا لحظر على السفر فرضته عليه الأمم المتحدة يمنعه من مغادرة سيراليون. وتمت الرحلة برعاية وتمويل جزئي من رجل الأعمال ريموند كريم، من جنوب أفريقيا، الذي وقع في فترة سابقة من الشهر ذاته اتفاقا مع سنكوح من أجل "تمثيل اللجنة [لجنة إدارة الموارد المعدنية الاستراتيجية، التي كان سنكوح رئيسها] في جميع المحالات المتصلة بالتعدين والموارد المعدنية، والتي تشمل المعادن الاستراتيجية والأحجار الكريمة، دون الاقتصار عليها". وعندما أُعلن عن وجود سنكوح في جنوب أفريقيا، أُجبر على العودة إلى سيراليون وقطع معاملاته مع كريم. وقامت فاتو سنكوح، التي تسافر بجواز سفر أمريكي، بزيارة أخرى إلى جنوب أفريقيا في أيار/مايو ٢٠٠٠، ومرة أخرى تم ترحيلها.

٩٨ - ويُستشف من الرسائل أن سنكوح قائد مخادع، يتصيد الفرص المالية بهدف الربح الشخصي والسياسي، خارج الإطار الحكومي الذي كان يعمل فيه ظاهريا. وتتصل معظم هذه الفرص بتجارة الماس. كما تشير الرسائل إلى شقاق داخل صفوف الجبهة، ومحاولة من سنكوح للسيطرة على الماس الذي لا يزال بالفعل في أيدي قادته الميدانيين العصاة وواعزيهم الليبريين.

## واو - النظام الجديد لإصدار شهادات الماس في سيراليون

٩٩ - فرض مجلس الأمن بقراره ١٣٠٦ (٢٠٠٠) الذي اتخذ في ٥ تموز/يوليه عام ٢٠٠٠، حظرا على الاستيراد المباشر وغير المباشر للماس الخام من سيراليون إلى حين إرساء نظام جديد للتعدين والتصدير والرصد. وبمساعدة تقنية من المجلس الأعلى للماس في بلجيكا ومساعدة مالية من المملكة المتحدة والولايات المتحدة، تم في الفترة بين تموز/يوليه وتشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إنشاء نظام لشهادة المنشأ يتضمن شهادة تثبيت مرقمة مطبوعة على ورق مؤمن، وقواعد بيانات إلكترونية تفصيلية للصادرات مع تثبيت إلكتروني في نقطة الوصول، وإحالة إلكترونية للصور الرقمية للحزم التي يجري تصديرها.

١٠٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، وعقب النظر في التدابير الجديدة والتأكد من نشر تلك المعلومات عنها على البلدان المستوردة، رفع مجلس الأمن الحظر عن صادرات سيراليون الرسمية. وقد وصلت الكميات الأولى من الماس الذي صُدر بموجب الترتيبات الجديدة إلى أنتويرب في نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

١٠١ - ولم تكن مسألتا الحظر ونظام الشهادات الجديد محوريتين بالنسبة لولاية الفريق، لكنهما كانتا موضع مناقشة مستفيضة خلال رحلتنا في سيراليون وفي بلدان أفريقية مصدرة أخرى وفي كافة المراكز الرئيسية لاستيراد الماس.

١٠٢ - وقد اتضح بالفعل أن النظام الجديد لا يسمح بالتلاعب حال دخول الماسات النظام الرسمي. ولذا فإن من الأهمية بمكان أن المكتب الحكومي للذهب والماس في سيراليون يكفل أن تنحصر عملية إصدار الشهادات في الماس المستخرج من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ويتسم هذا بأهمية خاصة في ضوء المحاولات التي تبذلها الجبهة المتحدة الثورية لمقايضة الماس بالغذاء وبلوازم أخرى في منطقة كينيما (انظر أيضا الفقرة ٨٣ أعلاه).

١٠٣ - ولعل من الأكثر أهمية أن يُنظر إلى ما يمثله النظام الجديد من قيمة تتجاوز ماس النزاع بعد انتهاء الحرب. آنذاك تصبح مهمة سيراليون التركيز بصورة أكبر على التهريب وسواه من أشكال السلوك غير المشروع. وفي نهاية المطاف، لا يمكن لنظام الشهادات أن يصل إلى منتهى جدواه إلا إذا أرادت الحكومة تعقب التجار في سيراليون ومراجعة حساباتهم، وتمكنت من ذلك، وإلا إذا تسنى لها وضع نظام لدعم حرفيي التعدين الذين عملوا خلال القسط الأكبر من الخمسين عاما الماضية خارج إطار صناعة الماس.

١٠٤ - بيد أن ثمة جوانب أخرى تجدر الإشارة إليها في ما يتعلق بخطة إصدار الشهادات. إذ لم يكن هنالك في يوم من الأيام أي مشكلة جدية بالنسبة للماس المصدر رسميا من سيراليون. فالمشكلة كانت تتمثل في الماس غير المشروع والمستخرج من مناطق الصراع خارج إطار النظام الرسمي. ففي عام ١٩٩٩، لم تصدر سيراليون رسميا سوى ٩ ٣٢٠ قيراطا مما يدل أسطع دلالة على أن الجبهة المتحدة الثورية والمهرين كانوا يتجاهلون النظام الرسمي. وقد تبدلت الحال في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ حين بدأت مشكلة ماس النزاع السيراليوني تشغل الصحافة العالمية ومراكز بيع الماس في العالم. وكانت النتيجة تدفق الماس بشكل مفاجئ إلى النظام الرسمي من جانب تجار آثروا في النهاية أن يسيروا "على

الصراط المستقيم“ لتفادي التهم بقيامهم بتجارة غير مشروعة. ومع أن الكمية التي صدرت رسمياً خلال هذه الفترة والبالغة ٢٦ ٣٠٠ قيراط لم تشكل نجاحاً ساحقاً، لكنها شكلت خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

١٠٥ - وقد أدى الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة إلى وقف هذا الاتجاه نحو إضفاء الصفة الشرعية وذلك بصورة فعالة شهوراً عديدة، على نحو دفع بالتجار إلى الارتداد على أعقابهم وسلوك طرق التهريب القديمة التي تعودوا عليها في الماضي. ولأنه لا يوجد أي حظر على الماس الآتي من أي بلد من البلدان المجاورة لسيراليون، كانت نتيجة الحظر في الواقع معاقبة الضحية ومكافأة المذنبين. لكن الأمر قد تغير الآن، ويؤمل في أن يجتذب النظام الجديد كميات كبيرة من الماس ويردها إلى القنوات المشروعة.

١٠٦ - وحيثما يتعلق الأمر بماس النزاع التابع للجبهة، ليس لنظام التصدير المشروع أي أثر، سواء كان نظاماً محكماً أم لا، وسوف يظل الأمر كذلك. وما دام هنالك غياب تام للضوابط في البلدان المجاورة، ستظل الجبهة قادرة على تصدير ما في حوزتها من ماس دون عقاب.

١٠٧ - لذا، يتحتم العمل في أقرب فرصة ممكنة على إعداد خطة عالمية موحدة لإصدار الشهادات. وقد تم التصدي لمشكلة ماس النزاع في أربعة اجتماعات حكومية دولية عقدت في إطار ”عملية كيمبرلي“ وفي اجتماع آخر عقد في لندن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وبتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار بشأن دور الماس في تأجيج الصراعات (القرار ٥٦ (د-٥٥))، وأعربت عن ضرورة النظر على سبيل الاستعجال والدقة في إنشاء وتنفيذ خطة دولية بسيطة وعملية لإصدار شهادات الماس الخام. وذكر القرار أنه ينبغي لهذه الخطة أن تلي معايير دولية دنيا متفقاً عليها، وأن تكفل أوسع نطاق ممكن من المشاركة، وأن تعمل الدول المصدرة والمجهزة والمستوردة بصورة متضافرة. كما لاحظ القرار ضرورة إعمال الشفافية واتخاذ ترتيبات من أجل المساعدة على كفالة الامتثال.

١٠٨ - ويؤيد فريق الخبراء هذا القرار بشدة. فهو يشكل خطوة كبيرة باتجاه التسليم بضرورة ما تسميه صناعة الماس ”ضوابط الخام“. وقد تحرز هذه الخطة، في حال تنفيذها، جانبا كبيراً من التقدم في حل بعض المشاكل المحددة في هذا التقرير. وسوف تدعو حكومة ناميبيا إلى عقد حلقة عمل في مطلع عام ٢٠٠١ للنظر في الجوانب الفنية المتصلة بخطة إصدار الشهادات المتوخاة. ويرحب الفريق كل الترحيب بالعرض الناميبي لدفع العملية إلى الأمام.

١٠٩ - بيد أن فريق الخبراء يلاحظ بقلق أن بعض الحكومات وبعض الجهات الفاعلة في صناعة الماس ربما تعاملت مع فكرة "الضوابط الدولية على الخام" على مضض أو أن هذه الفكرة لا تروق لها، مما يدفعها إلى طلب الاكتفاء بالحد الأدنى والتريث في البحث والتفاوض. والفريق على قناعة من أن أي نظام دولي يتم وضعه يجب أن يتسم بالدقة وأن يفني بالحاجة لكنه لا يساور الفريق أدنى شك إزاء الأهمية العاجلة أو الأساسية للمقترح. فعلى رغم كل ما عقد من اجتماعات في السنة الفائتة، وكل ما قامت به الأمم المتحدة والعديد من الحكومات من أعمال، لا تزال الحروب مشتتة في سيراليون وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا يزال الماس يشكل وقوداً لهذه الحروب وحافزاً لاستمرار بؤس مئات الآلاف من البشر.

#### دراسة حالة: التعرف على الماس وإصدار شهادته

عرض صائغ ماس في لندن ست ماسات على الفريق طلب صاحبها مبلغ مليون دولار ثمنها لها. وقد جُلبت الماسات إلى لندن بناء على موافقة من أنتويرب، مشفوعة بكافة المعاملات اللازمة. وقيل إن منشأها جنوب أفريقيا، وكانت أيضاً مشفوعة بوثائق تصدير من جنوب أفريقيا.

بيد أن الصائغ وزملاءه أعربوا عن اعتقادهم بأن الماسات لا تمت إلى جنوب أفريقيا بصلة. وربما كان منشأ واحدة أو اثنتين منها من أنغولا أو حتى من سيراليون، لكنهم كانوا على يقين شبه تام من أن الماسات الست أتت من ناميبيا.

إن مجلس الماس في جنوب أفريقيا يفحص بدقة كافة واردات الماس الرسمية، لكن الماس قد يُهرب إلى داخل البلد أو خارجه على غرار ما يحصل في البلدان الأخرى. وقد زار أعضاء اللجنة مجلس الماس ودرسوا الوثائق المتوافرة بشأن عينة من الواردات الآتية من زامبيا. وإلى جانب الأوراق الموقعة في جنوب أفريقيا، كان المستورد قد قدم شهادة تصدير من زامبيا. وبصرف النظر عن كون الماس لا يستخرج بكثرة في زامبيا، فإنه كان يمكن لأي كان ممن بحوزته ختم مطاطي وحاسوب صغير أن يصدر مثل هذه "الشهادة" خلال خمس دقائق. ولم تكن ثمة أي تسهيلات تذكر للتحقق لدى السلطات الزامبية ما إذا كانت تلك الشهادة أو المعلومات الواردة فيها صحيحة.

#### زاي - استنتاجات بشأن الماس السيراليوني

١١٠ - تتسم مسألة ماس النزاع في سيراليون بإشكالية معقدة لكنها ليست صعبة الاكتناه. وهذه القضية، كما سيأتي ذكر ذلك لاحقاً في هذا التقرير، مرتبطة بالقضية الأوسع المتمثلة في الماس غير المشروع، وقد أقرت صناعة الماس بذلك صراحة في وثائق مجلس الماس العالمي.

كما قدم المجلس اقتراحا تفصيليا من أجل إنشاء "نظام دولي للضوابط على صادرات الماس الخام ووارداته"، وهو اقتراح جدير بأن يكون أساسا ممتازا للمناقشات الحكومية الدولية.

١١١ - وفي مطلع عام ١٩٩٩، أعلنت الصناعة رفضها لماس النزاع، وبدأ أن الحكومات ماضية في اتخاذ إجراءات حازمة. لكن الحالة تبدلت الآن مع اقتصار أهم المبادرات المحددة على الصناعة. فعلى رغم تصديق الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على القرار ٥٦ (د-٥٥) بشأن ضرورة إنشاء نظام عالمي للضوابط على الخام، قد تستغرق العملية الحكومية الدولية عدة أشهر أخرى من المفاوضات. لذا، يتحتم على مجلس الأمن، أن يتخذ، حيثما كان الأمر يتعلق بسيراليون، خطوات مبكرة بشأن تعميم نظام الشهادات المعتمد حاليا في سيراليون في جميع أنحاء غرب أفريقيا على الأقل.

## ثانيا - الإحصاءات الدولية المتعلقة بالماس وبلدان العبور

### ألف - نظرة عامة

١١٢ - سعى فريق الخبراء إلى تحديد كيفية سلوك الماس غير المشروع الذي منشؤه سيراليون قنوات التجارة المشروعة. وقد تمثل أحد مسارات التحقيق في مقارنة إحصائيات صادرات الماس في البلدان المنتجة المجاورة بقدرتها المعروفة على استخراج الماس، لمعرفة ما إذا كانت الصادرات تفوق القدرة الإنتاجية بكثير. وثمة مسار آخر تمثل في استعراض إحصائيات واردات مراكز التجارة الكبرى بغية كشف أي مظاهر خارجة عن المألوف. وقد تمثل أحد هذه المظاهر في كمية الماس البالغة ٣٣,٦ مليون قيراط التي قيل إن منشأها ليبيريا والتي استوردتها بلجيكا في السنوات الخمس، بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٩. وهذا الحجم يفوق قدرة ليبيريا الإنتاجية بكثير، كما يتجاوز صادرات ليبيريا الرسمية إلى حد أعطى مبررا واضحا للقيام بعملية التحقيق هذه (انظر أيضا الفقرات ١٢٢ إلى ١٣٠ أدناه).

١١٣ - بيد أن إحدى الصعوبات المتعلقة بتعقب حركة الماس الخام تتمثل في عدم تساوق إجراءات التسجيل التي تقوم بها الحكومات والمراكز التجارية الكبرى في ما يتعلق بواردات الماس وصادراته. والمسألة الأولى تتعلق بتوافر الإحصاءات بوجه عام. وقد أعربت السلطات البلجيكية لفريق الخبراء عن قلقها إزاء تعرض بلجيكا في الماضي لانتقادات بحجة بسبب شفافية إحصائياتها. وقد أوحى للفريق أن بلدانا أخرى قد نجت من الانتقاد لاستيرادها خاما من بلدان "حساسة" - سواء كانت هذه بلدان منشأ أو بلدان مصدر - لمجرد إغلاقها الباب أمام الكشف الإحصائي.

١١٤ - وقد بذل الفريق جهوداً مضنية من أجل الحصول على إحصائيات تتعلق بواردات الماس الخام من جميع المراكز التجارية الرئيسية للفترة بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٩. وقد نجح إلى حد كبير في الحصول على تلك البيانات من الجميع، باستثناء غامبيا وكوت ديفوار والإمارات العربية المتحدة. وقد توصلنا إلى ما يلي:

#### إسرائيل:

درجت على استيراد كميات قليلة من الماس الخام - بمعدل يقل عن ١٢ مليون قيراط سنوياً بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٩. وقد ورد جزء ضئيل من هذه الكميات من بلدان "حساسة"، بما يوازي ٤ ٠٠٠ قيراط سنوياً. وفي المتوسط، استحوذت ثلاثة بلدان هي بلجيكا والمملكة المتحدة وسويسرا على نسبة ٨٩ في المائة من مجمل واردات الخام إلى إسرائيل بين عامي ١٩٩٧-١٩٩٩. وهذا الوضع أخذ في التغير نتيجة قيام شركة إسرائيلية هي IDI Diamonds بإبرام ترتيبات بشأن ملكية الماس مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد تراجعت واردات إسرائيل من الخام من بلجيكا والمملكة المتحدة وسويسرا خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى ٧٧ في المائة من المجموع. وبلغت حصة أنغولا من وارداتها الخام ١٠ في المائة من مجموع الوزن، و ٣,٦ في المائة بالقيمة.

#### الإمارات العربية المتحدة:

لم يرد أي بيانات منها. وقد سجلت بلجيكا واردات من الإمارات العربية المتحدة بكمية ٥ ملايين قيراط في عام ١٩٩٩، وهي زيادة كبيرة مقارنة بكمية الـ ٥٠٠ قيراط التي استوردتها في عام ١٩٩٦. وبلغ متوسط قيمة الماس في عام ١٩٩٩ ما يعادل ٢,٩٤ دولار للقيراط الواحد.

#### بلجيكا:

تستورد كميات كبيرة من الخام: ١٨٣ مليون قيراط في عام ١٩٩٩، قيمتها ٧ ١٨٥ مليون دولار، بمتوسط قدره ٣٩ دولار للقيراط الواحد.

#### جنوب أفريقيا:

تستورد كميات قليلة جداً من الخام - زهاء ٧٠ ٠٠٠ قيراط في عام ١٩٩٩، بقيمة ٢,٢ مليون دولار. ومنشأ هذه الواردات عدة بلدان في المنطقة، لا يحتل غرب

أفريقيا سوى حيز هامشي فيها. ويرد زهاء نصف الكميات الإجمالية من زامبيا، وهي بلد لا ينتج أي كميات تذكر من الماس.

#### سويسرا:

تستورد كميات قليلة جدا من الخام. ولم تتجاوز القيمة الكلية للواردات في عام ١٩٩٩ مبلغ ١,٥ مليون فرنك سويسري، ومعظمها من بريطانيا. ولم يستورد أي منها من بلدان "حساسة". بيد أن المملكة المتحدة سجلت نسبة ٤١ في المائة من وارداتها من الخام، وهي بقيمة ٤٤,٢ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٩٩، على أنها سويسرية المنشأ. ويعزى هذا التناقض إلى تدفق كميات كبيرة مسجلة من الماس الخام عن طريق "الأسواق الحرة السويسرية" (انظر الفقرات ١١٦-١١٩ أدناه).

#### المملكة المتحدة:

تستورد كميات كبيرة من الخام، نصفها من جنوب أفريقيا و ٤٠ في المائة منها من سويسرا. ولا تستورد كميات تذكر من البلدان "الحساسة" (٣٨٧ قيراطا في عام ١٩٩٩).

#### الهند:

تستورد كميات متزايدة من الخام، وقد ازدادت هذه الكمية من ٥٢,١ مليون قيراط في عامي ١٩٩٠-١٩٩١ إلى ١٨٧,٢ مليون دولار في عامي ١٩٩٨-١٩٩٩، ثم تراجعت إلى ١٧٨,٤ مليون قيراط في عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠، بما متوسط قيمته ٢٨ دولارا للقيراط الواحد. وفي المتوسط، تم على مدى السنوات الخمس الماضية استيراد ٨٠ في المائة من هذه الكميات من بلجيكا و ١٥ في المائة من المملكة المتحدة. وتستورد كميات ضئيلة من الإمارات العربية المتحدة، وتكاد لا تستورد أي كميات من أفريقيا.

#### الولايات المتحدة:

تستورد كمية ضئيلة من الخام تناهز ٨,٧ مليون قيراط في عام ١٩٩٩. ومعظم هذه الكميات منشؤه الاتحاد الروسي وسويسرا والمملكة المتحدة. ولا تستورد كميات ذات شأن من البلدان الحساسة، رغم أن مجموع الواردات من سيراليون بلغ ٥٠٠٠ قيراط في عام ١٩٩٩، أو ما يناهز ٥٤ في المائة مما تم تصديره رسميا.

## باء - المصدر والمنشأ

١١٥ - رغم أن فريق الخبراء تلقى إحصائيات تفصيلية عن الواردات من كل مركز من مراكز التجارة الرئيسية، ثمة عدد من الفروقات الأساسية التي تجعل عملية تعقب الماس الخام أمرا بالغ الصعوبة. الأول يكمن في التمييز بين "بلد المنشأ" و "بلد المصدر". فبلد المصدر يشير إلى آخر بلد استوردت منه الماسات، أما بلد المنشأ فيشير إلى البلد الذي استخرجت منه الماسات. وتتسم الإحصائيات المتعلقة ببلد المصدر بالأهمية في احتساب الإحصائيات التجارية القطرية، ولم يكن يولى حتى عهد قريب أي اهتمام جدي من جانب أي طرف لمسألة المكان الفعلي لاستخراج الماس.

١١٦ - وهذا يؤدي إلى حالات شذوذ كبرى. ففي عام ١٩٩٩، بلغ مجموع قيمة الواردات البريطانية للماس الخام غير المفرز (الرمز ٧١٠٢١٠٠٠) ١٠٧ ملايين جنيه إسترليني (وهو مبلغ يشكل تراجعا بالنسبة لمبلغ ٣٤٧ مليون جنيه الذي استوردت بقيمته كميات في عام ١٩٩٨). وقد سُجلت سويسرا على أنها "بلد المنشأ" لـ ٤١ في المائة من هذا المجموع، أي ما يوازي مبلغ ٤٤,٢ مليون جنيه. وسويسرا، كونها بلدا غير منتج للماس، لم يكن بإمكانها أن تكون إلا بلد المصدر، وقد استوردت الماس من بلد آخر. بيد أن سويسرا لا تسجل عمليا أي عمليات استيراد للماس الخام غير المفرز. وقد قدرت القيمة الإجمالية لواردها في عام ١٩٩٩ بمبلغ لا يتجاوز ١,٥ مليون فرنك سويسري، وهو يشكل زيادة نسبة إلى مبلغ ٢٩٥ ٠٠٠ فرنك سويسري في عام ١٩٩٨.

١١٧ - ويعزى الفارق إلى أن سويسرا لم تكن في الماضي تسجل إحصائيات عن الماس الذي يمر عن طريق منطقتي تجارتهما الحارة في زوريخ وجنيف. بيد أن حجم هذه التدفقات كبير إلى درجة تؤدي إلى تشويه الإحصائيات التجارية القطرية، أضف إلى ذلك أن عدم ازدياد قيمة هذه الماسات بمرورها عبر المطارات السويسرية، أدى حتى عهد قريب إلى بروز شعور بعدم الحاجة إلى تسجيل هذه الإحصائيات. وهكذا فإن الماس الذاهب إلى المملكة المتحدة يصبح "سويسريا" بمجرد مروره عبر منطقة حرة سويسرية. وهكذا يصبح بلد المنشأ الذي كان بإمكان سويسرا أن تسجله وتبلغه لسلطات الجمارك البريطانية، مفقودا.

١١٨ - وجددير بالإشارة أن رزم الماس الخام التي تمر عبر منطقة حرة سويسرية قد تُفتح أو تُخلط بماسات أخرى أو يعاد تعليقها لإرسالها إلى أماكن مختلفة، وقد تصدر في شكل ماسات ممزوجة. وشركات القطاع الخاص العاملة في المناطق الحرة السويسرية تدير مرافق منشأة حصيصا لهذا الغرض، تتضمن مناطق ذات حراسة أمنية تحتوي على موازين

للماس ومعدات للفرز. وعمليتا الفرز وإعادة إصدار الفواتير هاتان تؤديان إلى الإمعان في تضييع معالم منشأ تلك الماسات.

١١٩ - وتصبح عملية التعرف على المنشأ مخفوفة بمزيد من الضبابية حال الانتهاء من فرز الماسات و/أو معالجتها جزئيا في المملكة المتحدة. وفي هذا الباب (الرمز ٧١٠٢٣١٠٠)، غدت المملكة المتحدة منشأ لـ ٩٦,٧ في المائة من الواردات السويسرية كافة في عام ١٩٩٩. وثمة نسبة كبيرة من هذا الماس تصبح "بريطانية" في طريق عودتها إلى سويسرا بعد أن تكون أصبحت سويسرية وهي في طريقها إلى المملكة المتحدة. ولأن نسبة ٩٦,٤ في المائة من صادرات الماس السويسري في عام ١٩٩٩ انتهى المطاف بها في إسرائيل، فقد أصبح معظم هذه الماسات عينها "سويسريا" من جديد من وجهة نظر الإحصائيات الإسرائيلية للواردات.

١٢٠ - وتلاحظ الهند أنها لا تتاجر بماس التزاع لأن ٨٠ في المائة من واردات خامها يأتي من بلجيكا ويكاد لا يأتيها شيء على الإطلاق مباشرة من أفريقيا. لكن الكلمة الأشد أهمية هنا، على غرار ما يحدث في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، هي "مباشرة". ويؤدي غياب أي تدقيق في مجمل سلسلة التسليم ومحطات التوقف في الطريق إلى إفساح المجال أمام معظم البلدان المستوردة للقول إنها لا تستورد شيئا من أفريقيا، سواء من مناطق الصراع أو غيرها.

١٢١ - وتوضح هذه الأمثلة سبب تعذر تحديد المكان الفعلي لاستخراج الماس الذي لا يزال في شكله الخام متنقلا بين مركز وآخر من مراكز التجارة أو الصقل. بيد أن هذه الأمثلة لا تعطي تفسيراً لإطلاق صفة "ليبرية" على الكميات الضخمة من الماس الذي يدخل بلجيكا، والمذكورة في الفقرة ١١٢ أعلاه. والتفسير السطحي هو أن "مصدرها" ليبريا، وحيث أن من الواضح أنها لم تستخرج في ليبريا. ويوحى هذا التفسير بأن من شأن هذا الماس أن يكون قد عبر ليبريا وأصبح "ليبريا" على غرار الماسات الأخرى التي تعبر سويسرا وبلجيكا والمملكة المتحدة لتصبح من خلال ذلك "سويسرية" و "بلجيكية" و "بريطانية".

## جيم - دراسات حالة: ليبريا وغامبيا وغينيا وكوت ديفوار

### ليبريا

١٢٢ - لا تتجاوز أعلى تقديرات الطاقة الإنتاجية الحالية لليبريا ١٥٠.٠٠٠ قيراط سنويا. وفي عام ١٩٨٧، ضرب هذا البلد رقما قياسيا في الصادرات إذ بلغت هذه ٢٩٥.٠٠٠ قيراط، بمتوسط قيمته ٣٧ دولارا للقيراط الواحد. وقد أبلغت وزارة الأراضي والمناجم

والطاقة في ليبيريا فريق الخبراء بأن مجموع صناديقها الرسمية من الماس في عام ١٩٩٨ لم يتجاوز ٨٠٠٠ قيراط، بقيمة قدرها ٨٠٠٠ ٠٠٠ دولار (أي ١٠٠ دولار للقيراط الواحد). وفي السنة نفسها، سجلت بلجيكا عمليات استيراد من ليبيريا نفذتها ٢٦ شركة بما مجموعه ٢,٥٦ مليون قيراط بقيمة قدرها ٢١٧ مليون دولار (أي ٨٥ دولارا للقيراط الواحد). وقد استوردت إحدى الشركات المسماة "الشركة A" بمفردها ٤٥٦ ١٦٨ قيراطا، قدرت قيمتها بـ ٨٧ مليون دولار، أي ٥١٦ دولارا للقيراط الواحد.

١٢٣- وفي عام ١٩٩٩، طرأ نمو طفيف على الصادرات الليبيرية الرسمية فبلغت ٨٥٠٠ قيراط، بمتوسط قيمته ١٠٥ دولارا للقيراط الواحد. وقد تراجعت واردات بلجيكا "الليبيرية" إلى ١,٧٥ مليون قيراط، لكن القيمة المعلنة وصلت إلى ٢٤٧ مليون دولار، أو ١٤٠ دولارا للقيراط الواحد. وقد تراجعت واردات "الشركة A" إلى ٧٥٠٠٠ قيراط، بما قيمته ٥٧ مليون دولار. بيد أن هذا يمثل ارتفاعا كبيرا في سعر القيراط الواحد الذي بلغ ٧٦٠ دولارا.

١٢٤- ولغاية منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٠، كانت واردات بلجيكا "الليبيرية" في حدود ٣٤٠ ٠٠٠ قيراط، بما قيمته ٥٠ مليون دولار، أو ١٤٧ دولارا للقيراط الواحد. بيد أن "الشركة A" التي أبلغت فريق الخبراء في نهاية تشرين الأول/أكتوبر أنها لم تستورد أي كميات من ليبيريا طيلة ستة أشهر، أبرزت واردات لا تتجاوز كميتها ٦٦٩٦ قيراطا. لكن هذه الكمية اتسمت بسعر قيراط مرتفع للغاية هو ١ ٩٢٣ دولار، إذ قدرت القيمة الإجمالية بـ ١٢,٨٨ مليون دولار.

١٢٥- وقد أجرت بلجيكا مؤخرا تعديلات على شروط البيانات المتعلقة بتراخيص الاستيراد التي تفرضها على كل شحنة. فهي تفرض الآن أن تتضمن كل شحنة استيراد ذكر بلد المصدر، وكذلك بلد المنشأ. بيد أن استعراضا لمجموعة مختارة من تراخيص استيراد "الشركة A" بينت أنه تم استيراد كمية من الماس تفوق بكثير النوعية والكمية المتوفرة في ليبيريا، لكنها سجلتها على أنها ليبيرية المصدر والمنشأ. وقد شُفع ترخيص الاستيراد البلجيكي بفواتير من شركات "ليبيرية" لم يكن أي منها واردا على قوائم الشركات المرخص لها التي قدمتها الحكومة الليبيرية.

١٢٦- وقد أسفر فحص ميداني لعناوين الشوارع التي أوردتها معظم هذه الشركات في العاصمة مونرويفيا إلى عدم وجود أي أثر سواء لهذه الشركات أو لهذه العناوين. بيد أنه صدرت في الماضي تعليمات إلى شركات البريد في مونرويفيا بتحويل المراسلات من هذه العناوين إلى "شركة الائتمان الدولية" (ITC) التي بادرت في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠

إلى تغيير اسمها فأصبح مصرف ليبريا الدولي المحدود. ومنذ ذلك الحين، أخذ البريد المعنون إلى الشركات المذكورة يحول إلى السجل الليبري للسفن والشركات الدولية، وهو مؤسسة أنشئت حديثاً تتعاطى حالياً شؤون التسجيل البحري في ليبريا. وهذا يعني أنه إذا كانت هذه الشركات مجرد حبر على ورق فإنه ليس لها أي وجود فعلي في ليبريا والماسات المذكورة لم تستخرج في ليبريا ولا هي مرت عبرها. بيد أن هذا يعني أيضاً أن ثمة ارتباطاً ليبريا حميماً بصفقات الماس الملفقة هذه.

١٢٧ - كثيراً ما يرد اسم لواء متقاعد في الجيش الأمريكي هو روبرت أ. يركس في المناقشات المتعلقة بتحويلات الماس الليبري. وقد شارك هو في "شركة الائتمان الدولية" ويشغل حالياً منصباً رفيعاً في السجل الليبري للسفن والشركات الدولية.

١٢٨ - ومن بين الشركات والأفراد الذين كانوا يعملون في بلجيكا في مجال استيراد الماس "الليبري" في عام ١٩٩٩ و/أو ٢٠٠٠، على سبيل المثال لا الحصر، الشركات والأشخاص التالية أسماؤهم: أباديام، أفروستارز دايموندز، أنكور دايموندز، أرسلنيان، كوكروفيتش، ديام ٢٠٠٠، ديام بل، ديمينكو، فينك ديام، هاردويل دايموندز، أ. د. هـ. دايموندز، كورن وشركاه، كريشنا ديمون، ليفي - فريديرخ، ماريان دايموندز، أوميجا دايموندز، أوريون، مجوهرات سمير، سانا ديام، شابيني ديام، شالوب دايموندز، شور، مجوهرات سيدهي، سيما دايموندز، سورا ديام، ستارو، مجوهرات صن شابين، سيغما دايموندز، مجوهرات سيمفوني، فيدجاي ديمون، فيتراغ، فيدافسكي.

١٢٩ - أما الشركات التي تزعم أنها تصدر ماساً من ليبريا، لكنها غير مسجلة على قائمة الشركات المرخص لها من الحكومة ولا وجود فعلياً لها في ليبريا، فهي تتضمن شركة ألكورتا التجارية، وشركة بارنت التجارية، وشركة دايموند للتجارة، ومؤسسات فيليب المدججة، وشركة كمال داود المغفلة، وشركة نيبيلغو، ومؤسسة بير المغفلة. ولا شك في أن ثمة عدداً أكبر من هذه الشركات. وفي حين أن الماس المسجل على فواتير هذه الشركات ليس بالضرورة من ماس التزاع، فإن الشركات التي لها وجود فعلي حقيقي في ليبريا زودت المستوردين البلجيكيين أيضاً بفواتير. ويتعذر دون إجراء مزيد من التحقيق التوصل إلى معرفة ما إذا كانت هذه الشركات تصدر ماساً ليبرياً حقيقياً أم أنها هربت ماساً من سيراليون. ومهما يكن من أمر، فإن هذه الشركات تمارس سلوكاً غير مشروع لأنه ليس بحوزتها أي تراخيص تصدير ليبرية ولأن صادراتها تجاوزت صادرات ليبريا الرسمية تجاوزاً ملحوظاً.

١٣٠ - وقد جرت مناقشة مستفيضة في الأشهر الأخيرة بشأن ضرورة التمييز بصورة أوضح بين "بلد المنشأ" و"بلد المصدر". بيد أننا إذا أخذنا في الاعتبار الكميات المتعلقة بليبريا،

إلى جانب الأرقام التي أصدرتها ليبيريا نفسها إضافة إلى قدرتها المحدودة على أن تكون مركزا تجاريا، لوجدنا أن نسبة كبيرة من الماس الذي يدخل بلجيكا تحت اسم ليبيري لا يمثل لا بلد المنشأ ولا بلد المصدر. فمعظمه ماس غير مشروع مصدره بلدان أخرى تستغل تورط ليبيريا نفسها في التجارة غير المشروعة بالماس وعجزها عن رصد استعمال اسمها دوليا، أو عدم استعدادها للقيام بهذه العملية، إضافة إلى التلاعب بسجلها البحري. ويعطي اتساع نطاق التجارة غير المشروع ليبيريا غطاء مناسباً لتصدير ماس التراجع السرياليوني.

### غامبيا

١٣١ - لا تنتج غامبيا أي كميات من الماس، لكنها غدت في السنوات الأخيرة دولة مصدرة للماس. ففي عام ١٩٩٨، سجلت بلجيكا واردات من غامبيا قدرها ٤٤٩ ٠٠٠ قيراط بقيمة بلغت ٧٨,٣ مليون دولار، بما متوسطه ١٧٤ دولارا للقيراط الواحد. وقد تراجعت هذه الكميات في السنة التالية إلى ٢٠٦ ٠٠٠ قيراط حيث بلغ متوسط قيمة القيراط الواحد ٢٣٤ دولار. وحتى منتصف آب/أغسطس ٢٠٠٠، طرأ مزيد من التراجع الملموس على هذه الكميات حيث بلغت ٨٢ ٠٠٠ قيراط بقيمة قدرها ١٧,٦ مليون دولار (أي ٢١٤ دولارا للقيراط الواحد).

١٣٢ - وتقوم جميع الشركات البلجيكية المستوردة للخام "الغامبي" أيضا بالاستيراد من واحد أو أكثر من البلدان المنتجة للخام في المنطقة أي من سيراليون وغينيا و/أو ليبيريا. وتفسر "الشركة B" استيرادها كميات من الماس "الغامبي" بقيمة ٥٠ مليون دولار في الفترة الفاصلة بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ومنتصف آب/أغسطس ٢٠٠٠ بأن ثمة عددا كبيرا من التجار يطلق عليهم اسم "ماراكاس"، يبحرون على طول الساحل محملين كميات من الماس. وقد أصبحت غامبيا "أنتويرب صغيرة" إلى درجة دفعت كبريات الشركات نفسها إلى شراء ما هو متوافر في السوق المفتوحة. بيد أن الضغط الذي مورس على "الشركة B" دفعها إلى الإقرار بأن هذا الماس دخل غامبيا بأحد دافعين: إما للتهرب من الضرائب في البلدان التي استخرج منها، وإما لتجنب عملية التعرف على كونه ماسا مستخرجا من مناطق الصراع. ويقول تجار الماس ذوو الخبرة إن ٩٠ في المائة من الماس "الغامبي" مصدره سيراليون.

١٣٣ - ولم ترد غامبيا على الطلبات المتكررة التي بعثها فريق الخبراء للحصول على معلومات بشأن واردات الماس وصادراته، مما يجعل الفريق عاجزا عن معرفة ما إذا كانت صادرات غامبيا تنسجم بأي شكل من الأشكال مع واردتها الرسمية.

## غينيا

١٣٤ - كانت صادرات غينيا الرسمية متسقة خلال التسعينات، حيث بلغ متوسطها ٣٨٠.٠٠٠ قيراط سنوياً، بما قيمته ٩٦ دولاراً للقيراط الواحد. وقد فحص الفريق إحصائيات الواردات البلجيكية والأمريكية والبريطانية والسويسرية والإسرائيلية، ووجد أن بلجيكا هي الوحيدة التي استوردت كميات ذات شأن. وهذا يتفق والمعلومات التي قدمتها حكومة غينيا.

١٣٥ - بيد أن الإحصائيات التجارية البلجيكية تسجل على امتداد الفترة نفسها كميات من الواردات بمتوسط قدره ٦٨٧.٠٠٠ قيراط سنوياً، أي ما متوسطه ١٦٧ دولاراً للقيراط الواحد (انظر الجدول ١). وبعبارة أخرى، يتبين أن بلجيكا تستورد ما يناهز ضعفي الكميات المصدرة من غينيا، وأن قيمة القيراط الواحد تزيد على قيمة القيراط المصدر من غينيا بنسبة ٧٥ في المائة.

## الجدول ١

## مقارنة صادرات غينيا بواردات مراكز التجارة والصقل منها ١٩٩٣-١٩٩٩

| السنة   | صادرات غينيا      |                   | واردات بلجيكا من غينيا |                   | واردات الولايات المتحدة من كينيا |                   | واردات المملكة المتحدة من غينيا |                   |
|---------|-------------------|-------------------|------------------------|-------------------|----------------------------------|-------------------|---------------------------------|-------------------|
|         | بالآلاف القيراطات | بالآلاف الدولارات | بالآلاف القيراطات      | بالآلاف الدولارات | بالآلاف القيراطات                | بالآلاف الدولارات | بالآلاف القيراطات               | بالآلاف الدولارات |
| ١٩٩٣    | ٣٧٤               | ٢٩ ٥٨٢            | ١٠٣٠                   | ١٧٨ ٠٢٠           | ٣                                | ٤ ٤٠٠             | -                               | -                 |
| ١٩٩٤    | ٣٨١               | ٢٨ ٤١٢            | ٨٧٦                    | ١٦٥ ٧٧٠           | ١                                | ١ ٦٠٠             | -                               | -                 |
| ١٩٩٥    | ٤٥٢               | ٣٤ ٧١٩            | ٧٨٠                    | ٢٦ ٢١٠            | ٢                                | ٣ ٤٠٠             | -                               | -                 |
| ١٩٩٦    | ٣٦٤               | ٣٥ ٤٧١            | ٤٤٠                    | ٨٣ ٦٧٠            | ١                                | ٢ ٧٠٠             | -                               | -                 |
| ١٩٩٧    | ٣٨٠               | ٤٦ ٩٣٠            | ٥٣٣                    | ١٠٨ ١٢٠           | ٣                                | ١٠ ٠٠٠            | -                               | -                 |
| ١٩٩٨    | ٣٥٥               | ٤٠ ٦٥٧            | ٥٩٦                    | ١١٦ ١٠٠           | ١٧                               | ١١ ٠٠٠            | -                               | -                 |
| ١٩٩٩    | ٣٥٧               | ٤٠ ٢٠٧            | ٥٥٤                    | ١٢٧ ١٢٠           | ١٠                               | ١٦ ٤٠٠            | ٨٤                              | ٥ ٠٩٨             |
| المجموع | ٢ ٦٦٣             | ٢٥٥ ٩٧٨           | ٤ ٨٠٩                  | ٨٠٥ ٠١٠           | ٣٧                               | ٤٩ ٥٠٠            | ٨٤                              | ٥ ٠٩٨             |

المصادر: المكتب الوطني لفحص الماس وغيره من المجوهرات، غينيا؛ وزارة الشؤون الاقتصادية، بلجيكا؛ وزارة التجارة، الولايات المتحدة؛ مكتب جلاله الملكة للحمارك والمكوس والتعريفات والاحصاءات، المملكة المتحدة. وليس هنالك أي أثر للماس الغيني في أرقام الواردات الإسرائيلية أو الهندية أو السويسرية. ولا تستورد كميات تذكر إلى جنوب أفريقيا. سعر تحويل الجنيه الاسترليني ١,٥ دولار أمريكي.

١٣٦ - ولا يرجح أن يفسر الفارق بين الصادرات الغينية والواردات البلجيكية بمسألة "بلد المصدر"، فغينيا لا تستورد الماس رسمياً، وأي ماس مصدر رسمياً من سيراليون عبر كوناكري لا يدخل الإحصائيات التجارية الغينية.

١٣٧ - ثمة إذن ثلاثة تفسيرات ممكنة. الأول أن الفارق يعزى إلى الماس المصدر بصورة غير رسمية من غينيا. وقد يكون ذلك إما ماساً غينيا أو ماساً مهرباً من سيراليون ومناطق أخرى (كما في حالة غامبيا). ويمكن أن ينتمي هذا الماس إلى فئة "ماس التزاع" أو مجرد "الماس غير المشروع". والاحتمال الثاني هو أن يكون اسم غينيا يوضع على الماس الذي يدخل بلجيكا من بلد آخر أو من بلدان أخرى كما في حالة ليبيريا. أما الاحتمال الثالث فهو عبارة مزيج من الاحتمالين الأولين.

١٣٨ - وتبين إحصائيات الولايات المتحدة مشكلة من نوع آخر، على فرض أن هذه الإحصائيات قدمت إلى الفريق بصورتها الصحيحة. فهي تسجل كمية بالغة الضالة من الواردات الغينية، لكن قيمتها تتجاوز مبلغ ١ ٣٠٠ دولار للقيراط الواحد. وهذا أمر غير مألوف البتة. بمعنى أن هذا الرقم يفوق متوسط قيمة القيراط المصدر من غينيا بما يناهز ١٤ ضعفاً. وتحتاج هذه الإحصائية إلى مزيد من التحقق لكي يتبين مغزاها (يعكف المسؤولون الأمريكيون حالياً على استعراض هذه المسألة).

### كوت ديفوار

١٣٩ - وثمة مشكلة مماثلة لمشكلة غينيا وهي تلك القائمة بالنسبة لكوت ديفوار. فوفقاً لما جاء بالدراسة الجيولوجية الرسمية للولايات المتحدة، كانت كوت ديفوار تصدّر حوالي ٧٥ ٠٠٠ قيراط في السنة في أواسط التسعينات. ولا يُستورد إلا القليل جداً من الماس الخام من كوت ديفوار إلى المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة أو إسرائيل. ومع ذلك فقد استوردت بلجيكا ٦ ملايين قيراط فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩، أي أكثر بحوالي ١٣ مثلاً مما ينتجه هذا البلد فيما يبدو. وكان متوسط سعر القيراط ٩٢ دولاراً.

١٤٠ - وأرقام الصادرات المتعلقة بكوت ديفوار مستمدة من الدراسة الجيولوجية للولايات المتحدة لأن كوت ديفوار لم تستجب لطلب الفريق موافاته بالمعلومات.

## دال - الاستنتاجات المتعلقة بالإحصاءات وبلدان المرور العابر

١٤١ - تدل حالات الشذوذ الإحصائي التي تكتنف المثال الليبري على أن اسم ليبيريا، وعلى الأرجح أسماء بلدان أخرى، كان يستخدم على نطاق واسع من جانب من يرغب من الأفراد والشركات إخفاء منشأ الماس الخام. وهذا الماس يمكن أن يشتمل على ماس التزاع

القادم من سيراليون و/أو جمهورية الكونغو الديمقراطية و/أو أنغولا، غير أن الكميات من الضخامة بحيث تستوجب تقديم تفسيرات إضافية. ويشمل ذلك مخالفة العقود التجارية الملزمة قانوناً، والتهرب من الضرائب، وغسل الأموال. وغالباً ما يكون هذا الماس ذا طابع غير مشروع. ونظراً لمدى ضخامة كميات الماس غير المشروع، فليس من الصعب بالنسبة للكميات الأصغر من ماس النزاع أن تتوه في الأرقام الكبيرة.

١٤٢ - وبالتالي، فإن بوسع بلد مثل ليبيريا، الذي يستخدم اسمه تجار الماس غير المشروع بعلمه أو بدون علمه، أن يخفي اتجاره بالماس غير المشروع أو بماس النزاع وراء العمليات غير المشروعة الأكبر التي يقوم بها الآخرون.

١٤٣ - ومما يضيف إلى السهولة التي يمكن بها غسل الماس غير المشروع و/أو ماس النزاع، الاختلافات في الطريقة التي تسجل بها المراكز التجارية الرئيسية استيراد الماس الخام.

### ثالثاً - الماس "النزاع" والماس "غير المشروع"

#### ألف - طرح المسألة

١٤٤ - يعرف "ماس النزاع" بأنه الماس الذي منشؤه مناطق تسيطر عليها قوات تحارب الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً للبلد المعني. وقد قدرت شركة دي بيرز أن مجموع كميات ماس النزاع في عام ١٩٩٩ بلغت قيمته حوالي ٢٥٥ مليون دولار، أي أقل من ٤ في المائة من إنتاج العالم من الماس الخام والذي تقدر قيمته بـ ٦,٨ بلايين دولار. وقد قيل إن ما قيمته ٣٥ مليون دولار من هذه الكميات كان مصدره جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما قيمته ١٥٠ مليون دولار مصدره أنغولا، و ٧٠ مليون دولار مصدره سيراليون. أما فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، يقدر بعض الباحثين هذا الرقم بضعف تقدير دي بيرز. أما فيما يتعلق بسيراليون فيمكن الرجوع إلى مناقشة أكثر تفصيلاً في الفقرات ٧٨-٨٠ أعلاه.

١٤٥ - واكتشف الفريق في تقصّيه عن ماس النزاع السيراليوني، أن هناك كميات أكبر بكثير من الماس "غير المشروع"، وأن التمييز بين النوعين أمر بالغ الصعوبة. وكما ذكر أعلاه، يكمن جانب من صعوبة فهم إحصاءات الماس في أنه بمجرد وصول الماس الخام إلى أوروبا، يجري فرزهِ وبيعه عبر الحدود، ثم إعادة فرزهِ وإعادة بيعهِ ربما مرات عديدة - قبل أن يصل فعلياً إلى أحد مراكز القطع أو الصقل.

١٤٦ - وهذا الإخفاء لجهات المنشأ تجعل صناعة الماس عرضة لمجموعة واسعة النطاق من صنوف السلوك غير المشروع. ولا يخفى على أحد أن الماس يُسرق من كل منطقة تعدين في العالم تقريبا. ويستخدم الماس منذ أمد بعيد كعملة صعبة غير رسمية في الصفقات الدولية. وكما هو الحال بالنسبة للسلع الثمينة الأخرى، يخضع الماس لعمليات غسل الأموال. ونظرا إلى أن أحجاره صغيرة ويسهل إخفاؤها، فإنه يمكن نقلها بسهولة من بلد إلى آخر بغرض التهرب من الضرائب أو غسل الأموال أو التحايل على الاتفاقات التجارية. وكل هذا الماس تقريبا يجد طريقه في النهاية إلى التجارة المشروعة. وكل هذه الصفقات غير المشروعة قد سهّلها التاريخ الطويل من السرية التي تحيط بهذه الصناعة. والسرية في صناعة الماس أمر مفهوم لأسباب أمنية، ولكن السرية تخفي أيضا سلوكا غير مشروع.

١٤٧ - وفي اجتماع حكومي دولي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن ماس التزاع في بريتوريا، قدّر أحد كبار مثمني الماس والاستشاريين التجاريين أن ٢٠ في المائة من التجارة العالمية في الماس الخام غير مشروعة في طابعها. وقد أثار الفريق هذه المسألة في أسفاره، وقُبلت هذه النسبة المثوية على نطاق واسع بوصفها تقديرا معقولا.

١٤٨ - وبلغت قيمة الإنتاج الرسمي من الماس الخام في عام ١٩٩٩ حوالي ٦,٨٥ بلايين دولار. وحوالي ٦٥ في المائة من هذا الإنتاج كانت تسيطر عليه بطريقة أو بأخرى شركة دي بيرز، التي تؤكد أن ماسها نظيف. فإذا افترض أنه ليس بين ماس دي بيرز ماس "غير مشروع"، فإن نسبة العشرين في المائة غير المشروعة من الإنتاج البالغة قيمته ٦,٨٥ بلايين دولار لا بد وأن تتدفق جميعها من خلال الحصة التي يتم تداولها في "الأسواق الخارجية" من هذه التجارة. وذلك معناه أن ثمة نسبة تبعث على الدهشة قدرها ٥٧ في المائة من الماس المتداول في السوق الخارجية تتألف من ماس غير مشروع. وهناك احتمالان آخران. أولهما، أن التقدير البالغ ٢٠ في المائة هو تقدير خاطئ. وثانيهما، أنه إن لم يكن خاطئا فلا بد أن تقبل شركة دي بيرز أيضا تحمل قدر من المسؤولية عن الاتجار بالماس غير المشروع. وأيا كان التفسير، فهذا مجال يسوغ المزيد من الدراسة لما له من إمكانات لتلويث الصناعة بكاملها والإضرار بها.

١٤٩ - وبغض النظر عن التفسير، فقد بات واضحا للفريق أن هناك تجارة واسعة للغاية في الماس غير المشروع، وأن ماس التزاع ما هو إلا جزء من هذه التجارة. فماس التزاع هو، في الأصل، ماس غير مشروع أصبح ملوثا. ومع ذلك فإنه يصعب التمييز بينه وبين الماس غير المشروع لأن كلاهما يُتجر به غالبا بنفس الطريقة وعلى يد العديد من نفس التجار الضالعين في التجارة غير المشروعة منذ أجيال. وردا على السؤال عن كيفية دخول ماس التزاع نظام

التجارة قال تاجر بعد آخر للفريق إن ذلك يحدث بنفس الطريقة التي يدخل بها الماس غير المشروع إلى النظام. إذ يأتي به البعض إلى أحد المراكز التجارية - إسرائيل أو نيويورك، على سبيل المثال - إما بتهريبه عبر الجمارك أو بتقديم إقرار زائف. وسيجد الماس مشتريا، أيا كانت الطريقة التي دخل بها. أو يذهب تاجر إلى أفريقيا ويشتري الماس من المتمردين، أو من طرف ثالث أو رابع. ثم يذهب به إلى أوروبا أو إسرائيل أو نيويورك ويهره من الجمارك أو يقدم إقرارا زائفا.

## باء - الاستنتاجات المتعلقة بماس التزاع بالمقارنة بالماس غير المشروع

١٥٠ - زار الفريق ثلاثة مراكز للضوابط التنظيمية للواردات والصادرات: في جنوب أفريقيا وإسرائيل وبلجيكا. وبالنظر إلى ضخامة كميات الماس التي تدخل هذه البلدان الثلاثة وحدها والتي تخرج منها، فحتى لو زاد حجم هذه العمليات التنظيمية إلى خمسة أو عشرة أمثاله فإنه قد لا يكفي للتصدي على نحو فعال لمشكلة الماس غير المشروع. ومن شأن إنشاء نظام عالمي ذي روادع لإصدار الشهادات أن يكون مفيدا، لأنه سيتطلب تقديم وثائق أفضل بكثير من جانب المصدرين والمستوردين، وسيحد من إمكانية تقديم إقرارات زائفة. ولن يؤدي إنشاء نظام عالمي لإصدار الشهادات إلى وقف التهريب كلية، غير أنه كان سيحول دون وجود الأوضاع الشاذة التي ورد بيانها في دراسات الحالة المذكورة أعلاه المتعلقة بلييريا وغامبيا وغينيا، ومن شأن ذلك النظام أن يضع حدا للاتجار بماس التزاع السرياليوني.

## رابعا - ملاحظة أخيرة بشأن الماس

### ألف - بعض التوصيات من سيراليون

١٥١ - تزامنت زيارة الفريق لهذا البلد مع عقد مؤتمر معني بالماس مدته يومان، نظمته حركة التواصل من أجل العدالة والتنمية، وحركة المجتمع المدني لسيراليون، وعدة منظمات سيراليونية أخرى. وتمخض هذا المؤتمر الذي تناول "الاستخراج فقط" عن عدة توصيات، يود الفريق أن يوجه عناية مجلس الأمن إليها. وقد استندت هذه التوصيات إلى شعور واسع النطاق بالإحباط العام في سيراليون بسبب تقسيم البلد بحكم الواقع إلى شقين - أحدهما به الماس وتسيطر عليه الجبهة المتحدة الثورية، والآخر يخلو معظمه من الماس وتسيطر عليه الحكومة. وقد كان المؤتمر صريحا في انتقاده لولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون و/أو عجزها عن تغيير هذا الوضع. وخلص المؤتمر إلى أن البعثة متواطئة فعلا على تقسيم البلد وكفالة أن تقوم الجبهة المتحدة الثورية باستخراج الماس بدون عقاب. وأوصى المؤتمر بما يلي:

- استعانة حكومة سيراليون بمؤسسة عسكرية/أمنية خاصة لإيجاد حل عسكري للمشكلة في أقرب وقت ممكن؛
- اضطلاع الأمم المتحدة بالمسؤولية عن مناطق الماس الرئيسية وتديرها كإقليم مشمول بوصاية الأمم المتحدة؛
- نشر البعثة في مناطق الماس لحمايتها من عمليات الإغارة عليها في المستقبل ومن الاستخراج غير المشروع؛
- إغلاق صناعة الماس في سيراليون كلية لفترة خمس سنوات بغية تشجيع المشتغلين بهذه الصناعة من غير أبناء سيراليون على المغادرة وإتاحة الوقت اللازم للحكومة والشعب لوضع قوانين جديدة للاستثمار ونظم أكثر انفتاحا للشفافية والمساءلة، حتى تعود صناعة الماس بالفائدة على شعب البلد، وليس على القلة التي نعمت بخيراته طوال العقود الثلاثة الماضية.

١٥٢ - ويدرج الفريق توصيات المجتمع المدني هذه في التقرير لسببين. أولهما، أنها تعكس قلقا عاما واسع النطاق في سيراليون بشأن الصلة بين الماس والحرب وبشأن عدم إحراز تقدم في حسم الصراع. وثانيهما، أنها تعكس حرصا واسع النطاق، يشارك فيه الفريق، على أنه بمجرد أن تتم تسوية الصراع ينبغي ألا يُسمح لصناعة الماس في سيراليون بالتردي ثانية إلى الفساد وسوء الإدارة اللذين شاعا في السنوات السابقة. ولا ينبغي أن يكون الهدف من جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، والنظام الجديد لإصدار شهادات الماس، وعمل فريق الخبراء هو العودة إلى الوضع الذي ساد في السنوات السابقة. بل ينبغي أن يكون الهدف مساعدة سيراليون على الانتقال إلى وضع يكون فيه الماس خيرا يعم الجميع، ويصبح أداة للتنمية والسلام وليس أداة للحرب والدمار.

## باء - وجوب إجراء مزيد من البحوث

١٥٣ - هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن قدرا معينا من الماس تتجر به الجبهة المتحدة الثورية مع ضباط من قوة حفظ السلام السابقة لغرب أفريقيا، أي فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مقابل النقد أو الإمدادات. ولم ير الفريق أن هذه المسألة تدخل ضمن ولايته وبالتالي فإنه لم يدرسها بأي قدر من التفصيل، غير أن التقارير المتكررة، وكثير منها تقارير مباشرة لشهود عيان، جعلت من المتعذر تجاهل هذه الروايات. فإذا ما رئي أن لهذه المسألة أهمية، فإنها تتطلب إجراء تحقيق آخر.

١٥٤ - إن قضية الماس "غير المشروع" وأثرها على صناعة الماس، فضلا عن تتبع ماس التزاع والكشف عنه هي قضية هامة. وقد تعرض هذا التقرير لها غير أنه ربما يلزم استمرار البحث والرصد إنصافا للموضوع.

## خامسا - التوصيات المتعلقة بالماس

١٥٥ - لكي يتم تنظيم تدفق الماس الخام على نحو أفضل من البلدان المنتجة، لا بد من إنشاء نظام عالمي لإصدار الشهادات يستند إلى النظام المعتمد حاليا في سيراليون. ومن شأن تأييد مجلس الأمن لمفهوم إنشاء نظام عالمي لإصدار الشهادات أن يعطي زحما إضافيا للمناقشات الجارية بشأن هذا الموضوع.

١٥٦ - أما بالنسبة للمدى القصير، ونظرا لغيبة نظام عالمي، فإنه يوصى بأن يُطلب من جميع البلدان المصدرة للماس في غرب أفريقيا، مع التركيز بشكل خاص وفوري على غينيا وكوت ديفوار، أن تأخذ بنظام لإصدار الشهادات مماثل لما اعتمدته سيراليون، وذلك كتدبير حمائي لصناعاتها المحلية ولمنع تعريضها لماس التزاع. وإذا لم يتم ذلك خلال فترة ستة أشهر، فينبغي لمجلس الأمن أن يفرض حظرا دوليا على الماس الآتي من هذه البلدان.

١٥٧ - ويوصى الفريق كذلك بفرض حظر كامل على كل الماس الآتي من ليبيريا إلى أن تثبت ليبيريا بشكل مقنع أنها لم تعد ضالعة في الاتجار بالأسلحة وتوريدها إلى سيراليون أو الاتجار بالماس واستيراده منها. وينبغي ألا يُرفع الحظر إلا بعد الوفاء بهذا الشرط وبعد أن تنضم ليبيريا أيضا إلى النظام المقترح الموحد لإصدار الشهادات.

١٥٨ - وينبغي لمجلس الأمن أن يفرض حظرا فوريا على التجارة في جميع ما يسمى بالماس الغامبي، حتى يحين الوقت الذي يمكن فيه التوفيق بين صادرات غامبيا ووارداتها من الماس.

١٥٩ - وهناك بلدان أخرى مصدرة للماس في المنطقة أشارت إليها الحكومة البلجيكية بأنها بلدان "حساسة" يلزم فيها إيلاء اهتمام خاص للواردات. وبالإضافة إلى البلدان الثلاثة التي تعاني مباشرة من ماس التزاع وتلك المذكورة أعلاه، تشمل هذه البلدان أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغانا وناميبيا والكونغو (برازافيل) ومالي وزامبيا وبوركينا فاسو. وتُركى هذه القائمة لدى البلدان المستوردة الرئيسية الأخرى، بما فيها سويسرا وجنوب أفريقيا والهند وإسرائيل والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ولا بد من مراجعة الفواتير الآتية من هذه البلدان مراجعة دقيقة فإذا ما كان هناك شك بشأن المصدر أو المنشأ، فإنه ينبغي احتجاز الطرود لحين تحقق السلطات من الوقائع. وسيؤدي التأخير في تجهيز المعاملات إلى زيادة

تكلفة التعامل ويشجع على تحسين الإجراءات المستندية. وستؤدي مصادرة البضائع المصنفة على النحو السليم إلى الإفلاع عن هذه العادة بشكل قاطع<sup>(٤)</sup>.

١٦٠ - وينبغي إيلاء اهتمام عاجل للأخذ بنظام لإصدار الشهادات على غرار نظام سيراليون في هذه البلدان في أقرب وقت ممكن.

١٦١ - وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الماس العالمي وسلطات الرقابة على الاستيراد في جميع البلدان المستوردة للماس الخام توخي الحذر إزاء البلدان المصدرة الأخرى، أو في المستقبل إزاء البلدان التي لا يكون لتجارة الماس فيها علاقة بالإنتاج المحلي أو بالتجارة المشروعة.

١٦٢ - ومن الأساسي، كمسألة ملحة، أن تتوصل المراكز التجارية الرئيسية (بلجيكا والمملكة المتحدة وسويسرا وجنوب أفريقيا والهند والولايات المتحدة وإسرائيل) إلى اتفاق مشترك بينها بشأن تسجيل واردات الماس الخام والتوثيق العمومي لها على نحو متساوٍ بين بلد وآخر، ويحدد بوضوح بلد المنشأ بالإضافة إلى بلد المصدر.

١٦٣ - وينبغي أن يعد كل بلد مصدر تقريراً إحصائياً سنوياً للإنتاج على أن تجمع هذه التقارير ضمن تقرير سنوي مركزي، يعده المجلس العالمي للماس و/أو هيئة إصدار الشهادات التي يتوقع أن تنبثق عن "عملية كيمبرلي" للمفاوضات الحكومية الدولية. وينبغي التمييز بين بلدان المنشأ وبلدان المصدر.

١٦٤ - وإذا ما خلط الماس و/أو أعيد إصدار فواتير له في منطقة تجارة حرة، فلا بد أن تتحمل حكومة ذلك البلد المسؤولية عن التحقق من مصداقية الماس قبل إعادة تصديره. ولهذا أهميته حصيصاً بالنسبة لسويسرا نظراً للكميات الكبيرة التي تعبر من خلال منطقتها الحرة، فتفقد هويتها في أثناء ذلك. وقد يصدق القول ذاته على الإمارات العربية المتحدة. وبعبارة أخرى، يجب أن تكون جميع البلدان المصدرة للماس الخام طرفاً في نظام "ضوابط الخام" المتوقع.

١٦٥ - وقد هال الفريق، خلال عمله بكامله، الخرق الواسع النطاق للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بالأسلحة والماس. وإذا ما أريد للجزاءات القائمة، وتلك التي ستُفرض في المستقبل، أن تكون فعالة، فسيحتاج مجلس الأمن إلى قدرة مستمرة على رصد احترامها وعلى إجراء البحوث. وفيما يتعلق بالماس، هناك ثلاثة أفرقة

(٤) لا يستخدم تعبير "البلد الحساس" في هذا التقرير بمعنى سوء التصرف. وقد أخذ التعبير من تقرير للحكومة البلجيكية يهدف إلى حماية هذه البلدان وبلجيكا نفسها وصناعة الماس من المشاكل التي تتأثر هذه البلدان جميعاً بها بوضوح. من ذلك مثلاً أن ناميبيا تعتبر أحد أهم البلدان الرائدة في مجال مكافحة ماس النزاع.

خبراء تبحث كثيرا من المسائل ذاتها في نفس الوقت. ولقد كان هناك تعاون مفيد ولكن كان هناك أيضا تداخل وازدواج. وبالنظر إلى تعقّد مسألة ماس التراع وطبيعتها المتغيرة يوصي الفريق بأنه سيستخدم أغراض مجلس الأمن على نحو أفضل في المستقبل أن يكون له مركز تنسيق دائم داخل الأمم المتحدة لرصد الالتزام بالعقوبات، فضلا عن رصد التقدم المحرز نحو الأهداف المحددة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٥٦ (د - ٥٥) المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

١٦٦ - وتوجه عناية مجلس الأمن وحكومة سيراليون والوكالات المانحة والأطراف المهتمة الأخرى إلى الملاحظات والتوصيات المتعلقة بالفساد وضرورة استقامة السلوك الواردة في الفقرتين ١٥١-١٥٢ وفي المرفق ٥. وبدون إجراء إصلاح جدي والالتزام اليقظة الواجبة داخل الحكومة والوكالات الحكومية في سيراليون، فإن الجهود الدولية المبذولة للمساعدة ستذهب هباء.

## الجزء الثاني - الأسلحة

### أولا - الأسلحة والجبهة المتحدة الثورية

#### ألف - معلومات أساسية

١٦٧ - للأسلحة الصغيرة دور هام في إدامة الصراعات ومفاجمة العنف، كما أنها تسبب تشرد السكان الأبرياء وتهدد كيان القانون الدولي وتصعد الجريمة والإرهاب. وإذ يعترف مجلس الأمن والمجتمع الدولي بذلك فإنهما حاولا الحد من انتشار هذه الأسلحة في منطقة غرب أفريقيا. وفرض مجلس الأمن على سيراليون عقوبات مختلفة تتعلق بالسفر وفي المجالين الاقتصادي والعسكري بعد انقلاب أيار/مايو ١٩٩٧. وعلى إثر عودة الحكومة المنتخبة، تم تعديل الحظر على الأسلحة في حزيران/يونيه ١٩٩٨ لرفع العقوبات المفروضة على الحكومة. ولا تزال العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيريا في عام ١٩٩٢ نافذة.

١٦٨ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إعلان وقف استيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصديرها وتصنيعها في غرب أفريقيا". ودخل الوقف حيز النفاذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لفترة ثلاث سنوات مدعوما ببرنامج التنسيق والمساعدة لأغراض الأمن والتنمية. وصمم هذا البرنامج لرصد وقف استيراد الأسلحة وتصديرها وتصنيعها في غرب أفريقيا وإنشاء قاعدة بيانات وبرنامج تدريبي للوكالات المسؤولة عن إنفاذ القانون في البلدان الموقعة على الإعلان. ويدعم هذا البرنامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

١٦٩ - وعلى الرغم من الوقف الذي اعتمدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الذي يطلق عليه أيضا وقف مالي)، لا تزال منطقة غرب أفريقيا تغمرها الأسلحة الصغيرة. وظهرت مشاكل خطيرة بسبب الأسلحة ليس فقط في البلدان التي تخوض حروبا، بل وكذلك في كبريات المدن في المنطقة بأسرها. ومن نتائج ذلك الزيادة السريعة في الحوادث الناشئة عن العنف المسلح. وازداد الطلب على الأسلحة الخفيفة بسبب نشوب الصراعات المدنية في السنغال وغينيا - بيساو والنيجر وسيراليون خلال العقد الماضي.

١٧٠ - وتحصل جيوش حرب العصابات على الأسلحة عن طريق الشبكات المترابطة من التجار والمجرمين والمتمردين العابرين للحدود. وتنتقل أيضا الأسلحة من منطقة مضطربة إلى أخرى، كما أن حركات الثوار وعصابات المجرمين النشطة في هذا البلد أو ذاك تباع أسلحتها إلى المجموعات المناصرة لها في مكان آخر. وفي بعض الحالات الأخرى تجند الحكومات فرصا

لتحقيق طموحاتها الإقليمية في غرب أفريقيا فتتمد مجموعات الثوار بالأسلحة لتعزيز تلك الطموحات.

١٧١- ولا تتوفر معلومات منظمة عن تهريب الأسلحة في المنطقة، أما المعلومات التي يمكن استخدامها في مكافحة المشكلة على الصعيد الإقليمي - من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو من خلال المبادلات الثنائية - فإنها غير متاحة بصورة عامة. ولا يملك سوى عدد قليل من الدول في المنطقة الموارد أو الهياكل الأساسية اللازمة لمكافحة تهريب الأسلحة، وهذه الحالة تهيئ الفرص المناسبة لتهريب الأسلحة عبر جميع الحدود الرئيسية في المنطقة.

١٧٢- ويعترف المسؤولون بوجود تجارة بالأسلحة غير رسمية كبيرة وغير مراقبة إلى حد كبير، والتجار غير مشروع كلية بها. ويؤدي اتساع نطاق هذه الممارسات الذي يتجاوز المستويات العادية للتجارة غير الرسمية إلى تفاقم الفساد والإجرام في كامل أنحاء المنطقة.

١٧٣- وفي سيراليون، تعتمد الجبهة المتحدة الثورية كلية تقريباً على الأسلحة الخفيفة على الرغم من أن بإمكانها الحصول على معدات أكثر تطوراً. وتشمل قائمة المعدات التي أعيدت في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل معدات مصنوعة في أوروبا الشرقية فضلاً عن معدات من طراز أمريكي وبلجيكي وبريطاني وألماني. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، وفي الوقت الذي انهارت فيه عملية لومي للسلام، ثم جمع قرابة ١٢ ٥٠٠ قطعة سلاح و ٢٥٠ ٠٠٠ قطعة ذخيرة في مختلف مراكز خزن الأسلحة التي أنشئت قبل ثمانية أشهر. وشملت الأسلحة ما يلي:

- ٤٩٦ مسدس،

- ٤ ٠٠٠ بندقية كلاشنيكوف من طراز AK-47،

- ١ ٠٧٢ بندقية من طراز AK-74،

- ٩٤٠ بندقية من طراز G-3،

- ٤٤٠ بندقية من طراز FN-FAL،

- ٤٥١ بندقية من طراز SLR،

- ١٤٠ مدفع رشاش،

- ٢١٧ قاذف قنبلة يدوية،

- ١ ٨٥٥ قنبلة يدوية،

- ٤٥ مدفع هاون.

١٧٤ - لا تمثل هذه الأرقام إلا جزءا صغيرا من الأسلحة الموجودة فعلا في أيدي الثوار. ويوحى قدم الأسلحة التي سُلمت ونوعيتها السيئة للغاية بأن الثوار قد احتفظوا بأحدث وأفضل الأسلحة التي في حوزتهم. وعلى الرغم من النكسة التي حدثت في شهر أيار/مايو فإن الثوار السابقين والجنود الأطفال وأفراد قوات الدفاع المدني ما زالوا يقدمون أنفسهم إلى شتى مراكز نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل لتسريحهم ولتسليم أسلحتهم.

١٧٥ - وكثير من الأسلحة قديم وتم الحصول عليها من مصادر مختلفة، سواء إقليمية أو دولية. بيد أنه إذا توافرت الذخيرة المناسبة فإن سلاحا ناريا قديما عمره عشر سنوات يمكن أن يكون فتاكا. ومن بين العناصر الإيجابية القليلة للحرب في سيراليون أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد لم تستخدم مطلقا أو استخدمت على نطاق صغير في هذا الصراع.

١٧٦ - مع عدم وجود نظام لوضع علامات موحدة على الأسلحة الصغيرة وانتشار كميات ضخمة من الأسلحة من هذا النوع فإن تدفق الأسلحة على مجموعات الثوار في القارة الأفريقية ما زال بدون ضابط إلى حد بعيد.

## باء - مصادر أسلحة الجبهة المتحدة الثورية داخل سيراليون

١٧٧ - تحتاج الجبهة المتحدة الثورية إلى تدفق ثابت للأسلحة والذخائر. وعلى الرغم من أن الأسلحة التي سجلها برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل قد صنعت في بلدان كثيرة فإن معظم البنادق ذات تصميم أوروبي شرقي. والطرازات المختلفة من بنادق كلاشنيكوف AK-47 هي أكثر البنادق توافرا. وعلى الرغم من أن البنادق AK-47 طراز روسي فإنها تنتج الآن في بلدان كثيرة جدا وبطرازات عديدة إلى حد أنه تلزم دراسة دقيقة أعداد الطرازات والأرقام المسلسلة والعلامات الموضوعة في المصانع لتحديد منشئها على وجه الدقة. وبعد ذلك قد يتسنى تحديد خط توريد الأسلحة، لكن حتى هذا سيكون مؤقتا لأن كثيرا منها ربما اشترت من السوق المفتوحة، وقد يكون مباعا للمرة الثانية أو حتى الثالثة.

١٧٨ - وقد استولت الجبهة المتحدة الثورية على أسلحة كثيرة خلال المصادمات التي وقعت مع جيش سيراليون وقوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وتقدم دراسة ستصدر قريبا باسم "الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة" أتاحتها منظمة غير حكومية مقرها جنيف نبذة جيدة الوثيق عن عمليات الاستيلاء المعروفة للأسلحة التي قامت بها الجبهة المتحدة الثورية. وقد تمكن الفريق من التحقق من معظم الحوادث الوارد سردها في الدراسة.

١٧٩ - وتشمل الإمدادات التي حصلت عليها الجبهة المتحدة الثورية من القوات المتدخلة الموزعة في سيراليون على سبيل المثال ما يلي:

- كميات كبيرة من الأسلحة استولى عليها خلال مصادمات مع القوات المسلحة لحكومة سيراليون. وأدى الافتقار إلى التدريب وإلى الانضباط إلى تخلي الجنود عن أسلحتهم، وهكذا استولى عليها الثوار بسهولة. وتقول التقارير أيضا إن جنودا من جيش سيراليون باعوا أسلحة وذخائر إلى الثوار؛
- استولى على عدد كبير من الأسلحة، بما في ذلك مئات من البنادق، و ٢٤ مدفعا رشاشا و ١٠ مدافع هاون و ٢٠ قنبلة يدوية تطلق بقاذف، وعدة أطنان من الذخائر، وثلاث ناقلات جنود مدرعة عندما اعتقل الثوار وحدة غينية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وجردوها من السلاح في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. كما جُردت وحدات غينية تعمل تحت قيادة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال كمائن وعمليات استيلاء سابقة؛
- جُردت الفرقتين الكينية والزامبية التابعتين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون من أسلحتهما عندما أخذهما الثوار رهائن في أيار/مايو ٢٠٠٠. وفي الحالتين، فقدت كميات كبيرة من البنادق وأخذها الثوار وكذلك ثماني ناقلات جنود مدرعة وعدة مركبات عسكرية أخرى.

## ثانيا - الدعم الليبري المقدم إلى الجبهة المتحدة الثورية

### ألف - عام

١٨٠ - ترجع الروابط الشخصية بين الرئيس تشارلز تايلور وفودي سنكوح إلى عشر سنوات مضت أثناء تدريبهما في ليبيا وإلى جهودهما المتضافرة لصالح بليز كامباوري في استيلائه على السلطة في بور كينا فاسو وإلى مشاركة سنكوح في كفاح تشارلز تايلور بوصفه رئيس الجبهة الوطنية القومية الليبرية للاستيلاء على السلطة في ليبيريا في أوائل التسعينات. وهذه الأحداث موثقة جيدا، وقد قال الرئيس تايلور للفريق إنه كان صديقا حميما لفودي سنكوح. بيد أن الرئيس تايلور ينكر بشكل قاطع أنه أو أن حكومته قد قدمت أي تدريب إلى الجبهة المتحدة الثورية أو أي أسلحة أو عتادا ذا صلة أو أي تسهيلات ليبيرية أو أراضٍ لشن هجمات منها أو مأوى آمنا.

١٨١ - قال للفريق إن وجود سام بوكاري قائد الجبهة المتحدة الثورية في ليبيريا لفترة تدل على حسن نية تايلور لتمكين الجبهة المتحدة الثورية من التعاون من أجل التوصل إلى تسوية سلمية في سيراليون بعد أن وجد فودي سنكوح وبوكاري أنفسهما عاجزين عن التعاون.

١٨٢ - مع ذلك وجد الفريق أدلة قاطعة وساحقة على أن ليبيريا تدعم الجبهة بنشاط على جميع المستويات بتقديم التدريب والأسلحة والعتاد ذي الصلة والدعم بالنقل والتموين والأراضي لشن هجمات منها ومأوى آمن للانسحاب والنفاة.

## باء - التدريب

١٨٣ - تلقت الجبهة تدريباً منتظماً في ليبيريا في غباتالا القريبة من غابغا وفي أماكن أخرى. وأكد مئات من المقاتلين السابقين وعدد كبير من قادة الجبهة المتحدة الثورية السابقين ذلك في شهادات شفوية وكتابة. ويوجد أيضاً أدلة وثائقية مؤيدة كافية في شكل تقارير تحريرية قدمها قادة الجبهة المتحدة الثورية إلى فودي سنكوح. ويدرب جنود الجبهة إلى جانب وحدة مكافحة الإرهاب في ليبيريا وكثيراً ما يستخدم الرئيس تايلور مقاتلي الجبهة لكي يختار من بينهم ضباط أمنه الشخصيين. كما يساعد ضباط ورجال ليبريون الجبهة داخل سيراليون ويعملون بوصفهم مقاتلين ومدربين وضباط اتصال.

١٨٤ - تلقى الفريق معلومات عن وجود رعايا أوكرانيين وبوركينين ونيجيريين وليبيين ومن جنوب أفريقيا في ليبيريا لأغراض التدريب. وقُدِّم التدريب إلى رعايا غير ليبيريين لوزعهم في أراضي الجبهة في سيراليون، والاشتراك في المصادمات التي وقعت مؤخراً على حدود غينيا. وفي أوائل عام ١٩٩٩ لوحظ في سيراليون تحسن كبير في الأساليب القتالية لثوار الجبهة وفي استخدامهم للأسلحة. وكان الأمر أكثر من صدفة أما ذلك فحدث بعد أن بدأ أجناب في تدريب هذه العناصر في ليبيريا مباشرة.

١٨٥ - علاوة على ذلك تؤكد الأقوال التي أدلى بها بعض مسؤولي الجبهة، الذين أُلقي القبض عليهم، في الاستجابات التي أجرتها الشرطة، والبيانات الشفوية للثوار السابقين الذين أجرى الفريق مقابلات معهم، وجود مرتزقة أجناب، بما في ذلك أفراد من جنوب أفريقيا وأوكرانيا، يقومون بالتدريب والقتال إلى جانب الجبهة.

## أفراد من جنوب أفريقيا يقدمون التدريب في ليبيريا

١٨٦ - أدى فريد ريندل، وهو ضابط متقاعد من قوات دفاع جنوب أفريقيا وملحق عسكري سابق في سفارة جنوب أفريقيا في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيسياً في

تدريب وحدة ليبيرية لمكافحة الإرهاب، مؤلفة من جنود ليبيريين ومجموعات من الأجانب، بما في ذلك مواطنون في سيراليون وبوركينا فاسو والنيجر وغامبيا.

١٨٧ - وأجرى الفريق مقابلة مستفيضة مع السيد ريندل. وكان الرئيس تشارلز تايلور قد تعاقد مع ريندل بوصفه مستشارا أمنيا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وبدأ التدريب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وتضمن العقد تقديم خدمات استشارية ومشورة استراتيجية لتحويل ميليشيا الثوار السابقة التابعة لتشارلز تايلور إلى وحدة محترفة. وتستخدم وحدة مكافحة الإرهاب في ليبيريا لحماية المباني الحكومية وقصر الرئيس والمطار الدولي ولتوفير الأمن لكبار الشخصيات وحماية السفارات الأجنبية. وبلغ عدد المتدربين ٢٠٠ فرد تقريبا. وبسبب الاهتمام السليبي لوسائل الإعلام ألغى ريندل عقده في ليبيريا في آب/أغسطس.

١٨٨ - وفي عام ١٩٩٨ حدد فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا طائرة رقم تسجيلها هو N 71RD تملكها شركة دويون لصيانة وقطع غيار الطيران Dodson (Aviation Maintenance and Spare Parts) (جنوب أفريقيا) باعتبارها قد نقلت أسلحة إلى روبرتسفيلد في أيلول/سبتمبر من تلك السنة. ومع أن هذه الطائرة تجارية نفاثة من طراز غلفستريم بما ١٤ مقعدا لا يمكن استخدامها لنقل الأسلحة فإن هناك صلات أخرى وثيقة. فقد كان فريد ريندل صاحب دوتسون. وأغلقت الشركة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ لكن خلال الفترة محل التحقيق أجرت الطائرة إلى شركة Greater Holdings (ليبيريا) التي كانت تقوم بتشغيلها، وهي شركة لها امتيازات ذهب وماس في ليبيريا. وكانت الطائرة تستخدم لنقل موظفي هذه الشركة من وإلى ليبيريا.

١٨٩ - أما نيكو شيفر فهو رجل أعمال مقره في جنوب أفريقيا، وكان رئيسا عاما ورئيسا تنفيذيا لشركة Greater Diamond Company (Liberia) Ltd، وهي شركة فرعية تابعة لـ Greater Holdings. وينكر شيفر التعامل في الماس في ليبيريا وسيراليون إلا فيما يتعلق باتفاقيين للتنقيب مبرمين مع الحكومة الليبيرية بشأن امتيازات في مانو ولوفا الدنيا وعندما تعرض موظفو عملياتهم المتعلقة بالماس في مانو للهجوم ناقش شيفر المسائل الأمنية مع الرئيس تايلور واقترح جلب أخصائيين خاصين في الأمن من جنوب أفريقيا. وأسفر ذلك عن إبرام عقد أمني مع السيد ريندل. وفي نهاية الأمر كانت عملية التنقيب التي قام بها شيفر غير مربحة وتم التخلي عنها. وكان الشركاء الأمريكيون في Greater Diamonds في ذلك الوقت محل تحقيق من جانب السلطات الأمريكية للتهرب من الضرائب وغسل الأموال باستخدام الأرصدة الموجودة في ليبيريا. واجتمع شيفر بفودي سنكوح زعيم الجبهة في جنوب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠٠٠ (انظر أيضا الفقر ٩٧).

١٩٠ - وقال فريد ريندل إنه لم يشارك قط في عمليات متعلقة بالماس في ليبيريا، ولم يتصل به أحد قط في ليبيريا فيما يتعلق بماس. بيد أنه وفقا لوزير المناجم الليبيري اشترك ريندل في مشروع يتعلق بالماس مع تشارلز تايلور الابن وهو ابن الرئيس تايلور. وقد أدرج ريندل في بطاقة الزيارة الخاصة به إشارة إلى شركة De Dekker Diamonds (Pty) Ltd. كما تم التعاقد معه بوصفه خبيراً استشارياً فيما يتعلق بدراسة استقصائية لجيولوجية المعادن لرواسب ذهبية في منطقتي مانو ونيمبا في ليبيريا. واستؤجر جيولوجيون من جنوب أفريقيا لهذا الغرض. وحصل ريندل على حقوق متعلقة بالذهب ومعادن أخرى لامتيازات بالنيابة عن شركة قائمة في برمودا هي Bermuda Holding Corporation، وهي شركة يملك الرئيس تشارلز تايلور وبعض أقاربه أجزاء منها. وكان السيد ريندل يتفاوض أيضا مع عدد من الشركات الدولية لتكوين مشاريع مشتركة مع الشركة البرمودية المذكورة.

١٩١ - وينكر السيد ريندل جلب أفراد آخرين من جنوب أفريقيا إلى ليبيريا بوصفهم مدربين. بيد أنه خلال إقامته في ليبيريا كان فيها عدة أفراد آخرين من جنوب أفريقيا، بما في ذلك مينو أويس وغارت هيلدر وفابر أسويزين. وعمل هؤلاء وآخرون بموجب عقود في ليبيريا خلال الأعوام ١٩٩٨ و ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بوصفهم مدربين أمنيين. ويوجد مقرهم في غبانغا. ويقوم شخص آخر من جنوب أفريقيا يدعى كارل ألبرتس بقيادة طائرات هليكوبتر لحساب القوات المسلحة الليبرية. ولم يقدم ريندل أو الشخص الأفريقي الجنوبي الآخر طلبا للحصول على ترخيص بموجب لائحة قانون المساعدة العسكرية الأجنبية في جنوب أفريقيا (١٩٩٨)، لأن الخدمات التي كان يقدمها، على حد قول ريندل، كانت ذات طبيعة وقائية محض ولم تتضمن أي تدريب على القتال، أو تدريب للقوات المسلحة في ليبيريا.

## جيم - المأوى الآمن

١٩٢ - هناك روايات لا حصر لها في التقارير التحريرية للجبهة المتحدة الثورية وفي الشهادات الشفوية المقدمة إلى الفريق وفي تقارير الشرطة والتقارير العسكرية عن اجتماعات الجبهة الرفيعة المستوى مع الرئيس تايلور، وعن سفر أفراد الجبهة إلى منروفيا، وعقدتهم اجتماعات تُعنى بالاستراتيجية في قصر الرئيس، وسفر أفراد الجبهة على متن طائرات هليكوبتر ليبيرية، وعن قواعد انطلاق للجبهة في كامب شيفلين وفوينجاما وفويا - كاما. وتوفر ليبيريا مأوى آمنا لأسر كثير من كبار مسؤولي الجبهة. ويروي شهود العيان أن مقاتلي الجبهة يعالجون في المستشفيات في منروفيا. وفي الفترة الأخيرة أجري حديث مع غبريل ماساكوا، المتحدث باسم الجبهة عن المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وأدى ماساكوا بتصريحاته الصحفية من منروفيا.

## دال - الأسلحة والعتاد ذو الصلة

١٩٣ - تقدم محجوزات الشرطة والجيش، وإفادات المدنيين، والتقارير المكتوبة لقادة الجبهة الموحدة الثورية والموجهة إلى فودي سنكوح والشهادات الشفوية التي أدلى بها أمام الفريق المقاتلون السابقون وصفا مفصلا ومسهبا للتدفق المتواصل للأسلحة والإمدادات التي ترد إلى سيراليون من ليبيريا. وتشمل الأسلحة والإمدادات مدافع الهاون، والبنادق، وقذائف آر. بي. جي. (RPG)، والهواتف الساتلية، والحواسيب، والمركبات، والبطاريات، والأغذية والأدوية. وترسل معظم الإمدادات برا أو بطائرات الهليكوبتر إلى فويا - كاما، على بعد بضعة أميال من حدود سيراليون قرب كايلاهون، ثم تنقل في الشاحنات عبر الحدود إلى الأراضي الخاضعة للجبهة لتوزيعها في الخطوط الأمامية.

## ثالثا - دور البلدان الأخرى

١٩٤ - يمكن شراء الأسلحة مباشرة من المصانع المنتجة، أو من فائض مخزون القوات المسلحة في بلدان مختلفة. وتشتري الأسلحة أساسا عن طريق تجار الأسلحة أو سماسرهما لتستخدمها جهات من غير الدول. وفي حالة الجبهة الموحدة الثورية، يعد سماسرة القطاع الخاص وتجار الأسلحة الموردين الرئيسيين، غير أن معظم إمدادات الأسلحة والذخيرة لا تصل الجبهة إلا بطريقة غير مباشرة، عن طريق بلدان وحكومات متعاطفة مع المتمردين.

١٩٥ - ووقف الفريق على أدلة دامغة تثبت خطوط إمداد الجبهة عن طريق بوركينافاسو والنيجر وليبيريا. فالأسلحة التي أمدت بها الحكومات وتجار الأسلحة من القطاع الخاص هذه البلدان تحول وجهتها وتستخدم في النزاع في سيراليون. وكانت كوت ديفوار، خلال الحكومات السابقة، متعاطفة مع الحكومة الليبيرية، ومع الجبهة في سيراليون بصورة غير مباشرة. وتعود العلاقة مع كوت ديفوار إلى أوائل التسعينات حيث كانت الجبهة والمتمردون الليبيريون يتلقون فيها تدريبا.

١٩٦ - وعادة ما تنطوي حركة الأسلحة من البلد المورد إلى الجبهة على عدة توقفات وعمليات شحن عبر الحدود. وهذا من شأنه أن يعرض تجار الأسلحة، لا سيما منتهكي العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، لعمليات مراقبة، وإجراءات قانونية وأنظمة متعلقة بتصدير واستيراد ونقل العتاد العسكري. وبما أن هذه الأسلحة قد نقلت إلى المنطقة وعبرت الحدود دون محاسبة، فإن المرء لا يسعه إلا أن يفترض أن الأطراف المتورطة - سماسرة السلاح ومورديه للجبهة - قد لقوا تعاونًا من مفتشي الحدود والجمارك والإدارات الحكومية

التي تصدر التراخيص وذلك للالتفاف على عقوبات الأمم المتحدة وعمليات المراقبة العادية على الحدود.

١٩٧ - ويعد رئيس بوركينافاسو حليفا قويا للرئيس تشارلز تاييلور، وقد أقرت بوركينافاسو بوجود ما يزيد على ٤٠٠ جندي من بوركينافاسو في ليبيريا خلال الفترة التي كان تاييلور يقود فيها حركة تمرد في ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وخصص في الميزانية الحكومية اعتماد لتغطية الأجور للخدمات المقدمة خلال هذه الفترة. وقد أنكرت بوركينافاسو مرارا تورط مواطنيها في دعم الجبهة. غير أن شهود عيان ومقاتلين سابقين في الجبهة يؤكدون تورط بوركينافاسو الفعلي مع الجبهة. ويتولى 'لواء' من بوركينافاسو، هو إبراهيم باه (المدعو بالدي) - والمشار إليه في الفقرتين ٧٢ و ٧٣ معظم المعاملات المالية والمعاملات المتعلقة بالمسار والأسلحة بين الجبهة وليبيريا وبوركينا فاسو. ويقوم بانتظام بجولات مكوكية بين مونروfia وأواغادوغو. وترد أدناه تفاصيل تورط بوركينافاسو في نقل الأسلحة.

## رابعاً - دور الطائرات في إمداد الجبهة

### ألف - الرحلات المباشرة إلى الأراضي الخاضعة للجبهة

١٩٨ - بما أن الجبهة تفتقر إلى منفذ على البحر، فإنها لا تستطيع استيراد الأسلحة والعتاد ذي الصلة إلا برا أو جوا. وتقوم الطائرات بدور حيوي في سلسلة إمداد الجبهة، لا سيما خلال السنتين الماضيتين، اللتين توسع فيهما نفوذ الجبهة في سيراليون. ونظرا لحالة الطرق في البلد، فإن من المستحيل إمداد عمليات الجبهة كذلك العمليات التي نفذت في باميلاب، بغينيا في أواخر عام ٢٠٠٠، مثلا، دون دعم جوي.

١٩٩ - وقد دمرت معظم مدرجات الهبوط في سيراليون الواقعة في مناطق تسيطر عليها الجبهة أو لم تتم صيانتها بسبب الحرب. ولعل مدرج الهبوط في ينغما غير قابل للاستعمال، ورغم ترميم مدرج في ماغبوراكاه خلال فترة المجلس الثوري للقوات المسلحة في ١٩٩٧ وهو الآن في الأراضي الخاضعة للجبهة، فإن التقارير قلما تفيد بمبوط طائرات ثابتة الأجنحة في تلك المنطقة أو في أي مكان آخر من الأراضي الخاضعة للجبهة.

٢٠٠ - غير أن غياب هذه التقارير لا يعني في حد ذاته الشيء الكثير، نظرا لغياب التام للمراقبة الحكومية على المجال الجوي لسيراليون، بسبب نقص الهياكل الأساسية في مطارات البلد وفي المنطقة عامة (انظر الجزء الثالث أدناه).

٢٠١ - ورغم هذه المشكلة، فإنه من المعروف أن الجبهة ما فتئت تتزود بالأسلحة عن طريق طائرات الهليكوبتر من حين لآخر قبل ١٩٩٧ وبصورة منتظمة منذ ذلك الحين. وتأتي طائرات الهليكوبتر من أراضي ليبيريا في بويدو وكايلاهون، وماكين، وينغيمما وتومبودو وينغيدا وأماكن أخرى من محافظة كونو. واستخدمت مؤخرا طائرات النقل هليكوبتر من طراز Mi-8 التي سلمت مؤخرا، في هذا الغرض، بما في ذلك نقل صواريخ أرض جو المحمولة على الأكتاف من طراز SA-7.

## باء - نقل الأسلحة جوا إلى ليبيريا

٢٠٢ - تعبر تقريبا كل الأسلحة المشحونة إلى الأراضي الخاضعة للجبهة بلدين على الأقل بين نقطة انطلاقها والأراضي الخاضعة للجبهة في سيراليون. وفي كل الحالات تقريبا، تكون ليبيريا هي نقطة العبور الأخيرة للأسلحة قبل شحنها إلى سيراليون. وتصل الأسلحة إلى ليبيريا بطرق شتى، إذ تنقل أحيانا بحرا غير أنها تنقل جوا في معظم الأحوال. وقد دقق الفريق في تفاصيل بعض هذه الشحنات للتأكد من الكيفية التي تعمل بها سلسلة الإمداد.

### دراسة حالة: تسليم بور كينا فاسو للأسلحة الأوكرانية

٢٠٣ - وصلت شحنة قوامها ٦٠ طنا من الأسلحة إلى أوغادوغو في ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩. وكانت تتضمن ٧١٥ صندوقا من الأسلحة والخرطوش، و٤٠٨ صناديق من البارود. كما تضمنت القائمة أسلحة مضادة للدبابات وصواريخ أرض جو، وقنابل الروكيت وقاذفاتها.

٢٠٤ - وكانت هذه الشحنة موثقة للغاية. ويتبين من الوثائق التي قدمتها الحكومة الأوكرانية في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة أن الأسلحة كانت جزءا من عقد مبرم بين شركة يوجد مقرها في جبل طارق وتمثل وزارة الدفاع في بور كينا فاسو وشركة Ukrspetsexport التي تملكها الدولة في أوكرانيا. ونقلت الشحنة طائرة تابعة لشركة النقل الجوي البريطانية إير فويل (Air Foyle)، باعتبارها وكيلا لشركة النقل الجوي الأوكرانية Antonov Design Bureau، وذلك بموجب عقد أبرم مع شركة Chartered Engineering and Technical Services التي يوجد مقرها في جبل طارق. وسلمت رخصة أوكرانية لبيع الأسلحة بعد أن تلقت الشركة الأوكرانية المذكورة شهادة المستخدم النهائي للأسلحة من وزارة الدفاع في بور كينا فاسو.

٢٠٥ - وكانت شهادة المستخدم النهائي تحمل تاريخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩. وأذنت الوثيقة للشركة الموجود مقرها في جبل طارق بشراء الأسلحة لتستخدمها وزارة الدفاع في

بور كينا فاسو وحدها. كما شهدت الوثيقة على أن بور كينا فاسو ستكون هي الوجهة النهائية للشحنة والمستخدم النهائي للأسلحة. ووقع الوثيقة المقدم جيلبر دينديري، رئيس الحرس الجمهوري لبور كينا فاسو. وأثناء زيارة أحد أعضاء الفريق لأوكرانيا، تم التأكد مجدداً من سلسلة هذه الأحداث.

٢٠٦ - وأنكرت سلطات بور كينا فاسو في مراسلاتها مع لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة الادعاءات القائلة بأن الأسلحة قد أعيد تصديرها إلى بلد ثالث، هو ليبيريا، وأطلع الفريق خلال زيارة قام بها لبور كينا فاسو على أسلحة قيل إنها من تلك الشحنة.

٢٠٧ - غير أن الأسلحة المقصودة لم تبقى في بور كينا فاسو. بل أفرغت مؤقتاً في أوغادوغو ونقل بعضها في الشاحنات إلى بوبو ديولاسو. ثم نقل الجزء الأكبر منها إلى ليبيريا في غضون أيام قلائل.

٢٠٨ - ونقل معظمها على متن طائرة من طراز BAC-111 في ملكية رجل أعمال إسرائيلي من أصل أوكراني، اسمه ليونيد مينين. والطائرة مسجلة بجزر كايمان تحت اسم VP-CLM وتشغلها شركة تسمى ليماد، مسجلة في موناكو. وكان مينين شريك أعمال للرئيس الليبيري تشارلز تايلر، ولعله لا يزال كذلك. وقد تم التعرف عليه من خلال سجلات الشرطة في عدة بلدان، وله سوابق في التورط في أنشطة إجرامية تتراوح بين الجريمة المنظمة في أوروبا الشرقية والاتجار بالتحف الفنية المسروقة، والحياسة غير المشروعة للأسلحة النارية، والاتجار بالأسلحة، وغسل الأموال. ويستعمل مينين عدة أسماء مستعارة. وقد منع من الدخول إلى عدة بلدان، بما فيها أوكرانيا، ويسافر بعدة جوازات سفر مختلفة. وقد عرض مينين على تشارلز تايلور شراء الطائرة المذكورة واستخدامها طائرة رئاسية، وقد استخدمت في هذا الغرض في الفترة الفاصلة بين ١٩٩٨ و ١٩٩٩. كما استخدمت في نقل الأسلحة.

٢٠٩ - وفيما يتعلق بالشحنة المذكورة، أُلغيت الطائرة من إيبيزا في إسبانيا إلى روبرتسفيلد في ليبيريا في ٨ آذار/مارس ١٩٩٩. وفي ١٥ آذار/مارس، أي يومين بعد وصول الأسلحة الأوكرانية إلى أوغادوغو، قامت الطائرة برحلة من مونروفيا إلى أوغادوغو. وفي ١٦ آذار/مارس، شحنت الطائرة بالأسلحة وقفلت عائداً إلى ليبيريا. وفي ١٧ من الشهر نفسه، عادت إلى أوغادوغو. وبعد رحلة إلى أبيدجان في كوت ديفوار، قامت الطائرة مرة أخرى برحلة من أوغادوغو إلى ليبيريا محملة بالأسلحة في ١٩ من الشهر نفسه. وفي ٢٥ منه، قامت الطائرة مجدداً برحلة من ليبيريا إلى أوغادوغو وعادت في نفس اليوم محملة بالأسلحة. وفي ٢٧ من نفس الشهر، أُلغيت الطائرة مرة أخرى إلى أوغادوغو، ومنها إلى بوبوديولاسو لجلب الأسلحة التي نقلت إلى تلك البلدة بالشاحنات. وقامت الطائرة بثلاث رحلات خلال

الثلاثة أيام التالية بين بوبوديولاسو وليبريا. وفي ٣١ آذار/مارس عادت الطائرة إلى اسبانيا. وبما أن الطائرة مصممة لنقل الشخصيات الهامة، فإن حمولتها كانت محدودة، ولهذا السبب اضطرت إلى القيام بالعديد من الرحلات.

٢١٠ - وذكر شاهد عيان أن طائرة ثانية، من طراز أنطونوف، تشغيلها شركة ليبيرية تسمى شركة ويسوا Weasua، قد نقلت جزءا من الشحنة إلى ليبيريا من بوبوديولاسو.

٢١١ - وفي فترة سابقة، استخدمت طائرة BAC-111 التي يملكها مينين لنقل شحنة من الأسلحة والعتاد ذي الصلة من مطار نيامي في النيجر إلى مونروفيا. وقد حدث هذا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أي بعد فترة قصيرة من اقتناء مينين للطائرة وشروعه في تشغيلها في المنطقة. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قامت طائرة BAC-111 برحلتين من نيامي إلى مونروفيا. وفي الرحلة الثانية، حملت شحنة من الأسلحة، لعلها من المخزون القائم للقوات المسلحة للنيجر. وأفرغت شحنة الأسلحة في مركبات للجيش الليبيري. وبعد هذه الأحداث بأيام قلائل، بدأ متمردو الجبهة الموحدة الثورية هجوما كبيرا أسفر في نهاية المطاف عن غارة مدمرة على فريتاون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

## جيم - الدائرة الداخلية لنظام تايلور

٢١٢ - إن الرئيس تشارلز تايلور متورط تورطا فعليا في تغذية العنف في سيراليون. فهو يسيطر مع زمرة من المسؤولين ورجال الأعمال المقربين إليه على جهاز مقنع لإبطال مفعول العقوبات يقوم بأنشطة إجرامية دولية ويسلح الجبهة في سيراليون. فعلى مدى السنين - قبل تولي الرئيس تايلور للسلطة وبعده - تعاقد هذا الجهاز مع رجال أعمال أجانب لتمويل هذه العمليات المقنعة وإمدادها وتسهيلها. وتمول أنشطة إبطال مفعول الجزاءات بتهريب الماس واستخراج الموارد الطبيعية في كل من ليبيريا والمناطق الخاضعة لسيطرة الجبهة في سيراليون. وعلاوة على ذلك، يساء استعمال حق ليبيريا السيادي في تسجيل الطائرات والسفن وإصدار جوازات السفر الدبلوماسية، لتسهيل عمليات هذه المجموعة.

٢١٣ - ويعد دور ليبيريا باعتبارها محطة للمرور العابر للأسلحة دورا حاسما. غير أن الأسلحة تُجلب إلى المنطقة من أماكن أخرى. فالعديد من رجال الأعمال من ذوي الخطوة لدى الدائرة الداخلية لرئاسة الدولة الليبرية يعملون على نطاق دولي، ويجلبون الأسلحة من أوروبا الشرقية. وقد ركز الفريق على عدد محدود من الأفراد، غير أن ثمة المزيد من الأمثلة الأخرى التي تدل على حضور كبير للمنظمات الإجرامية في المنطقة.

٢١٤ - ومن الأفراد الرئيسيين رجل أعمال لبناني ثري اسمه طلال الندين. ويعد الندين الأمر بالصرف لدى الدوائر المقربة. إذ يدفع شخصا أجور الليبريين الذين يقاتلون في صفوف الجبهة في سيراليون، وأولئك الذين يجلبون الماس من سيراليون. ويتفاوض ناقلو الأسلحة

وسماسرهما بشأن أحورهم في مكتبه، في أولد رود، بمنروفييا. كما يستقدم النديين رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب إلى ليبيريا، وهم أفراد يرغبون في التعامل مع النظام في إطار أنشطة تجارية مشروعة وكذا في تجارة الأسلحة والماس غير المشروعة. كما يدفع النديين أحور الطيارين وطواقم الطائرات التي تستخدم في النقل السري من ليبيريا وإليها. ويحمل معظمهم جنسية روسية أو أوكرانية ويقيمون عادة في فندق أفريقيا بمنروفييا.

٢١٥ - ومدير هذا الفندق شخص هولندي اسمه غوس فان كوينهوفن. وقد أقام فان كوينهوفن هذا الفندق ومحلات للقمار في ليبيريا في الثمانينات. ويعد أيضا عضوا في الدائرة الداخلية للرئيس تايلور، من خلال اتصالاته بإيمانويل شو، المستشار الاقتصادي لتايلور. وشو وزير سابق للمالية في ليبيريا، يملك عددا من المرافق في روبرتسفيلد، بما فيها كل مستودعات الطائرات. وفان كوينهوفن مسؤول عن الجوانب التشغيلية للعديد من صفقات الأسلحة. ومن خلال مصالحه في مشروع ماليزي للأخشاب في ليبيريا، ينظم فان كوينهوفن نقل الأسلحة من مونروفييا إلى سيراليون. وتستغل الطرق التي تشق وتصان لجلب الأخشاب في نقل الأسلحة داخل ليبيريا، وشحنها إلى سيراليون.

٢١٦ - ولسيمون روزبلوم، وهو رجل أعمال إسرائيلي مقيم في أبيدجان، مصالح في تجارة الأخشاب والبناء. وهو أيضا من أقرب المقربين للرئيس الليبري ويحمل جواز سفر دبلوماسي ليبري. ويستخدم شاحناته لنقل الأسلحة من روبرتسفيلد إلى الحدود مع سيراليون.

٢١٧ - ويرتبط مينين وفان كوينهوفن بصناعة الأخشاب الليبرية التي توفر للرئيس تايلور مبالغ كبيرة من الموارد غير المسجلة والخارجة عن الميزانية والتي تستخدم في أغراض غير محددة. وتشترك في هذه الأنشطة الشركات التالية: شركة Exotic and Tropical Timber Enterprise وشركة Forum Liberia وشركة Oriental Timber Company الإندونيسية الملكية.

## خامسا - ليبيريا وشبكات النقل الدولي

### ألف - نظرة عامة

٢١٨ - أذن قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) للفريق بالنظر في مدى كفاية نظم مراقبة الحركة الجوية في المنطقة، وذلك بغرض ضبط رحلات الطائرات التي يشتبه في قيامها بنقل أسلحة وعتاد ذي صلة عبر الحدود الوطنية انتهاكا للعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. فالرصد الفعال للمجال الجوي ووجود نظام ملائم للمراقبة أمر حيوي لضبط الاتجار غير المشروع. وقد تبين للفريق أن قدرات المراقبة الجوية الإقليمية ضعيفة أو غير ملائمة تماما لضبط أو ردع تجار الأسلحة الذين يزودون ليبيريا والجهة. فمراقبة المجال الجوي ضعيفة في المنطقة عموما، كما أن الممارسات التعسفية فيما يتعلق بتسجيل الطائرات تخلق حوا يعمل

فيه مهربو الأسلحة دون عقاب. (ترد الملاحظات التقنية بشأن الموضوع في الجزء الثالث من هذا التقرير).

٢١٩ - وثمة أمثلة عديدة لهذه المشكلة. ففي ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، طلبت طائرة إليوشين 18D مسجلة بلييريا تحت اسم "العلي" رخصة الهبوط في كوناكري بغينيا. وكانت تشغل هذه الطائرة شركة اسمها West Africa Air Services. وكان طاقم الطائرة مكونا من أفراد يحملون جنسية جمهورية مولدوفا وكانت الطائرة في رحلة من قيرغيزستان إلى بوركينافاسو، ثم إلى غينيا وأخيرا إلى ليبيريا. وأوردت وثائق الرحلة قائمة تشير إلى حمولة مكونة من سبعة أطنان من 'قطع الغيار لمعدات الطائرات'، والزبون الموجهة إليه هي شركة تسمى Kipo Dersgona في كوناكري، غينيا. وهذه الشركة 'الغينية' غير مسجلة في سجل الشركات في غينيا. كما أن الطائرة ليست من بين الطائرات التي ذكرت السلطات الليبيرية أنها مسجلة بلييريا ولا هي مسجلة لدى منظمة الطيران المدني الدولي.

٢٢٠ - وكانت هذه القضية رهن التحقيق أثناء كتابة هذا التقرير. غير أن تعقب طائرة تحمل رقم تسجيل مجهولا مستحيل عمليا، ويحتمل أن تكون الطائرة تستعمل عدة تسجيلات، وتنتقل بسرعة من تسجيل إلى آخر لتفادي الضبط. وهذه الحالات الواضحة من إساءة استعمال إجراءات الطيران الدولية لا يمكن ضبطها بسهولة إلا إذا تعاون مراقبو الملاحاة والسلطات الوطنية للمطارات في عدة بلدان، وتعقبوا هذه الطائرات بفعالية وتبادلوا المعلومات بشأن أماكن وجودها وعملياتها.

## باء - الطائرات المسجلة في ليبيريا

٢٢١ - نظرا لقوانين الترخيص والقوانين الضريبية المتساهلة في ليبيريا، ظل هذا البلد لسنوات عديدة يوفر علم الملازمة لقطاع هامشي من صناعة النقل الجوي. فالشركة التي تتأسس في ليبيريا تستطيع أن تجعل مكاتبها الإدارية في بلد آخر وتقوم بأنشطتها التجارية في أي مكان من العالم. وليست ملزمة بإيداع أو تسجيل أسماء مسؤولي الشركة أو المساهمين فيها، ولا يشترط أي حد أدنى لرأس المال. وبالإمكان الحصول على إثبات الوجود القانوني للشركة في يوم واحد. كما سنت ليبيريا قوانين متساهلة للملاحاة البحرية والجوية تخول لأصحاب السفن والطائرات قدرا أقصى من المرونة وتوفر لهم التغطية، بحد أدنى من التدخل التنظيمي الرقابي. ويتنافس رجال الأعمال في عدة بلدان لاستقطاب الزبائن لهذه التسجيلات الخارجية. وقد أدى هذا النظام إلى إخلال تام بالسلامة الجوية وانعدام تام للمراقبة على الطائرات المسجلة في ليبيريا والعاملة على نطاق عالمي.

٢٢٢ - وطلب الفريق وثائق بشأن كل سجلات الطائرات الليبرية من سلطات الطيران المدني الليبرية ووزارة النقل، غير أنه أخبر بأن تلك الوثائق ضاعت أو أتلقت بسبب الحرب الأهلية الليبرية. وأورد جدول للطائرات المسجلة في ليبيريا قدمته وزارة النقل إلى الفريق ٧ طائرات فقط. ولم تتح أي وثائق عما يزيد على ١٥ طائرة أخرى حددها الفريق. وبالتالي فإن العديد من الطائرات الحاملة للعلم الليبري غير معروفة فيما يبدو لدى السلطات الليبرية، ولا تفتش أو تعان في البلد. والعديد منها يشتغل انطلاقاً من مطارات في وسط أفريقيا (ندجيلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو لواندا في أنغولا، أو المطارات الوطنية للكونغو - برازافيل، ورواندا، وكينيا، وغابون) أو في الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة، أو طرابلس في ليبيا، أو الخرطوم في السودان).

٢٢٣ - وقد فرض العديد من البلدان (بما فيها بلجيكا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة وإسبانيا) في السنوات الأخيرة حظراً على الطائرات المسجلة في ليبيريا يمنعها من استخدام مجالها الجوي ومطاراتها، لأسباب تعود في جزء منها إلى النشاط الاحتياطي فيما يتصل بتسجيلها. وعلى سبيل المثال، فإن التسجيل غير المشروع لأكثر من طائرة واحدة تحت نفس الاسم ممارسة كثيراً ما يشير إليها مفتشو المطارات في أفريقيا. ومن المسلم به على نطاق واسع أن الطائرات المسجلة في ليبيريا تحت اسم يبدأ بحرفي EL والعاملة في أفريقيا ومطارات أخرى في الإمارات العربية المتحدة تستخدم عموماً في النقل غير المشروع للأسلحة.

### جيم - الأشخاص الرئيسيون في سجل الطيران بليبريا

٢٢٤ - يقوم مواطن كيني اسمه سانجيفان روبراه بدور رئيسي في سجل شركات الطيران بليبريا وفي تجارة الأسلحة. وقبل تورطه في ليبيريا، كانت لسانجيفان روبراه مصالح منجمية في كينيا، وكان شريكاً مع شركة Branch Energy (كينيا). وتملك هذه الشركة حقوق التعدين في سيراليون، وقد توسّطت للشركة العسكرية الخاصة، Executive Outcome، لدى الحكومة هناك في ١٩٩٥. كما يعرف عن روبراه أنه سمسار أسلحة. وقد عمل في جنوب أفريقيا مع رولف فان هيردن، وهو زميل سابق في شركة Executive Outcome، وقاماً معاً بأعمال تجارية في رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أماكن أخرى. وكان روبراه مسؤولاً عن شركة طيران في كينيا، هي شركة Simba Airlines، إلى أن اضطرت الشركة إلى إغلاق أبوابها بسبب التحقيقات في مخالفاتها المالية.

٢٢٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، رخص وزير النقل الليبري لروبراه بالعمل 'وكيلاً للطيران المدني العالمي' لدى مصلحة التنظيم الرقابي للطيران المدني الليبري، والتحقيق في سجل الطيران المدني الليبري وتنظيمه. وكان الغرض الظاهري للتحقيق الذي عهد به إلى

روبراه هو 'تعليق و/أو إلغاء تسجيل تلك الطائرات التي تحمل شهادات غير مشروعة صادرة بدون علم الحكومة'. وخلال زيارته لليبريا، استفسر الفريق وزارة النقل، ووزارة العدل، وسلطات الشرطة عن روبراه وعمله، وأُخبر بأن روبراه غير معروف لديها.

٢٢٦ - ويسافر سانجيفان روبراه بجواز سفر دبلوماسي ليبري باسم سمير م. نصر. ويعرفه الجواز بكونه نائب مفوض الشؤون البحرية في ليبريا.

٢٢٧ - وعين وزير النقل الليبري في السابق مواطنا بريطانيا، اسمه مايكل ج. هاريدين، رئيسا لمصلحة التنظيم الرقابي للطيران المدني الليبري، عن طريق مكتب في المملكة المتحدة. وأخبر هاريدين الفريق بأنه لم تعد له أي علاقة بتسجيل الطائرات الليبرية. غير أنه أقر بوقوع أنشطة غير مشروعة في تسجيل الطائرات الليبرية.

٢٢٨ - واستخدمت شركة طيران اسمها Santa Cruz Imperial/Flying Dolphin، ومقرها في الإمارات العربية المتحدة، السجل الليبري لطائراتها، دون علم السلطات الليبرية فيما يبدو إلى غاية ١٩٩٨. واستخدمت أيضا سجل سوازيلند إلى أن شطبته حكومة سوازيلند من السجل في ١٩٩٩. وشطب من السجل ما مجموعه ٤٣ طائرة كانت تشغلها الشركات التالية: Air Cess و Air Pass و Southern Cross Airlines و Flying Dolphin و Southern Gateway Corporation. واستنادا إلى حكومة سوازيلند، فإنه 'على الرغم من اختلاف الأسماء، فإن بعض الشركات ليست إلا شركة واحدة ولا تعمل انطلاقا من سوازيلند'. وعندما اكتشفت أن بعض الطائرات لا تزال تشتغل، أرسلت حكومة سوازيلند معلومات إلى سلطات الطيران المدني في الإمارات العربية المتحدة التي تستقر فيها بعض الطائرات. وقامت بذلك لأسباب منها قلقها من صلاحية تلك الطائرات للطيران، ولأنها من جهة أخرى تعتقد أن مشغليها ربما تورطوا في الاتجار بالأسلحة. ويملك شركة Flying Dolphin الشيخ عبد الله بن زيد بن صقر آل النهيان، وهو شريك لفكتور باوت.

٢٢٩ - وفكتور باوت مشهور يعمل لحساب فعاليات من غير الدولة مشمولة بالحظر في أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي أماكن أخرى. واسمه فكتور فاسيليفيتش باوت غير أنه يعرف عموما باسم فكتور بوت ويشار إليه في دوائر إنفاذ القانون بـ 'فكتور ب'. لأنه يستعمل على الأقل خمسة أسماء مستعارة بصيغ مختلفة لاسمه العائلي. وقد ولد في دوشاني، بطاجيكستان، وتدرّب في صفوف القوات الجوية بروسيا، ويقال إنه اشتغل ضابط مخبرات في الكي جي بي بفترة قصيرة قبل نهاية الحرب الباردة. ثم انتقل إلى الأعمال التجارية الخاصة، فأنشأ شركات طيران في أوروبا الشرقية. واليوم، يشرف فكتور باوت على شبكة متشعبة تتألف من طائرات يربو عددها على ٥٠ طائرة، وعشر شركات

طيران، وشركات للشحن الجوي بطائرات مستأجرة وشركات لتوزيع الشحن الجوي تورط الكثير منها في نقل حمولات غير مشروعة. ويعيش باوت نفسه في الإمارات العربية المتحدة.

٢٣٠ - واستخدم باوت سجل الطيران الليبري استخداما واسعا فيما يتصل بشركته، Air Cess Liberia. وقد ضبط فريق الأمم المتحدة الذي يحقق في انتهاكات الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على يونيتا في أنغولا، ٣٧ رحلة لنقل الأسلحة، كلها بشهادات مزورة للمستخدم النهائي وبرامج رحلات مزورة، أحرقت بطائرات مسجلة في ليبيريا يشغلها فكتور باوت، في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. ويقيم فكتور باوت في الإمارات العربية المتحدة ويوجد مقر العديد من شركات طيرانه هناك، ويقدم خدمات الرحلات غير النظامية إلى الشركات في أكثر من عشرة بلدان. غير أن طائراته مسجلة في أماكن أخرى: في غينيا الاستوائية وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها.

٢٣١ - ومن الشركات التي يسيطر عليها باوت ومجموعته المسماة Air Cess/Transavia Travel Cargo، شركة طيران أفريقيا الوسطى. وفي أوائل عام ٢٠٠٠، شرعت جمهورية أفريقيا الوسطى في التحقيق في احتيال يتعلق بتسجيل طائرة تشغلها شركة طيران أفريقيا الوسطى، لأن بعض الطائرات التي ترفع علم هذه الجمهورية تشتغل بدون ترخيص.

٢٣٢ - وسجلت في سوازيلند في فترة لاحقة طائرة إليوشين ٧٦، مسجلة في ليبيريا تحت اسم Air Cess Liberia في ١٩٩٦. ثم شطبته مصلحة الطيران المدني لاحقا من سجل سوازيلند بسبب المخالفات. فانتقلت الطائرة إلى سجل جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث حصلت على تسمية TL-ACU باسم شركة طيران جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحمل الطائرة أحيانا تسجيل حكومة الكونغو (برازافيل). وعلى غرار طائرات باوت الأخرى، يوجد مقر الطائرة في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة.

٢٣٣ - واستخدمت هذه الطائرة في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٠ لنقل الأسلحة من أوروبا إلى ليبيريا. وقامت هذه الطائرة وطائرة أنطونوف بنقل أربع شحنات إلى ليبيريا، ثلاث في تموز/يوليه وواحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٠. وشملت الحمولة طائرات هليكوبتر هجومية، ومروحيات احتياطية، ونظم مضادة للدبابات والطائرات، وصواريخ، ومركبات مدرعة، ورشاشات، وما يقارب مليون عيار ناري من الذخيرة. وكانت طائرات الهليكوبتر من طراز Mi-2 و Mi-17. وقبل ذلك بأشهر قليلة، نقلت طائرتا هليكوبتر من طراز Alouette-3 في طائرة حكومية ليبية، غير أن هاتين الطائرتين استعيرت عنهما بالطائرات التي جلبت مؤخرا ويعتقد أنها لم تعد في ليبيريا. (ترد في الفقرة ٢٤٧ أدناه إشارة إلى المصادر

الأوروبية للأسلحة). وهذه الشحنات التي تمت كلها بعد انهيار اتفاق لومي للسلام، تثير القلق بصفة خاصة.

٢٣٤ - وقد نظم هذه المعاملات فكتور باوت في الإمارات العربية المتحدة، وغوس فان كوينهوفن، المذكور في الفقرة ٢١٧ أعلاه. واستخدمت طائرة إليوشين ٧٦ تحت اسم TL-ACU في نقل طائرات الهليكوبتر. وعمل باوت مع أحد متعهدي الشحن في أبيدجان. وأنشأ سانجيفان روبراه شركة وهمية تحت اسم Abidjan Freight واستخدمها واجهة لإخفاء برنامج الرحلات والوجهة الأخيرة للطائرة. وكان برنامج الرحلة الرسمي هو 'عنتيبي - روبرتسفيلد - أبيدجان' غير أن الحمولة أفرغت في روبرتسفيلد. وكانت الأسلحة قد جلبت من أوروبا الوسطى وآسيا الوسطى.

#### دال - المكاتب في الإمارات العربية المتحدة

٢٣٥ - تعمل كل شركات باوت تقريبا في الإمارات العربية المتحدة، بصرف النظر عن مكان تسجيلها. ويستخدم مطار الشارقة 'مطارا للملاءمة' للطائرات المسجلة في العديد من البلدان الأخرى، من قبيل سوازيلند وغينيا الاستوائية وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيريا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، قامت سلطة الطيران الليبرية بإيقاف ١٥ طائرة لشركة Santa Cruz Imperial/Flying Dolphin، مؤقتا، وهي طائرات مسجلة كلها في ليبيريا غير أنها تعمل انطلاقا من الشارقة. وتخضع هذه الطائرات أيضا لتحقيق في سوازيلند وفي جنوب أفريقيا، وقد منعت أخيرا من استخدام مطارات هذين البلدين.

٢٣٦ - وتدرك سلطات الإمارات العربية المتحدة خطورة المسألة. وقد أحرزت الفريق بأنها بصدد اتخاذ تدابير من شأنها أن تجعل من الصعب على الطائرات المسجلة في مكان آخر أن تبقى في الإمارات العربية المتحدة لمدة تزيد على السنة دون الخضوع لتفتيش محلي. ولعل تحسين إجراءات التسجيل وعمليات التفتيش المتعلقة بالسلامة من شأنه أن يجعل هذه الطائرات صالحة للطيران، غير أنه لا يعالج مسألة تهريب الأسلحة. وقد أثرت الشواغل التي أعرب عنها الفريق في فترة سابقة في الإمارات العربية المتحدة، ومن غير الواضح ما إذا اتخذت أي إجراءات جديدة في هذا الصدد.

## سادسا - المسائل الأخرى

### ألف - دور الجمارك في البلدان المصدرة وبلدان المرور العابر

٢٣٧ - فيما يتعلق بتسليم طائرات الهليكوبتر العسكرية والقذائف ذات العيار الكبير في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٠، لم يحصل الفريق على معلومات دامغة حول المصدر الدقيق للإمدادات. غير أن الفريق يعتقد بصفة عامة أنه ينبغي اتخاذ مبادرات لتعزيز قدرة البلدان في أوروبا الشرقية على مراقبة تصدير الأسلحة بعناية أكبر، إذ يصعب إخفاء شيء بحجم طائرة عمودية عسكرية من طراز Mi-17، ولا يعقل ألا تكتشف السلطات الجمركية في بلدان المنشأ تزويد ليبيا بمعدات من هذا النوع ما لم يكن خط الرحلة الجوية كاذبا وشهادات المستعملين النهائيين كاذبة، أو ما لم يقبض المسؤولين الجمركيين عند نقاط الخروج مقابل مرور المعدات. ويشير تورط طائرات فيكتور باوت باستمرار بشحن الأسلحة من أوروبا الشرقية إلى المناطق التي تدور فيها الحروب في أفريقيا إلى الاحتمال الثاني. وعليه، هناك ما يدعو إلى إجراء تحقيق جدي في قدرة سلطات الترخيص والمراقبة في أوروبا الشرقية.

٢٣٨ - وعندما يكون الأمر يتعلق بغرب أفريقيا، فإن أية طائرة تنطلق من أوروبا الشرقية يجب أن تقف على الأقل مرة واحدة في منتصف الطريق للتزود بالوقود. وفي تلك المطارات التي يتم فيها التزود بالوقود يمكن إجراء عمليات تفتيش والكشف عن البضائع غير المشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، تمر في كثير من الأحيان شحنات الأسلحة التي تنتهك العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة بالبلدان المجاورة للدولة المفروض عليها الحظر. وتتوفر في هذه البلدان إمكانية ثالثة لتفتيش البضائع. وهناك حالات مهمة قليلة تم فيها منع طائرات منطلقة من أوروبا الشرقية ومحملة بالأسلحة من الطيران عندما وصلت إلى مواقع هامة للتزود بالوقود، مثل القاهرة أو نيروبي أو عنتيبي أو أماكن أخرى في غرب أفريقيا.

٢٣٩ - ولا يكفي مجرد تعزيز المراقبة الجوية أو مراقبة الحدود لوقف مشكلة الرحلات الجوية التي تنقل الأسلحة غير المشروعة. فهناك حاجة إلى وجود تنسيق وإلى تبادل المعلومات بين أي بلد من بلدان المنشأ وأي بلد من بلدان الوصول فيما يتعلق بالشحنات العسكرية الدولية، وتستطيع سلطات الجمارك والمطارات أن تلعب دورا على نفس القدر من الأهمية في تنفيذ العقوبات. وقد وضعت منظمة الجمارك العالمية وثيقة واحدة موحدة لتوثيق وتوحيد إجراءات الإعلان والتفتيش عن البضائع في نقاط عبور الحدود، أو الموانئ، أو المطارات.

## باء - دور السلطات والمفتشين في المطارات

٢٤٠ - الطائرات التي تقبط أو تشحن بضائع مرغمة على طلب ترخيص تشغيل أجنبي. ومديرية كل مطار مسؤولة عن التأكد من شرعية كل الطائرات التي تصل ومن شرعية مشغليها. ويتوفر هنا مستويان ممكنان للتفتيش يمكن استخدامهما لردع شاحني الأسلحة بصورة غير مشروعة. ويمكن عند هذين المستويين التدقيق في المعلومات المقدمة عن خط الرحلة الجوية لمعرفة ما إذا كانت كاذبة، وفي استخدام تسجيل مزيف للطائرة، وفي خلفية مشغل الطائرة. وإن هوية بعض مهربي الأسلحة والطائرات التي يستخدمونها معروفة جيدا.

٢٤١ - وينبغي أن تنظر سلطات المطارات في كل أنحاء العالم بعين الشك إلى استخدام أرقام تسجيل متعددة لطائرة واحدة، أو تغيير رقم التسجيل خلال الليل. واستطاع فيكتور باوت ومشغلون آخرون ينقلون بضائع غير مشروعة من الإفلات من العقاب في عدد من البلدان أكثر من المعقول. وفي حالات قليلة، لم تفرض عليه إلا غرامات ضئيلة لم تكن كافية لمنعه من التحالف المغربي مع أمراء الحرب، والزعماء المتمردين، والمجرمين في كثير من البلدان الأفريقية.

٢٤٢ - وعلى الرغم من أن بعض البلدان منعت بصورة مؤقتة أو دائمة الطائرات المسجلة في ليبيريا من الدخول في مجالها الجوي، ما زال التسجيل الليبري يستخدم بصورة احتيالية. وواضح أن هذه الممارسة منظمة انطلاقا من ليبيريا بالتعاون مع رجال أعمال مأكرين في الخارج، وظلت الطائرات الليبرية تؤدي دورا بارزا في كثير من البلدان الأفريقية، لا سيما في البلدان التي في حالة حرب.

## جيم - عدم احترام وقف تصدير الأسلحة وعدم احترام حظر المفروض عليها

٢٤٣ - وافق الموقعون بصورة طوعية على اتفاق فاسينار الذي يضم بعض أكبر منتجي الأسلحة في العالم، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والذخائر، على المشاركة في مراقبة تصدير الأسلحة والذخائر. ووافق الموقعون أيضا على احترام وقف تصدير الأسلحة المفروض برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكبح جماح عمليات تصدير الأسلحة إلى غرب أفريقيا. ويعرب الفريق عن أسفه لأن أوكرانيا، وهي إحدى الدول الموقعة على اتفاق فاسينار، وبوركينا فاسو وهي دولة موقعة على الوقف المفروض برعاية الجماعة الاقتصادية، لم يكبحا عملية تصدير الأسلحة، ولم يظهر الاهتمام والاجتهاد الواجبين في تعاملهما المتعلقة بالأسلحة، وشاركا في صفقة أسلحة رئيسية بعد شهور قليلة من التوقيع على هذين الاتفاقين. وبالإضافة إلى ذلك، تم تحويل الأسلحة إلى ليبيريا ليستخدمها المتمردون في

سيراليون، وهذا انتهاك صارخ لروح الوقف المفروض برعاية الجماعة الاقتصادية والعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على ليبيريا وسيراليون.

٢٤٤ - لا يشمل الوقف المفروض برعاية الجماعة الاقتصادية الاتجار غير المشروع. غير أنه تم في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ عقد مؤتمر وزاري برعاية منظمة الوحدة الأفريقية بمدينة باماكو في مالي. وتم اعتماد إعلان حول الالتزام بموقف أفريقي مشترك يتعلق بالانتشار والتداول والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووافق الموقعون على تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على التعرف على الأسلحة غير المشروعة ومصادرتها وتدميرها، ووضع تدابير لمراقبة تداول وامتلاك ونقل واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإضفاء الطابع المؤسسي على البرامج التدريبية لمراقبة تداول الأسلحة غير المشروعة في أفريقيا والقضاء عليها.

٢٤٥ - وينبغي دائما أن تكون البضائع العسكرية مرفقة برخصة تصدير، وشهادة عن المستخدمين النهائيين، وبوليصة شحن، وفاتورة أولية بالإضافة إلى وصف مفصل لكل بند في البضائع. واتفاقية كيوتو المنقحة لعام ١٩٩٦ المتعلقة بالجمارك أساس كاف لهذه الإجراءات الحسنة، ولكن الاتفاقية معلقة إلى أن تقوم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتصديق عليها وتنفيذها. ومن شأن وثيقة واحدة تتكيف مع الظروف العالمية وترافق البضائع العسكرية أن توضح وضوحا أكبر بكثير لموظفي الجمارك أو السلطات المسؤولة عن التصدير أو المرور أو الاستيراد طبيعة البضائع بصورة دقيقة، وطبيعة الأطراف المعنية في مناوله أو شحن أو تسهيل أو شراء أو بيع الأسلحة. وإن تصديق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصورة عاجلة على الاتفاقية كخطوة أولى أمر ضروري.

## دال - وجوب إجراء مزيد من البحوث

٢٤٦ - الأصول المالية هي صلب جميع العمليات الإجرامية وإذا لم يتم استهداف الأصول المالية يمكن لهذه العمليات إيجاد ما يحل محل ما تم خسارته من العمال أو المعدات. وبسبب ضيق الوقت، لم يتمكن الفريق من الإمعان في الأصول المالية لزعماء الجبهة المتحدة الثورية، ومن يرعاهم، وأعضاء مجموعات الجريمة المنظمة التي تزودهم بالأموال. والمطلوب إجراء مزيد من التحقيق لمعرفة هذه الأصول واقتفاء أثرها، وتجميدها، ومصادرتها.

٢٤٧ - وبسبب ضيق الوقت، لم يتمكن الفريق من أن يجري تحقيقا كاملا في المصدر الأصلي (أي البلدان المنتجة) للأسلحة التي تنتهك حالات الحظر المعنية التي فرضها مجلس

الأمن. وكما سيرد أدناه (الفقرة ٢٥٠)، تتصل إحدى الحالات المعلقة بجائحة وقعت في كازاخستان، وهناك حالة أخرى تتعلق بشركة يوجد مقرها في مولدوفا اسمها رينان.

٢٤٨ - وفي مناسبات مختلفة وقبل وصول بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى سيراليون، فقدت قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أسلحة استولت عليها الجبهة المتحدة الثورية، عندما وقعت هذه القوات في كمين نصبه المتمرّدون. وأثناء حصار كونو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ مثلاً، استولى المتمرّدون على كمية كبيرة من أسلحة فريق الرصد، بما في ذلك عدد من المركبات المصفحة. غير أنه بالإضافة إلى ذلك، تلقى الفريق عدداً هائلاً من التقارير عن القوات النيجيرية في فريق الرصد والتي حصلت على أموال وماس وأغذية وبضائع أخرى مقابل الأسلحة. وتعتبر هذه المعلومات موثوقة ولكن إذا أريد التحقق من هذه الادعاءات أو إثبات عدم صحتها فيتعين القيام بمزيد من التحقيقات.

٢٤٩ - وحصل الفريق أثناء عمله على معلومات عن وجود علاقات بين الجبهة المتحدة الثورية والمتمرّدين في غينيا - بيساو ومع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في غرب أفريقيا. غير أن الأدلة غير دامغة، ويتعين القيام بمزيد من البحث، ويفضل أن يكون ذلك بالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون وسلطات مراقبة الحدود في المنطقة.

٢٥٠ - وهناك شريك لفيلكتور باوت، وهو مواطن روسي اسمه أوليغ غريغوروفتش أورلوف، يخضع لتحقيق حكومي في كازاخستان فيما يتعلق بتفريب طائرتي هليكوبتر من طراز Mi-8T إلى خارج البلد ووفقاً لحكومة كازاخستان، أورلوف نشط في أسواق أسلحة رابطة الدول المستقلة، وسورية، وسري لانكا، وباكستان، وكوريا الشمالية، وبعض البلدان الأفريقية، بما في ذلك أريتريا. وهو يتعامل مع الشركات التالية: Dunford-Avia Prog-ress Ltd. (Cyprus) و Global Omarus Technology Ltd. المعاد تسميتها مؤخراً EMM Arab System Ltd. (Cyprus) و Euroasian Financial Industry Group (Singapore and Malaysia) و Belmont Trading and Gulfstream. وإن مزيداً من التحقيق مع أورلوف وتعامله مع فيكتور باوت يمكن أن يلقي ضوءاً على مصدر هام لتدفق الأسلحة بصورة غير مشروعة إلى أفريقيا.

٢٥١ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أبلغت السلطات الأوغندية الفريق أن الجمارك الأوغندية صادرت في الآونة الأخيرة شحنة من الأسلحة يعتقد أنها مرسلة إلى مونروفا. وتم السماح للسلطات الأوغندية بالنقل الجوي للشحنة من عنيتي إلى كوناكري لكي تستخدمها وكالة الدفاع الكينية، غير أن خط الرحلة أظهر أن مكان الوصول الحقيقي للطائرة هو مونروفا. ويتوقع الحصول على مزيد من المعلومات.

## سابعاً - النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالأسلحة والجبهة المتحدة الثورية

٢٥٢ - تنتهك ليبيا بشكل نشط حالات الحظر التي فرضها مجلس الأمن فيما يتعلق باستيراد الأسلحة إلى أراضيها وإلى سيراليون. وتساعدتها بشكل نشط بوركينا فاسو. وتساعدتها بشكل ضمني جميع البلدان التي تقدم هذه الأسلحة، والبلدان التي تسمح بمرور الأسلحة عبر أراضيها أو فوق أراضيها بدون استفسار، والبلدان التي توفر تسهيلات للطائرات المستخدمة في هذه العمليات.

٢٥٣ - وإن تسجيل الطائرات في ليبيا مرتبط بصورة واضحة بالأنشطة غير القانونية التي تتجاوز السبب الاقتصادي لتسجيل الطائرات أو طاقمها خارج بلدها. وإن استخدام التسجيلات التي يتم شراؤها في ليبيا لغرض معين ولفترات قصيرة دون التأكد من الطائرة أو من مشغليها يستهدف بصورة واضحة التحايل على التعريف بهوية الطائرات المستخدمة في الأغراض غير المشروعة. والشخصيات الرئيسية المشتركة في هذه العمليات غير المشروعة بالتعاون الوثيق مع أعلى السلطات في ليبيا هي فيكتور باوت، وسانجيفان روبراه وليونيد مينين، والشيخ عبدالله بن زايد بن صقر آل نهيان.

٢٥٤ - وخلاصة القول، إن الجبهة المتحدة الثورية قادرة على الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة، والمعدات العسكرية، والعتاد المتصل بذلك نتيجة للعوامل الرئيسية التالية:

- القدرة الشرائية التي تستمدتها الجبهة من بيع ماس النزاع؛
- استعداد بعض البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة لبيع الأسلحة بغض النظر عن مستخدميها النهائيين؛
- استعداد بعض البلدان لتوفير شهادات للمستخدمين النهائيين و/أو تسهيل المرور الآمن للأسلحة عبر أراضيها؛
- النشاط غير الخاضع للأنظمة الرقابية إلى حد كبير لسماسرة الأسلحة الدوليين ووسطائهم؛
- الفساد؛
- عدم قدرة سيراليون وجيرانها على رصد ومراقبة مجالها الجوي؛
- مصلحة ليبيا في زعزعة استقرار جيرانها.

## ثامنا - توصيات بشأن الأسلحة، والنقل، ومراقبة الحركة الجوية

٢٥٥ - يوصي الفريق بشدة بعدم السماح فورا بتحليق جميع الطائرات التي تشغل برقم تسجيل EL وتوجد قواعدها في مطارات بخلاف مطارات ليبيريا وإلى أن يتم احترام الأحكام الواردة في التوصية التالية. ويشمل ذلك الطائرات التي توجد قواعدها في الشارقة ومطارات أخرى في الإمارات العربية المتحدة، وفي الكونغو (برازافيل)، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغابون، وأنغولا، ورواندا، وكينيا. والمطلوب من سلطات المطارات، ومشغلي الطائرات المسجلة في ليبيريا خلال السنوات الخمس الماضية أن يكون كل ما لديهم من وثائق، وسجلات، وتراخيص تشغيل، وسندات جوية، وبيانات بالشحنات جاهزة للتفتيش.

٢٥٦ - ويوصى كذلك بأن يطلب إلى جميع مشغلي الطائرات المذكورين في السجل الليبري، أينما كانت قاعدتهم، أن يرسلوا شهادة الكفاءة الجوية وترخيص التشغيل، ووثائق التأمين إلى مقر منظمة الطيران المدني الدولي في مونتريال، بما في ذلك وثائق عن التفتيش الذي تم القيام به خلال السنوات الخمس الماضية. وينبغي منع طائرات جميع المشغلين الذين لا يرسلون هذه المستندات إلى المنظمة الدولية من التحليق بصورة دائمة. كما أنه ينبغي منع الطائرات التي لا تتقيد بمعايير المنظمة الدولية من التحليق بصورة دائمة.

٢٥٧ - ويتعين على مجلس الأمن، من خلال منظمة الطيران المدني الدولي، واتحاد النقل الجوي الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية إصدار نشرة جامعة ترد فيها قائمة الطائرات الليبرية التي يمنع تحليقها والمعروفة لدى جميع المطارات في العالم.

٢٥٨ - وأوصت بوركينا فاسو في الآونة الأخيرة أن يشرف مجلس الأمن على آلية مقترحة ترأب كل الواردات من الأسلحة إلى أراضيها، واستخدامها، لفترة ثلاث سنوات. ويؤيد الفريق هذا الاقتراح. ويوصي الفريق أيضا بأن يقوم، بموجب هذه الآلية، بتفتيش جميع الواردات من الأسلحة والعتاد المرتبط بها إلى بوركينا فاسو خلال السنوات الخمس الماضية. ويوصي الفريق كذلك بأنه ينبغي أن تقوم أية دولة صدرت أسلحة خلال هذه الفترة إلى بوركينا فاسو بالتحقيق في الاستخدام النهائي الفعلي لهذه الأسلحة وتقديم تقرير عن نتائج التحقيق إلى مجلس الأمن وإلى برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية الذي أنشأه وقف تصدير الأسلحة المفروض برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٢٥٩ - وفي إطار الحالات التي تم فيها انتهاك العقوبات وحقق فيها الفريق، وفي إطار المعلومات التي تم جمعها في المنطقة، يوصى بأن يشجع مجلس الأمن بتعزيز برنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية الذي وضعته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من الانتربول ومنظمة الجمارك العالمية. وينبغي أن تتوفر لبرنامج التنسيق والمساعدة

قدرة فعلية على رصد الامتثال لحالات حظر الأسلحة وتداولها بصورة غير مشروعة في المنطقة.

٢٦٠ - وينبغي أن يشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن تضع لنفسها اتفاقات إقليمية ملزمة بين الدول التي لديها مناطق حدود مشتركة لبدء العمل بنظام رقابة فعال ومشترك ومتفق عليه دوليا يتضمن تسجيل وترخيص وجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويمكن تعزيز وتسهيل هذه الترتيبات الثنائية من خلال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية. وتستطيع منظمة الإنتربول أن تضع نظاما موحدا ومشتركا، وإدارة لقاعدة البيانات تشمل الحالات الهامة للتهريب وانتهاك العقوبات في المنطقة. ويمكن استخدام النظام الدولي لتعقب الأسلحة والمتفجرات الذي وضعه الإنتربول لغرض تتبع مصدر الأسلحة.

٢٦١ - ويذكر الفريق في هذا التقرير أسماء بعض سماسرة الأسلحة ووسطائهم المسؤولين عن تزويد الجبهة المتحدة الثورية بالأسلحة. وينبغي وضع مشروع يوفر المعلومات عن هؤلاء السماسرة بالتعاون مع الإنتربول. وبالمثل، نظرا لأهمية النقل الجوي في عملية انتهاك العقوبات، ينبغي أيضا جمع المعلومات عن الشركات الرئيسية لنقل البضائع والتي تشارك في هذه الممارسات، بهدف استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بزيادة تعزيز تنفيذ هذه العقوبات.

٢٦٢ - وتقع مسؤولية تدفق الأسلحة إلى غرب أفريقيا على البلدان المنتجة للأسلحة فضلا عن تلك البلدان التي تمر بها هذه الأسلحة وتستخدمها. ويجب أن يجد مجلس الأمن طريقة لتقييد عملية تصدير الأسلحة، لا سيما من أوروبا الشرقية إلى مناطق الصراعات من خلال حظر إقليمي أو حظر تفرضه الأمم المتحدة. وإن في فضح أسماء هذه البلدان وتجريمها خطوة أولى ولكن يمكن النظر في فرض حظر على صادرات الأسلحة من بلدان منتجة معينة على غرار الحظر المفروض على الماس من البلدان المنتجة إلى أن يتم وضع مخطط لإصدار الشهادات يكون مقبولا دوليا.

٢٦٣ - وينبغي تعديل نظام حظر الأسلحة الحالي الذي فرضه مجلس الأمن لكي يشمل حظرا واضحا لتقديم التدريب العسكري وشبه العسكري.

٢٦٤ - وينبغي تشجيع بلدان غرب أفريقيا التي لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٩ لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم على أن تفعل ذلك.

٢٦٥ - وينبغي إجراء تحليل للأسلحة النارية التي استعيدت من المتمردين بالتعاون مع الإنتربول، ونظامه الدولي لتعقب أثر الأسلحة والمتفجرات. ومن شأن ذلك أن يساعد على زيادة معرفة المشتركين في عملية إمداد الجبهة بالأسلحة.

٢٦٦ - وينبغي أن يطلب من منظمة الجمارك العالمية أن تعطي رأيها إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بوضع تدابير كافية لرصد واكتشاف الأسلحة والعتاد المرتبط بها إلى الجهات غير الحكومية وإلى البلدان المفروض عليها حظر للأسلحة.

٢٦٧ - وينبغي النظر في وضع برنامج تدريبي خاص للمسؤولين عن إنفاذ القانون الدولي ووكالات الأمن، وموظفي المطارات والجمارك في غرب أفريقيا لتدريبهم على رصد العقوبات، وإعداد كتيب أو كتيبات عن رصد العقوبات لتستخدمه سلطات المطارات والشرطة في كل أنحاء العالم.

٢٦٨ - وينبغي أن ينظر في إمكانية وضع مراقبين متخصصين تابعين للأمم المتحدة في المطارات الرئيسية في المنطقة (وربما أبعد من ذلك)، للتركيز على المناطق الحساسة وتنسيق النتائج التي يتوصلون إليها مع المطارات الأخرى. ومن شأن ذلك أن يمكن من التعرف على الطائرات المشتبه بها على نحو أفضل. ومن شأن ذلك أيضا أن يخلق رادعا ضد الاتجار غير المشروع، ويولد معلومات ضرورية لمعرفة الطائرات، وأصحابها ومشغليها الذين ينتهكون عقوبات الأمم المتحدة والحظر الذي فرضته الأمم المتحدة.

٢٦٩ - وينبغي أن ينظر مجلس الأمن في الوسائل التي يمكن بها تحسين رقابة الحركة الجوية في غرب أفريقيا ومراقبتها، بهدف الحد من الحركة غير المشروعة للأسلحة. ويمكن أن يشمل ذلك:

- تشجيع تركيب رادارات أولية في جميع المطارات الرئيسية في غرب أفريقيا وإيجاد الدعم المالي لتحقيق ذلك. ولا تستطيع إلا الرادارات الكبرى أن تكتشف على نحو مستقل حركة الطائرات؛
- والبديل هو أن توضع "رادارات كاذبة" تخلق بيئة رادارية من خلال استخدام وسائل قوية لإرسال بيانات جوية/أرضية عبر السواتل؛
- الاشتراط بأن يستخدم في المنطقة النظام العالمي لتحديد المواقع ومطالبة الطائرات بأن تكون مزودة بالمعدات الملاحية الملائمة، مع تركيب المعدات الملائمة لها على الأرض. وسيستلزم ذلك أن يطلب من الطائرات التي تخلق في غرب أفريقيا أن

يكون على متنها أو أن تكون مزودة بأجهزة ملاحية تمكن مراقبي الحركة الجوية على الأرض من التعرف على أية حركة في أي مكان وفي أي وقت في قطاعهم؛

- تشجيع منظمة الطيران المدني الدولي والوكالات المعنية الأخرى على مساعدة الدول في تعزيز الاستقلال المالي لهيئاتها المنشأة لإدارة الملاحة الجوية.

## تاسعا - التوصيات الختامية

٢٧٠ - قدم الفريق في هذا التقرير مجموعة من التوصيات المحددة تتناول الماس، والأسلحة، واستخدام الطائرات لانتهاك العقوبات، وحركة الأسلحة غير المشروعة. وإن كثيرا من هذه التوصيات والمشاكل التي تصدى لها الفريق تتصل بالمؤيدين الرئيسيين للجهة المتحدة الثورية، وليبريا - أي رئيسها وحكومتها، والأفراد والشركات التي تتعامل معها. ويلاحظ الفريق بقلق أن قرارات مجلس الأمن بشأن الماس والأسلحة تنتهك دون فرض أي عقوبات. وبالإضافة إلى ما سبق، يقدم الفريق التوصيات التالية.

٢٧١ - ينبغي النظر في أن تطبق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حظرا على السفر يشبه الحظر الذي فرضته أصلا الولايات المتحدة على كبار المسؤولين والدبلوماسيين الليبريين إلى أن تنهي ليبريا بشكل دامج الدعم الذي تقدمه إلى الجهة المتحدة الثورية وانتهاكها للجزاءات الأخرى التي فرضتها الأمم المتحدة.

٢٧٢ - والمسؤولون في صناعة الأخشاب في ليبريا مشتركون في مختلف الأنشطة غير المشروعة. وإن كميات كبيرة من العوائد تستخدم لتسديد قيمة الأنشطة غير الممولة من الميزانية، بما في ذلك شراء الأسلحة. وينبغي النظر في وضع حظر مؤقت على صادرات ليبريا من الأخشاب إلى أن تثبت ليبريا بصورة مقنعة أنها لم تعد تشترك في الاتجار المحرم بالأسلحة إلى سيراليون أو بالماس من سيراليون.

٢٧٣ - ينبغي النظر في إعطاء الأمانة العامة للأمم المتحدة القدرة على إجراء رصد مستمر للعقوبات وحالات الحظر التي فرضها مجلس الأمن. وهذا أمر لا بد منه لبناء قاعدة معرفية داخلية حول القضايا الراهنة مثل الماس، كما ذكر في الفقرة ١٦٥ أعلاه، بل الأهم من ذلك لا بد من إيجاد وعي بالمشاكل التي لن تحل على الأرجح في المستقبل القريب مثل مشكلة التجارة غير المشروعة بالأسلحة والعتاد المتصل بذلك.

## الجزء الثالث

## مذكرة تقنية بشأن نظم مراقبة الحركة الجوية في غرب أفريقيا

## أولا - معلومات أساسية

٢٧٤ - تشكل المعلومات التالية ورقة تقنية عن نظم مراقبة الحركة الجوية في غرب أفريقيا. وقد أدرجت في الفرع السابق من هذا التقرير التوصيات التي انبثقت عن هذا الفرع.

٢٧٥ - أولا، فيما يلي توضيح بشأن المصطلحات: ينقسم المجال الجوي إلى مجال سفلي ومجال علوي وإلى مناطق معلومات الطيران، التي قد تشمل، عند اللزوم، مناطق مراقبة طرفية أو مناطق مراقبة علوية.

٢٧٦ - ومنطقة معلومات الطيران مجال جوي ذو أبعاد محددة، تقدم فيه خدمة للمعلومات وخدمة للإنذار. أما منطقة المراقبة الطرفية فهي منطقة مراقبة تُنشأ، مبدئياً، عند تقاطع الممرات الجوية، حول مطار أو عدة مطارات هامة. وتدير المجال الجوي لغرب أفريقيا إما وكالات فوضت لها الحكومات هذه المسؤولية، أو إدارات تديرها الدولة. ومن هذه الوكالات والإدارات ما يلي:

- تعد وكالة سلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر مسؤولة عن المجالات الجوية لبوركينا فاسو، والسنغال، وغامبيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، ومالي، وموريتانيا، والنيجر؛
- وأنشأت سيراليون، وغينيا، وليبيريا منطقة روبرتس لمعلومات الطيران من أجل مراقبة مجالها الجوي؛
- وتدير غانا مجالها الجوي ومجال بنن، وتوغو، وسان تومي انطلاقا من منطقة أكرا لمعلومات الطيران؛
- وللرأس الأخضر مجال جوي أوقياني واسع يدعى منطقة سال لمعلومات الطيران؛
- وقسمت نيجيريا مجالها الجوي الوطني إلى جزأين هما: منطقة كانو لمعلومات الطيران وتمتد إلى الشمال ومنطقة لاغوس لمعلومات الطيران وتمتد إلى الجنوب.

٢٧٧ - واتفق الفريق، لأغراض هذا التقرير، أن يستعرض أولا نظم مراقبة الحركة الجوية في غرب أفريقيا، ثم يستعرض بعد ذلك النظم السائدة في منطقة روبرتس لمعلومات الطيران وفي البلدان الواقعة تحت ولاية هذه المنطقة. ولأسباب تتعلق بالتوقيت وعدم وجود رحلات

جوية، لم يتمكن فريق الخبراء المعني بهذا الموضوع من زيارة المراكز في أبيدجان، ولاغوس وجزيرة سال.

## ثانيا - نظم مراقبة الحركة الجوية في غرب أفريقيا

### ألف - إدارة الحركة الجوية

٢٧٨ - أعجب الفريق عندما لاحظ أن مناطق معلومات الطيران في غرب أفريقيا، بخلاف ما هو عليه الوضع في مناطق أخرى، لا تتبع بشكل صارم محيط الحدود الوطنية، وأن ترسيم هذه المناطق يتم عموما تمشيا مع الاحتياجات التشغيلية.

٢٧٩ - ولاحظ الفريق أيضا أن الشكل الحالي للمجال الجوي قد أعيد تحديده ليراعي توصية منظمة الطيران المدني الدولي، التي تطالب الدول بمراقبة المجالات في أقرب وقت ممكن، بغية زيادة سلامة الحركة الجوية. بيد أنه ما زال ينبغي عمل الكثير، وبخاصة في نيجيريا، ومالي، وموريتانيا، والنيجر وفي أنحاء أخرى.

٢٨٠ - ويربط تصميم الممرات الجوية، التي تعبر المنطقة، بين المطارات الرئيسية، أو أجهزة الراديو للمساعدة على الملاحة، التي تخدم هذه المطارات. وأكتف حركة جوية هي التي تكون في خليج غينيا (ممر أبيدجان - لاغوس)، ثم محور دكار/أبيدجان والحركة الجوية بين الشمال والجنوب. وتعد الحركة الجوية بين الشرق والغرب أقل كثافة. وما يزال المجال الجوي لغرب أفريقيا بعيدا كل البعد من الازدحام.

### باء - الاتصالات

٢٨١ - الوسيلة الأكثر شيوعا في خدمة النقل لدى الطيران (للاتصالات جو/أرض وجو/جو) هي التردد العالي، الذي له مدى طويل لكن له عيوب في الاستقبال، والتردد العالي جدا، غير ذي مدى طويل، لكنه أريح لدى الاستماع. وتعمل هاتان التكنولوجيتان بصورة جيدة عموما. فقد أثبتت دراسة أجراها اتحاد النقل الجوي الدولي بشأن هذا الموضوع في أيار/مايو ٢٠٠٠، أن التردد العالي جدا يتزايد استخدامه وتحسن بقدر كبير، نوعية وتوافر، من جهة، وأن التردد العالي لا يزال الوسيلة المتاحة الوحيدة في عدة قطاعات من جهة أخرى.

٢٨٢ - وفي عدة بلدان في هذه المنطقة الفرعية، تستخدم الحزمة الجانبية الوحيدة للربط بين المطار الرئيسي والمطارات الداخلية.

٢٨٣ - وتعمل خدمة الطيران الثابتة، التي تضمن نقل خطط الطيران وسائر رسائل الطيران بين نقاط ثابتة محددة، بصورة جيدة إلى حد ما، وبخاصة في المطارات الرئيسية. وقد تحسن الأداء بفضل تنفيذ مشروع سات كوم (اتصالات السواتل) الذي أعدته منظمة الطيران المدني الدولي وموله صندوق التنمية الأوروبي. وقد سهل نظام سات كوم، الذي يستخدم تكنولوجيا المحطة الطرفية ذات الفتحة الصغيرة جدا، تنفيذ عدة دوائر للخدمة الثابتة ودوائر هاتفية في المنطقة. وركب العديد من المنشآت التي تستخدم تكنولوجيا المحطة الطرفية ذات الفتحة الصغيرة جدا في المنطقة، وهناك مشاريع أخرى في طور التنفيذ، وبخاصة في المجالات الجوية الشاسعة التي تديرها وكالة سلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر.

٢٨٤ - لكن الخدمة الثابتة كثيرا ما تُدعم، أو يستعاض عنها بشبكة سيتا (الشركة الدولية لاتصالات الطيران السلكية واللاسلكية)، وهي شبكة خاصة تستعملها شركات الطيران عموما. أما عتبة ٩٧ في المائة من قوة الإشارة المتاحة التي أوصت بها منظمة الطيران المدني الدولي فكثيرا ما لا يتم التوصل إليها أبدا.

٢٨٥ - وفيما يتعلق بدوائر (الهاتف المباشر) ATS/DS، التي تعتمد على استخدام شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية العامة، فيبدو أنها تعمل في منطقة وكالة سلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر (داكار/باماكو، نيامي/أواغادوغو وما إلى ذلك) نظرا لتشابه المعدات، بصورة أفضل مما هي عليه خارج تلك المنطقة (بوبو/أكرا، وباماكو/روبرتس). وتمكن هذه الدوائر مراقبين يعملان في مركزين متجاورين من تبادل بيانات الحركة الجوية. وعادة، عندما لا تعمل دوائر الهاتف المباشر، يستخدم المراقبون التردد العالي من أجل التنسيق. ولا يوصى بهذه الممارسة. وإجمالا يظل قطاع الاتصالات ضعيفا.

## جيم - الملاحة

٢٨٦ - تعمل الأجهزة الرئيسية للمساعدة على الملاحة في المنطقة بصورة جيدة نوعا ما. غير أن العديد من هذه الأجهزة بلغ حده الأقصى من حيث الخدمة، وبخاصة نظم التزول بأجهزة البيان.

٢٨٧ - ويُعمل بمناورات التوجيه المتعددة الاتجاهات بالتردد العالي جدا، سواء أكانت معها أجهزة لقياس المسافات أم لم تكن، في جميع المطارات الدولية وتعمل بشكل عادي عموما. وينطبق هذا القول على المناورات اللااتجاهية، التي تستخدم في كل الأنحاء تقريبا. وتعمل جميع هذه المرافق الأرضية على إتاحة ملاحاة آمنة في المنطقة.

## دال - المراقبة

٢٨٨ - نادرا جدا ما يستخدم الرادار في غرب أفريقيا. ويبرر ذلك التوضيح الذي أعطي للفريق حيث أن منظمة الطيران المدني الدولي توصي بألا تستخدم الدول الرادار إلا عندما تستدعي الحالة ذلك حقا. وإذا أخذ بهذه التوصية كقاعدة، فلن تنطبق إلا على دول خليج غينيا (غانا، وكوت ديفوار، ونيجيريا).

٢٨٩ - وبناء على ذلك ركبت غانا رادارا في أكرا لتغطية القطاع الغربي من مجالها الجوي. وينفذ حاليا مشروع سيمكن غانا من تغطية مجالها الجوي بكامله، بما في ذلك المجال الجوي لبنن وتوغو. وفي نيجيريا، تجري حاليا الاستعاضة عن رادار لاغوس. أما رادار أبوجا فيعمل على مدى ٥٠ ميلا بحريا.

٢٩٠ - وخضع نظام رادار ثانوي لاختبارات في أبيدجان في السنوات القليلة الماضية. وقد أُجِّل تشغيله رسميا بسبب مشكلة نشأت بين الحكومة ووكالة سلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر، التي تدير المجال الجوي. بيد أن هذا الرادار أثبت أنه مفيد جدا. ومثالا على ذلك، أبلغ الفريق أن طائرة متوجهة إلى الغرب أدركت، بعد ساعات قليلة من إقلاعها مؤخرا من أكرا، أن أجهزة الملاحة فيها لم تعد تعمل. ولذلك قررت العودة إلى أكرا، نقطة انطلاقها. وبعد ذلك بفترة قصيرة، شوهدت الطائرة على شاشات رادار أبيدجان متوجهة إلى الشمال. وقد تمكن مراقبو كوت ديفوار من إرشادها إلى محطتها النهائية بأمان.

٢٩١ - وأبلغ الفريق أن وكالة سلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر أجرت، كجزء من تمرين على المراقبة، تجارب على نظام المراقبة التابعة للتلقائية، كانت إيجابية. لكن الوكالة كفت الحديث عن هذه التجارب خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية.

٢٩٢ - وتنص خطة تنفيذ الاتصالات، والملاحه، والمراقبة/إدارة الحركة الجوية (١٩٩٥-٢٠٠٥) على تركيب جهاز للمراقبة التابعة للتلقائية في دكار وفي جزيرة سال لرصد مناطق معلومات الطيران الأوقيانية.

٢٩٣ - ويلاحظ أن غياب الرادار خلّف فراغا كبيرا وأن جميع سلطات الطيران و/أو السلطات العسكرية التي سألها الفريق ذكرت هذه المشكلة. وكثيرا ما تعلم السلطات بانتهاك مجالها الجوي بواسطة ربانة الطائرات الذين يصادفون حركة جوية غير قانونية. وتدرك هذه السلطات أيضا أن باستطاعة مسيري الطائرات أن يعملوا دون التعرض إلى العقاب في المجالات الداخلة تحت سيادتها، دون علم منها. وفي بعض الأحيان، تتصل السلطات المحلية بل يتصل حتى أفراد محليون بهذه السلطات لابلأغها بوجود طائرة تعبر الأجواء. وتتعترف السلطات العسكرية بعدم امتلاكها للوسائل الكفيلة باعتراض سبيل الحركة الجوية، وهو

ما يعد ممارسة عادية في أنحاء أخرى. ومن الاحتياجات الرئيسية التي جرى الحديث عنها أيضا تنظيم دورات تدريبية ودروس للاطلاع على آخر المستجدات.

٢٩٤- ورغم غياب الرادار، ما تزال خدمات الحركة الجوية في غرب أفريقيا تقوم بالعناصر الأساسية للمراقبة، من منع للاصطدام بين الطائرات في الجو وعلى الأرض، وتسريع للحركة الجوية وتنظيمها عموما.

### ثالثا - منطقة روبرتس لمعلومات الطيران

#### ألف - نظرة عامة

٢٩٥- تعد منطقة روبرتس لمعلومات الطيران جزءا منفصلا عن منطقة داكاز لمعلومات الطيران. ففي كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، أنشأها سيراليون وغينيا وليبيريا، التي قررت أن تدير مجالها الجوي بصورة مشتركة. وسميت هذه المنطقة باسم مطار روبرتس الدولي (المعروف أيضا بروبرتسفيلد)، الذي استضاف المقر عند إنشاء المنطقة. ونقل المقر إلى فريتاون في حزيران/يونيه ١٩٩٠ نتيجة اندلاع الحرب في ليبيريا. ثم جعل هذا المقر في كوناكري منذ حزيران/يونيه ١٩٩٧ نتيجة اندلاع الحرب في سيراليون. ولاحظ الفريق أيضا أن المباني التي استضافت المقر وقدمت الخدمات التقنية إليه، ليست نماذج هندسية، سواء أعلق الأمر بروبرتسفيلد، أم بفريتاون وكوناكري. ففي كوناكري، على سبيل المثال، يعد المبنى الذي توجد فيه إدارة منطقة معلومات الطيران قديما وصغيرا وصعب المسالك. وليس مركز معلومات الطيران بأفضل منه بكثير. إذ يوجد في غرفة واحدة ضيقة جدا، ومعدات المراقبة فيه قديمة. فكل شيء في المركز يعود عهده إلى حقبة سابقة. ويشكو المراقبون من ظروف عمل غير ملائمة.

#### إدارة الحركة الجوية

٢٩٦- تمتد منطقة المراقبة الطرفية التابعة لمنطقة روبرتس لمعلومات الطيران على مدى ٤٠ ميلا بحريا شمال كوناكري و ٩٩ ميلا بحريا جنوب مونروفيا. وتشمل لذلك ثلاثة مطارات، وتقدم تغطية ذات تردد عال جدا أيضا. وأكثر الممرات الجوية نشاطا الممر UB 600، الذي يمتد من داكاز إلى أبيدجان. وتعد الحركة الداخلية في سيراليون، وغينيا، وليبيريا ضئيلة جدا.

٢٩٧- ومركز روبرتس لمعلومات الطيران مسؤول عن جميع عمليات الطيران ويتولى الرحلات الجوية التي تتجاوز ارتفاع ٣٠٠٠ قدم بعد الإقلاع. ولدى الهبوط، يحيل الحركة الجوية على برج المراقبة المحلي عندما تصل الطائرة الهابطة مستوى ٤٠٠٠ قدم.

٢٩٨- وتعلم السلطات التي تقدم الخدمات إلى الحركة الجوية بوجود حركة غير قانونية عابرة للحدود. وتعلم ذلك من الربانة الآخرين الذين يخلقون في مجالها الجوي من جهة، ومن السلطات المشرفة للبلدان الثلاث من جهة أخرى.

#### الاتصالات

٢٩٩- يعمل مركز روبرتس لمعلومات الطيران بتردد عال جدا يغطي منطقة المراقبة الطرفية بكاملها. ويستخدم المركز التردد العالي للاتصال بفريتاون ومونروفيا.

٣٠٠- ويعمل نظام الهاتف المباشر ATS/DS بصورة عادية في دكا وأبيدجان. ويستخدم هاتف يعمل بالإريديوم للاتصال عبر السواحل مع باماكو.

٣٠١- ولا تعمل المحطات الطرفية ذات الفتحة الصغيرة جدا إلا في كوناكري. فمحطة فريتاون معطلة. وخدمة الطيران الثابتة لا تعمل في منطقة روبرتس لمعلومات الطيران.

#### الملاحة

٣٠٢- توجد أجهزة المساعدة على الملاحة ( نظم التزول بأجهزة البيان، ومنارات التوجيه المتعددة الاتجاهات التي تعمل بالتردد العالي جدا/ أجهزة قياس المسافات، والمنارات اللااتجاهية) في ثلاثة مطارات، باستثناء مطار روبرتس (مونروفيا) حيث تعطلت منارات التوجيه المتعددة الاتجاهات لمدة طويلة جدا.

#### المراقبة

٣٠٣- لا يوجد أي رادار في منطقة روبرتس لمعلومات الطيران. غير أن الفريق لاحظ أن هذه المنطقة أدرجت إقامة رادار ضمن خطة الملاحة الجوية لمنطقة أفريقيا والمحيط الهندي.

### باء - غينيا

٣٠٤- في كوناكري، أبلغ الفريق بالحادث التالي: في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، كان طاقم طائرة من طراز أنطونوف ١٢، مسجلة في أوكرانيا ومستأجرة لمدة زمنية من الخطوط الجوية الغينية، يقوم بأعمال صيانة للطائرة التي أوقفت عن الطيران بسبب نزاع حول العقد. طلب الطاقم الإذن من برج المراقبة للوقوف في طابور الإقلاع، من أجل اختبار المحركين. منح الإذن. وبعد ذلك بقليل، أقلعت الطائرة واختفت في الأجواء الغينية بدون الإعلان عن خطة الطيران، وبدون ترخيص وبدون الرد على العديد من النداءات الموجهة من البرج. ولم يُعلن عن هبوط الطائرة في فريتاون إلا بعد مرور بضع ساعات. فهذا مثال حي على ما قد يحدث في المطارات في هذه المنطقة.

٣٠٥- وتلاحظ سلطات الطيران المدني في غينيا أن بلادها تتجاز فترة صعبة، وأنها اتخذت تدابير لمراجعة اتفاقات عبور الأجواء والهبوط. ولاحظت السلطات وقوع زيادة في عدد طلبات الإذن بعبور الأجواء وبالهبوط بصورة لا مبرر لها. وإذا كان الموظفون الرئيسيون العاملون في ميدان إدارة الحركة الجوية يزاولون مهامهم في منطقة روبرتس لمعلومات الطيران منذ إنشائها، فهم في أمس الحاجة إلى التدريب في مجال الاتصالات والملاحة والمراقبة وإدارة الحركة الجوية.

٣٠٦- والعديد من المطارات الداخلية في غينيا مغلقة في وجه الحركة الجوية العامة بسبب عدم وجود المسافرين أو الطائرات. ومعظم أجهزة المطارات الداخلية قديمة جدا. وفيما يتعلق بالمراقبة، تلاحظ سلطات الطيران المدني قلق وزارة الداخلية ووزارة الدفاع، وتشير إلى رسائل موجهة من هاتين الوزارتين تبلمان فيها بوقوع حالات لعبور الأجواء بدون إذن. (وترد نسخة لإحدى هذه الرسائل بهذا التقرير في المرفق ٤).

٣٠٧- وتعلم إدارة الطيران المدني بوجود طائرات صغيرة وطائرات هليكوبتر تعمل قرب الحدود الوطنية. وتعترف أيضا بوجود عدة ممرات هبوط، سواء بترخيص أم بغير ترخيص. وتستعمل بعض هذه الممرات من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي.

٣٠٨- وأذن للفريق أن يزور أحد المطارات الداخلية، وهو مطار نزيريكوري، قرب الحدود مع كوت ديفوار وليبيريا. توجد في المطار منارة لاتجاهية. أما المطار فغير مسيج. ووسيلة الاتصالات الوحيدة في هذا المطار تعمل بواسطة التردد العادي للاتصال بسائر المطارات، بما فيها فريتاون ومونروfia.

## جيم- سيراليون

٣٠٩- خلال المناقشات التي جرت مع الفريق، شددت سلطات الطيران المدني في سيراليون على أن الرحلات العسكرية بصفة عامة والرحلات العسكرية النيجيرية بصفة خاصة لا تتبع تعليمات الحركة الجوية. فهي تفعل ما تريد في المجال الجوي السيراليوني. وتأسف السلطات لعدم وجود رادار، يمكنها من معرفة ما تقوم به هذه الرحلات الجوية العسكرية في الحقيقة من جهة، ومن كشف حالات عبور الأجواء بصورة غير قانونية من جهة أخرى. وليس لهذه السلطات أيضا الوسائل الكفيلة بكشف الأسلحة والمواد الخطرة في المطار. ومن المشاكل التي ذكرت أيضا مشكلة التدريب.

٣١٠- وأعربت السلطات عن قلقها بشأن فتح المطارات في وجه الحركة الجوية العامة دون وجود موظفين تقنيين، وبسبب استخدامهما لرحلات خاصة غير مأذون لها. وفيما يتعلق بفريتاون، اتخذت السلطات ترتيبات للتصرف في حالة هبوط غير مأذون له، كأن تطلب إلى شاحنات إطفاء الحريق سد المدرج وأن تخبر السلطات المختصة، على سبيل المثال. وقدمت

هذه السلطات إلى الفريق مذكرة، أرفقت نسخة منها بهذا التقرير ( المرفق ٥). ولاحظ الفريق وجود عدد كبير من الطائرات وطائرات الهليكوبتر في الموقف العمومي من جهة، وغياب التدابير الأمنية في المطار، بالإضافة إلى عدم وجود سياج، من جهة أخرى. وإجمالاً، كل شيء في ميدان الطيران المدني تقريباً ينبغي القيام به أو إصلاحه.

## دال - ليبريا

٣١١- التقى الفريق بالرئيس تشارلز تايلور ووجده على علم بالنواقص والعيوب التي يعانيها مطار روبرتس الدولي، الذي كان منذ سنوات قليلة خلّت فقط مركزاً نشيطاً جداً لمراقبة الحركة الجوية. وأعرب عن قلقه لعدم وجود الموارد من أجل مراقبة مجاله الجوي وذكر أنه اتصل شخصياً بالأمم المتحدة للحصول على المساعدة في اقتناء المعدات اللازمة لإدارة هذا المطار بصورة فعالة. وقال إن طلبه لم يؤد إلى أي نتيجة. وعندما سئل عن مفاضلته بين اقتناء المعدات العسكرية وامتلاك الوسائل لتحسين المطار، اختار المطار.

٣١٢- وقبل يوم من هذه المناقشة، زار الفريق مطار روبرتس الدولي، الذي يستعيد نشاطه تدريجياً. للمطار العديد من المباني المحروقة والمتداعية، نتيجة الحرب. وكما هو الشأن في كوناكري وفريتاون، تنحصر أنشطة برج المراقبة في متابعة عمليات الإقلاع والهبوط. غير أنه بخلاف كوناكري وفريتاون، ليس هناك ربط بين مطار روبرتسفيلد والمطارات الداخلية في المناطق النائية، وليس هناك هاتف.

٣١٣- وتقول السلطات إنها لا تمتلك الوسائل الضرورية لإجراء الجرد وتفتيش المطارات الداخلية. وفيما يتعلق بالرحلات الجوية العسكرية، ليست خدمات الحركة الجوية معنية بتحركاتها. ويُخصص لهذه الرحلات قطاع مستقل.

## رابعاً - الاستنتاجات

٣١٤- كما جرت الإشارة إلى ذلك في أبواب سابقة من هذا التقرير، تتجلى بوضوح نواقص وعيوب كبيرة في منطقة روبرتس لمعلومات الطيران وفي الدول المكونة لهذه المنطقة بشكل خاص، وفي سائر مناطق معلومات الطيران في غرب أفريقيا بشكل عام. وتذكر أوساط الطيران المدني هذه الحالة وقد أُخذت توصيات واعتمدت استنتاجات في اجتماعات تقنية عقدتها منظمة الطيران المدني الدولي بشأن هذا الموضوع. وتتمثل المشكلة في عدم وجود الموارد، رغم وجود إدارات مستقلة نوعاً ما أُنشئت لإدارة المطارات وتقديم خدمات الملاحة الجوية.

٣١٥- ويعد التدريب الحاجة الأساسية التي تفتقدها جميع المراكز. وختاماً، من الأساسي أن تكون لكل بلد في هذه المنطقة القدرة على تحديد هوية الطائرات المحلقة في مجاله الجوي.

S/2000/756

الأمم المتحدة

Distr.: General  
2 August 2000  
Arabic  
Original: English

مجلس الأمن



## رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى القرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)، الذي اتخذته مجلس الأمن في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، بشأن سيراليون. فقد طلب المجلس إلي في الفقرة ١٩ من ذلك القرار أن أنشئ، بعد التشاور مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، فريقاً من الخبراء يتألف من خمسة أعضاء على الأكثر، لفترة أولية مدتها أربعة أشهر اعتباراً من بدء الفريق لعمله الفعلي، وذلك لجمع المعلومات عن الانتهاكات المحتملة للتدابير المفروضة بموجب الفقرة ٢ من القرار ١١٧١ (١٩٩٨) والعلاقة بين تجارة الماس وتجارة الأسلحة والعتاد ذي الصلة، وللنظر في مدى كفاية نظم مراقبة الحركة الجوية في المنطقة. وعليه، وعقب التشاور مع اللجنة، أود أن أبلغكم بأي قد عينت الخبراء الخمسة التالية أسمائهم:

السيد مارتين أيافور (الكاميرون)

السيد إيان سميلي (كندا)، (خبير في الماس)

السيد يوهان ييليمان (بلجيكا)، (خبير في الأسلحة والنقل)

السيد هاجريت سنغ ساندهو (الهند)، خبير من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية

(الإنتربول)

السيد أتابو بوديان (السنغال)، خبير من منظمة الطيران المدني الدولي

وقد اخترت كذلك السيد مارتين تشونغونغ أيافور (الكاميرون) لرئاسة فريق الخبراء.

(توقيع) كوفي عنان

## المرفق الثاني

### الاجتماعات والمشاورات

#### إسبانيا

عقد اجتماع مع مسؤولي الشرطة، مدريد.

#### إسرائيل

##### الحكومة

بورصة إسرائيل للماس

الرابطة الإسرائيلية لصانعي الماس

شركة Tacy Ltd

##### وسائط الإعلام

Market Direct Business Communications

Pazit Ravina

### الإمارات العربية المتحدة

مصلحة الطيران المدني

مسؤولو الجمارك والماس في الشارقة

تمت أيضا زيارة مطار الشارقة

#### أوكرانيا

##### الحكومة

وزارة الخارجية

دائرة أمن الدولة

مديرية الأمن الوطني

سلطة مراقبة الحدود

سلطة الطيران المدني

وزارة الدفاع

مديرية الأمن الوطني

مؤسسة Ukrspetsexport

### الوكالات الدبلوماسية والشأنية والمتعددة الأطراف

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## بلجيكا

### الحكومة

وزارة الخارجية

مكتب التعاون الإنمائي

وزارة الشؤون الاقتصادية

وزارة المالية (الجمارك)

مكتب وزير التجارة الخارجية

مكتب الماس

المجلس الأعلى للماس (Hoge Raad voor Diamant)

### القطاع الخاص

شركة ماكي للماس Mackie Diamonds

شركة أوميغا للماس Omega Diamonds

شركة ربابورت بلجيكا Rapaport Belgium

شركة طالب للماس Talib Diamonds

### المجتمع المدني

دائرة معلومات السلام الدولي

## بور كينا فاسو

### الحكومة

وزارة الخارجية

وزارة الطاقة والمعادن

وزارة التجارة والصناعة

الجمارك والرسوم

الشرطة الوطنية

وزارة النقل

وزارة الدفاع

ممثلو القوات المسلحة

### المجتمع المدني

الحركة البوركينية لحقوق الإنسان والشعوب

## القطاع الخاص

الغرفة التجارية

الوكالات الدبلوماسية والشأنية المتعددة الأطراف

فرنسا

الولايات المتحدة

وكالة الأمن الملاحى فى أفريقيا ومدغشقر

برنامج الأمم المتحدة الإنمائى

## جنوب أفريقيا

الحكومة

وزارة الخارجية

وزارة العدل

مجلس جنوب أفريقيا للماس

مصلحة الطيران المدني

## القطاع الخاص

Executive Research Associates

Landmat

مطار لانسيريا

رايموند كرايمر وشركاه

الوكالات الدبلوماسية والشأنية والمتعددة الأطراف

برنامج الأمم المتحدة الإنمائى

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة

## المجتمع المدني

معهد الدراسات الأمنية

معهد الحوار العالمى

معهد جنوب أفريقيا للشؤون الدولية

## وسائط الإعلام

Sunday Independent

Khareen Pech

### مؤسسات أخرى

هيئات المشاركة في الاجتماع المشترك بين الوزارات والمعني بماس التراع لأعضاء الفريق فرصة الاتصال بطائفة متنوعة من الشركات الحكومية والخاصة من أفريقيا وأمريكا وإسرائيل وأمريكا الشمالية.

وشارك الفريق أيضا في حلقة عمل بشأن قطاع النقل الجوي: مراقبة حركة السلع غير المشروعة، حضرها طائفة عريضة من الخبراء من وكالات الطيران المدني ووكالات من جنوب أفريقيا، بما في ذلك الوحدة الوطنية لمكافحة الفساد، ودائرة خدمات الحركة الجوية والملاحية الجوية، والهيكّل الوطني المشترك بين الإدارات. وقامت بتنظيم حلقة العمل مؤسسة سيفوورد (المملكة المتحدة) بالاشتراك مع معهد الدراسات الأمنية في بريتوريا.

### السنگال

منظمة الطيران المدني الدولي (المكتب الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا)

### سويسرا

#### الحكومة

الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية (الأمم المتحدة ومنظمات دولية؛ الشؤون المالية والاقتصادية)

إدارة الجمارك الاتحادية (بيرن)

إدارة الجمارك الاتحادية (ميناء جنيف الحر)

وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية

المكتب الاتحادي لشؤون الشرطة (شعبة NCO التابعة لمكتب الإبلاغ عن غسيل الأموال)

#### القطاع الخاص

Acal Amit S.A.

HSB Republic Bank (Suisse) S.A.

Bucher & Co. Publikationen

TAG Aviation

#### المجتمع المدني

الدراسة الاستقصائية بشأن الأسلحة الصغيرة

### مؤسسات أخرى

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

## سيراليون

## الحكومة

وزارة الخارجية  
وزارة الموارد المعدنية (في فريتاون و كينياما)  
وزارة التجارة  
وزارة العدل  
الجمارك والرسوم  
مصلحة الموانئ  
مصلحة المطارات  
المكتب الحكومي للذهب والماس  
مستشار الأمن الوطني  
شرطة سيراليون  
جيش سيراليون  
السلاح الجوي في سيراليون

## القطاع الخاص

شركة Diamond Covnseller International  
Mackie Diamonds  
شركة سار - كوما المحدودة للتعدين Sar-Kuma Mining Co. Ltd.  
شركة ريكس دياموندز Rex Diamonds  
مصلحة مطارات سيراليون  
العديد من تجار الماس في كينياما

## الوكالات الدبلوماسية والشأنية والمتعددة الأطراف

الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة  
بعثة الأمم المتحدة في سيراليون  
- الموظفون والمسؤولون في دارو  
- طائفة متنوعة من الموظفين والمسؤولين في فريتاون  
متطوعو الأمم المتحدة  
المملكة المتحدة  
الولايات المتحدة

## المجتمع المدني

الحملة من أجل صلاح الحكم

هيومان رايتس ووتش

Network Movement for Justice and Development

أو كسفام البريطانية

منظمة Search for Common Ground

مؤتمر مسلمي سيراليون

العديد من الرؤساء والشيوخ من إقليم كوتو

قادة قوة الدفاع المدني (كاماجور) في كينما ودارو

## وسائط الإعلام

هيئة الإذاعة البريطانية

CBS News

هيئة الإذاعة اليابانية NHK

## غانا

### الحكومة

وزارة الطرق والنقل

مصلحة الطيران المدني

الأمن الملاحي

إدارة خدمات الحركة الجوية

الوكالات الدبلوماسية والشئانية والمتعددة الأطراف

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## غينيا

### الحكومة

وزارة المعادن والجيولوجيا والبيئة

الإدارة الوطنية للطيران المدني

الوكالة الوطنية للملاحة الجوية

الوكالات الدبلوماسية والشئانية والمتعددة الأطراف

أوكرانيا

البنك الدولي

فرنسا

كندا

المملكة المتحدة

مكتب منطقة روبرتس لمعلومات الطيران

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

القطاع الخاص

شركة إدارة مطار كوناكري

**فرنسا**

قام كثير من أعضاء الفريق بزيارة مقر الإنتربول في ليون. وأجريت مناقشات أيضا مع ملحق الشرطة في سفارة إسرائيل في باريس ونائب الملحق الجوي في سفارة الهند.

**كندا**

إدارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية

منظمة الطيران المدني الدولي

**كوت ديفوار**

مديرو صناديق أفريقيا الحديثة

هيئة الإذاعة البريطانية

**كينيا**

رابطة الخطوط الجوية الأفريقية

اتحاد النقل الجوي الدولي

منظمة الطيران المدني الدولي (المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي)

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

**ليبيريا**

الحكومة

الرئيس تشارلز تايلور

وزارة الخارجية

وزارة الأراضي والمناجم والطاقة

وزارة التخطيط والشؤون الاقتصادية

وزارة النقل

وزارة الإيرادات

وزارة الدفاع

وزارة العدل

وزارة المالية، مكتب الجمارك والرسوم

وزارة التجارة والصناعة

شرطة ليبريا

مطار روبرتس الدولي

### القطاع الخاص

السيد جورج حداد

شركة مارس للماس

الوكالات الدبلوماسية والشأنية والمتعددة الأطراف

الاتحاد الأوروبي

سيراليون

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة

### المجتمع المدني

مركز التمكين الديمقراطي

مجلس انترنيت الليبري

النقابة الوطنية للمحامين الليبريين

مؤسسة Susukm

### وسائط الإعلام

هيئة الإذاعة البريطانية

The Enquirer

The News

## مالي

سلطة الطيران المدني

وكالة الأمن الملاحي في أفريقيا ومدغشقر

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## المملكة المتحدة

### الحكومة

وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث

- وزير الدولة
- إدارة الأمم المتحدة
- إدارة أفريقيا
- إدارة العقوبات
- وحدة مراقبة الأسلحة

إدارة التنمية الدولية

دائرة الشرطة المتروبوليتية

HM للجمارك والرسوم

### القطاع الخاص

De Beers

Anaconda Worldwide Ltd.

WWW International Diamond Consultants Ltd.

M. Vainer Ltd.

### المجتمع المدني

هيئة العفو الدولية

غلوبال ويتنيس

International Alert

هيومان رايتس ووتش

### وسائط الإعلام

الفاينانشيال تايمز

مجلة بازيل

Insight News Television

*Africa Confidential*

توماس برايان - جونسون

## النيجر

### الحكومة

وزارة الخارجية

وزارة النقل

مصلحة الطيران المدني

الوكالات الدبلوماسية والشأنية والمتعددة الأطراف

وكالة الأمن الملاحي في أفريقيا ومدغشقر

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

## نيجيريا

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

موظفو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أبوجا

## الهند

### الحكومة

وزارة الخارجية

وزارة التجارة

الإدارة المركزية للجمارك والرسوم

موظفو المطار والجمارك، مومباي (بومباي)

الوكالات الدبلوماسية والشأنية والمتعددة الأطراف

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

### القطاع الخاص

المجلس الهندي لترويج صادرات الجواهر والحلى

### وسائط الإعلام

The Hindu

Indian Express

## الولايات المتحدة

### الحكومة

وزارة الخارجية

وكالة استخبارات الدفاع

إدارة الاستخبارات الوطنية  
وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة

### القطاع الخاص

مجلس الماس العالمي

Rapaport Diamonds

### الوكالات الدبلوماسية والشأنية والمتعددة الأطراف

سفارة سيراليون

البعثات لدى الأمم المتحدة

- أوغندا
- بلجيكا
- بنغلاديش
- سويسرا
- سيراليون
- فرنسا
- كازاخستان
- كندا
- المملكة المتحدة
- الهند
- الولايات المتحدة

### وسائط الإعلام

Sebastian Junger

Teun Voeten

*The Perspective*

### الأفراد

قام عدد من الأفراد بدور رئيسي في بعض الأحداث المشار إليها في هذا التقرير، أو التي ذكرت في ذلك الصدد في تقارير وسائط الإعلام. وأعرب الفريق عن امتنانه لكثير من الذين وافقوا على أن تجري معهم مقابلات:

أندريه بريسler

جون كالدويل

روجر كروكس  
أومري غوللي  
مايكل هاريدين  
نيكولاس كاراس  
يائير كالاين  
جوني بول كوروما  
رايموند كرايمر  
زئيف مورتمسيترن  
ريتشارد باتكلييف  
نيكو شيفر

**ملحوظة:** نظرا للطابع الحساس للمواضيع التي يقوم الفريق بالتحقيق فيها، تحدث كثير من الأفراد بشرط مراعاة السرية. ولذلك لم ترد إشارة إلى كثير من المقابلات التي أجريت.

## المرفق ٣

## الشخصيات الرئيسية في الجبهة المتحدة الثورية

أعطى كثير من قادة الجبهة المتحدة الثورية أو أعطوا أنفسهم ألقابا عسكرية رفيعة المستوى أو كُنى أو أسماء مستعارة. وحيث أن كثيرين منهم يُعرفون بشكل رئيسي بالأسماء المستعارة، فإن التقرير استخدم من وقت لآخر هذه الأسماء فضلا عن الأسماء الحقيقية، عندما تكون معروفة. وفيما يلي بعض أسماء القادة الرئيسيين للجبهة المتحدة الثورية:

فودي سيبانا سنكوح، رئيس الجبهة المتحدة الثورية؛ يوجد حاليا بالسجن في سيراليون

اللواء عيسى هـ. سيساي، عميد سابق، ثم قائد ميدان المعركة؛ وحاليا الرئيس المؤقت للجبهة المتحدة الثورية

الفريق أول موريس كالون؛ يرأس حاليا المحور الشمالي للجبهة المتحدة الثورية  
العميد دينيس مينغو (الاسم المستعار 'سويرمان')، قائد التشكيل المقاتل سابقا وفي وقت لاحق قائد ميداني، محور لونسار؛ يحارب حاليا مع الجبهة المتحدة الثورية

المقدم غبريل ماساكوا، عمل مؤخرا مساعدا لشخصيا لفودي سنكوح؛ يعمل حاليا بوصفه المتحدث الرسمي باسم الجبهة المتحدة الثورية خلف خطوط الجبهة

اللواء سام بوكاري (الاسم المستعار 'موسكيتو')، قائد تشكيل مقاتل سابقا وعضو في "القيادة العليا"؛ يعيش حاليا في المنفى في ليبيريا

العقيد بوستون فلاموه أو فلوموه (الاسم المستعار 'رامبو')؛ قتله زميل من الجبهة المتحدة الثورية في ماكينبي

العميد مايك لامين، سابقا كبير ضباط الاستخبارات؛ وزير التجارة والصناعة حتى أيار/مايو ٢٠٠٠؛ حاليا في السجن في فريتاون

إلدريد كوليتز، مسؤول العلاقات العامة، حزب الجبهة المتحدة الثورية؛ حاليا في السجن في فريتاون

الجنرال إبراهيم باه، من مواطني بوركينافاسو، وربما يكون من أصل غامبي؛ كبير خبراء النقل والإمداد في حركة الأسلحة والماس بين بوركينافاسو وليبيريا وسيراليون. ويعرف أيضا بإبراهيم بالدي وبالدي إبراهيم.

## المرفق ٤

### عينة من رسالة عن طائرات من غينيا

تحليل - رسالة لاسلكية واضحة رقم 138/DRS/N'Z/2000 صادرة عن الإدارة العامة للأمن في نزيركوري فيما يتعلق بالتحليق على ارتفاع منخفض على الحدود الواقعة بين كوياما-دارو ومدينة ماسينتا: أعده المدير العام للشرطة الوطنية

وزارة الدفاع الوطني

جمهورية غينيا

الأركان العامة للجيش

العمل - العدل - التضامن

الرقم 0882/MDN/EMGA

تحال الرسالة

السيد المدير العام للطيران المدني بكوناكري

كوناكري في ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠  
(توقيع) رئيس الأركان العامة للجيش

كوناكري في ٢٠٠٠/٧/٦

الرقم ٣٧

رسالة لاسلكية

صادرة عن: الإدارة العامة للأمن في نزيركوري

مرسلة إلى: الإدارة العامة للشرطة الوطنية، كوناكري، تقرير

الدائرة العامة للأمن، كوناكري، للعلم

رسالة رقم 138/DRS/N'Z/2000 مؤرخة ٢٠٠٠/٧/٣. أتشرف بأن أبلغكم بأن السيد مدير شرطة ماسينتا أبلغنا اليوم، ٣ تموز/يوليه في الساعة ٩/٤٥ بأن طائرة خفيفة ذات محركين حلقت في الساعة ١٣/٤٥ على طول الحدود بين كوياما - دارو ومدينة ماسينتا. ولم تتعرف دوائرنا الموجودة هناك على هذه الطائرة التي كانت تحلق على ارتفاع منخفض. وإزاء توقيت تحليق هذه الطائرة، نرى أن من الضروري إخطار السلطات العسكرية والطيران المدني للتحقق من هوية الطائرة ودوافع عملية التحليق.

وتفضلوا بقبول تحياتنا الفاتكة.

مشغل اللاسلكي

جان بيير كاليبسا

(توقيع) الإدارة العامة للأمن في نزيركوري

بالديه ألفا عمر

مفوض الشرطة

## المرفق الخامس

### قائمة بالمشاكل والتوصيات المقدمة من مصلحة مطارات سيراليون العوائق التي تعترض عملية اكتشاف الماس والأسلحة المهربة عن طريق المطارات

- ١ - لا توجد أي أجهزة لكشف الماس أو الأسلحة.
- ٢ - أفراد الأمن الذين يقومون بتفتيش المسافرين غير مدربين تدريباً سليماً في مجال كشف الماس والأسلحة.
- ٣ - لا يوجد تنسيق كافٍ بين مختلف الوكالات الأمنية، مثل أمن المطارات، والشرطة، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وجيش سيراليون، وما إلى ذلك، كما أن الأعداد الممثلة تجعل العملية غير مجدية.
- ٤ - النواحي الاجتماعية لأفراد أمن الدولة تعرضهم للإغراءات: انخفاض المرتبات والبدلات، وقلة الذكاء، وضعف المستوى التعليمي، وقلة التجربة، وما إلى ذلك.
- ٥ - أعمال المراسم والمرافقة التي توكلها الدولة لأفراد الأمن بالنسبة لفئات كثيرة إلى أبعد الحدود من الشخصيات الهامة، كالوزراء والبرلمانيين والقضاة وضباط الجيش والشرطة والرؤساء التنفيذيين للمؤسسات والدبلوماسيين، وما إلى ذلك.
- ٦ - عدم نزاهة كثير من أفراد الأمن والجمارك الحكوميين الذين يستغلون امتيازات وظائفهم لتسهيل التهريب مباشرة لمنفعتهم الشخصية.
- ٧ - عدم وجود مرافق لكشف الطائرات غير المأذونة التي تقبض في أماكن أخرى غير مطاري لونجي وهيستنغس.
- ٨ - خيانة بعض أفراد الأمن والجمارك الحكوميين الذين يسهلون التهريب على المستوى الدولي لتمهيد السبيل للمخربين والمنشقين على الحكومة.

### التوصيات

- ١ - توفير ما يلي من أجل تعزيز عمليات التنسيق والمراقبة التي تقوم بها سيراليون:
  - (أ) أجهزة تعمل بالأشعة السينية (عالية التردد) لتفتيش الحقائب لمطاري لونجي وهيستنغس؛
  - (ب) جهاز رادار للمراقبة في مطار لونجي لتغطية الارتفاعات المنخفضة؛

- (ج) تركيب أجهزة جو - أرض وأرض - أرض متطورة ذات تردد عالٍ جدا وذات تردد عالٍ للاتصالات في مطارات لونغبي وهيستنغس وبو وكينيمبا؛
- (د) التدريب الملازم لأفراد جيش سيراليون في مجال الأمن ومراقبة الحركة الجوية وإدارة العمليات.
- ٢ - فحص جميع أفراد الأمن والجمارك الحكوميين الذين يُنشرون في المطارات فحصا ملائما للتحقق من نزاهتهم وأمانتهم ومستواهم التعليمي ودرجة ذكائهم وشخصياتهم.
- ٣ - توفير دورات توجيهية وتدريب ملائم لجميع أفراد الأمن والجمارك الحكوميين في مجال كشف الماس والأسلحة والقوانين المتصلة بالتهريب الدولي، وما إلى ذلك.
- ٤ - إدخال تحسينات كبيرة على مكافآت جميع الموظفين المكلفين بالمسؤولية عن تفتيش المسافرين.
- ٥ - وقف جميع أنشطة البروتوكول المتصلة بالشخصيات الهامة ما عدا الشخصيات التي تستخدم القاعة الرئاسية وما عدا رؤساء البعثات الدبلوماسية.
- ٦ - تحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين مختلف الوكالات الأمنية.
- ٧ - تخفيف الكثرة المفرطة في عدد موظفي أمن الدولة العاملين في إطار عملية فحص المسافرين، بحيث يقتصر وجود هؤلاء الموظفين على مجموعة رئيسية صغيرة جيدة التدريب.
- ٨ - فرض عقوبات صارمة من قبيل السجن دون خيار الغرامة وذلك على الأشخاص المدانين بالتهريب أو بتيسير التهريب من خلال أعمال معينة أو من خلال الامتناع عن أداء أعمال معينة.